الموارد بلغت 3 تريليون و243 مليار ريال والاستخدامات 3 تريليون و645 مليار ريال بعجز 402 مليار ريال..

وزير الماليــة يلقي البيان المالي للموازنة العامة للدولـة أمام البرلمـان

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

العدد (155)
يونيو 2022

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

- السياسة المالية والنقدية في اليمن
- دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار لسعر الصرف
- حوكمة القطاع العام في ظل خطة المجلس الرئاسي والحكومة

- الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد الموازنة العامة لسنة 2022
- (المالية) تنشر مخرجات المحور الاقتصادي في مشاورات الرياض

مجلس رئاسي من أجل اليمن

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

منعطف حاسم للإصلاحات

مثل إعلان الرئيس السابق عبدربه منصور هادي يوم 7 أبريل 2022، نقل السلطة لمجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد العليمي، قرار تاريخي في مسار الحرب التي تشهدها اليمن، حيث ضم مجلس القيادة 7 نواب يمثلون الأطراف الفاعلة في المشهد.

عقب تأدية الرئيس وأعضاء المجلس الرئاسي اليمين الدستورية منتصف أبريل الماضي..باشرت كافة السلطات الشرعية العمل من عدن بوتيرة عالية.

وتزامنا مع ذلك ناقش البرلمان البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2022 الذي القاه معالي وزير المالية الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، وهدف إلى جملة من السياسات والإجراءات العامة التي ستعمل على تنفيذها في مجال السياسة المالية والنقدية وسياسات تعزيز النمو الاقتصادي.

وبحسب البيان تقدر جملة الموارد العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 بمبلغ 3 تريليون و243 مليار ريال، كما تقدر جملة الاستخدامات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية للعام 2022 بمبلغ 3 تريليون و 645 مليار ريال، فيما قدر العجز في مشروع الموازنة بمبلغ 402 مليار ريال.

بحسب نشرة البنك المركزي اليمني لشهر مارس 2022 فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بما فيها الجمركية بنسبة 100 % خلال العام المنصرم 2021 وانخفض الدين العام الخارجي بنسبة 8% خلال نفس العام، فيما يتوقع أن يشهد العام الجاري ارتفاعا جديداً في الإيرادات كثمرة للجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة المالية في هذا الجانب، والقرارات الرشيدة والمثمرة لقيادتها ممثلة بمعالي الوزير سالم بن بريك خلال الفترة الماضية، والذي اختتم مؤخرا جولة خارجية شملت لقاءات مع كلا من وزير المالية السعودي والبنك الدولي وهيئات إقليمية ودولية لحشد الدعم لليمن.

وسط موجة تفاؤل غير مسبوق منذ بدء حرب مليشيا الحوثي قبل 8 أعوام، يواصل مجلس القيادة الرئاسي والحكومة المضي بسفينة الوطن قدماً وبتناغم في أجواء إيجابية ستنعكس ولو على المدى المتوسط على مختلف مناحي الحياة.

رئيس التحرير

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

العـــدد (155) يونيـــو 2022

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس التحرير

وائل شائف ثابت

Chif-in- Editor

Wail Shaif Thabet

هيئة التحريـــر

فاروق عبدالسلام

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني

د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية

أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة

راسخ بامسلم

ترجمـة

ياسر عبدالغني

التصميم والإخراج

Design & Lay-Out

سلطان عبدالحميد الصالحي

Sultan A. Al-Salhi

mof-yemen.net

+967771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ملف خاص

37-26

الملف الاخباري

مخرجات المحور الاقتصادي والتنموي في مشاورات الرياض 22

رئيس التحرير يشارك في ورشة عمل إقليمية 08

رئيس الوزراء يناقش مع وزير المالية ترتيبات استيعاب التعهدات 10

الجمارك تختتم تدريب إدارة المخاطر والمشغل الاقتصادي 07

وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يلتقيان وزير المالية السعودي 12

اليمن تشارك في إجتماعات الهيئات المالية العربية بمدينة جدة 20

تحويل الدفعة الأخيرة من الوديعة السعودية 20

كتابـــات- دراسات

ناظم إسماعيل 48

أبو بكر الشارحي 09

باسم الشعبي 51

يوسف سعيد 58

عدلي جار الله 19

بالأرقام

انخفاض الديون الخارجية وارتفاع الإيرادات الضريبية والجمركية 100% خلال 2021

40

يتقدم موظفو وزارة المالية ومجلة (المالية) بالعاصمة المؤقتة عدن
بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثل بـ

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي
وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة حلول

عيد الأضحى المبارك

أعاده الله على شعبنا ووطننا بالخير واليُمن والبركات،،،

كل عام وأنتم بخير

عنهـــم:
الأستاذ/ سالم صالح بن بريك
وزير المالية

المالية
mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

وزير المالية يبحث مع مديرة البنك الدولي التطورات الاقتصادية ودعم اليمن

بحث وزير معالي المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك، في العاصمة الأردنية عمّان، مع مديرة البنك الدولي في اليمن تانيا ميير، الأوضاع الاقتصادية ومجالات الدعم الفني لوزارة المالية والمصالح والجهات التابعة لها.

وسلط اللقاء الضوء على آخر مستجدات وتطورات الأوضاع السياسية والإنسانية والتحديات الماثلة أمام الدولة لتخفيف معاناة المواطنين وتحسين سعر صرف العملة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

واستعرض وزير المالية بن بريك، توجهات قيادة المجلس الرئاسي وجهود الحكومة بخصوص عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة لتحقيق الاستقرار على مستوى الأوضاع العامة وتعزيز وتنمية الموارد العامة للدولة.

وأكد حرص الدولة على اعتماد سياسة مالية من شأنها الإسهام في تحسين المجالات الإنسانية والاقتصادية..

مجدداً دعوته للدول الشقيقة والصديقة إلى مواصلة ومضاعفة دعم الجهود الحكومية الرامية إلى استمرار الإصلاحات بالمجالات الاقتصادية والمالية.

المالية توقع مع اليابان اتفاقيتي تأجيل فوائد الديون الخاصة باليمن

وقع وزير المالية سالم بن بريك، اليوم، في العاصمة السعودية الرياض، مع القائم بأعمال سفارة اليابان لدى اليمن كازوهيرو هيغاشي، اتفاقيتي تأجيل فوائد الديون الخاصة باليمن.

وعقب التوقيع، بحث بن بريك، وهيغاشي، أوجه تعزيز علاقات التعاون وتوسيع آفاق الشراكة بين الجانبين في كافة المجالات.

كما جرى خلال اللقاء مناقشة استئناف دعم الحكومة اليابانية لليمن في مجالات بناء القدرات وتأهيل الكوادر بقطاع المالية العامة والجمارك والضرائب، وكذا تأهيل الكوادر الوطنية في عدد من المجالات.

وتطرق وزير المالية، إلى مستجدات الأوضاع على صعيد الساحة الوطنية وجهود السلام بموجب المتغيرات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، وكذا توجهات ورؤى الحكومة في المرحلة الراهنة لتحسين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأوضاع والخدمات.

وجدد التأكيد على ترحيب الحكومة بكافة جهود المانحين الدوليين من الأشقاء والأصدقاء من أجل دعم اليم، وأن الحكومة حريصة كل الحرص على تقديم كافة التسهيلات للمانحين واستيعاب الدعم واستغلاله بالشكل الأمثل للاستفادة منه في تحقيق التعافي وتعزيز الاستقرار والنهوض بالتنمية.. مثمنا الدعم الياباني الذي يعد محل تقدير الحكومة والشعب في اليمن.

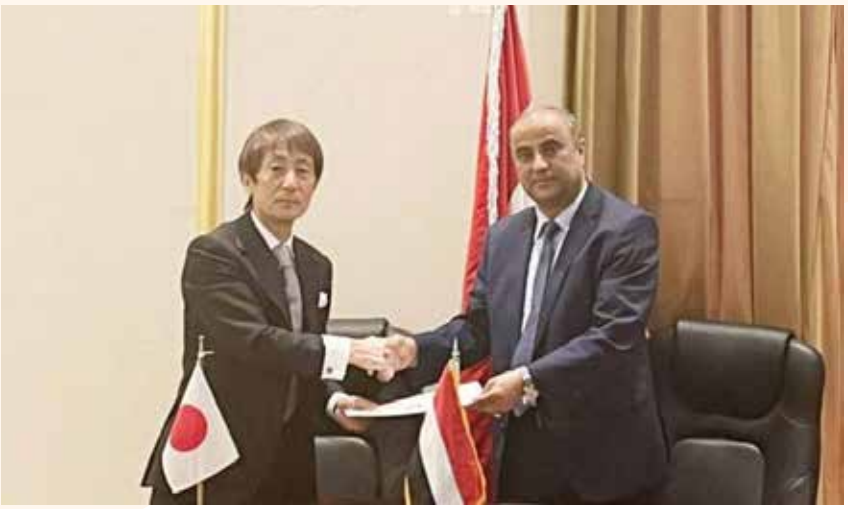

ومن جانبه أكد القائم بأعمال سفارة اليابان لدى اليمن كازوهيرو هيغاشي، حرص بلاده على استمرار دعم اليم، وأهمية تعزيز الشراكة والتنسيق بين البلدين.. مشيرا إلى الجهود المبذولة لإعادة تفعيل البرامج المشتركة بين الجانبين خصوصاً في مجال بناء القدرات غيرها من المجالات.

حضر اللقاء وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والإدارية ايمن باجنيد.

وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يلتقيان بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن

بحث وزير المالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي أحمد المعبقي، في العاصمة الأردنية عمّان، مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن جابريل مونويرا فينالس، آخر مستجدات الوضع الاقتصادي والتحولات السياسية وعدد من القضايا على الصعيد الوطني.

كما تطرق اللقاء الذي ضم ممثلي عدد من الوزارات والجهات الرسمية وممثلين عن بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن وسفيري المانيا وهولندا لدى اليمن، إلى أبرز التحديات التي تواجه البلاد والمواطنين في المرحلة الراهنة والجهود المبذولة للتعامل معها وإيجاد الحلول المناسبة لها لتجاوزها من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين الأوضاع العامة وأسعار صرف العملة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

واستعرض الوزير بن بريك، تطورات الأوضاع الراهنة على مختلف المستويات، وتوجهات قيادة المجلس الرئاسي والحكومة للمرحلة القادمة ونتائج الهدنة وجهود السلام برعاية الأمم المتحدة .. مشيرا إلى عراقيل المليشيا الحوثية أمام الهدنة من خلال تعنتها في فتح الحصار عن محافظة تعز وفتح الطرق الرئيسية بالرغم من التنازلات التي قدمتها الشرعية للدفع بعملية السلام.

ولفت إلى عملية الإصلاحات الاقتصادية والإدارية الشاملة بدعم إقليمي ودولي والتي تمت خلال الفترة الماضية ونتائجها الإيجابية، وكذا السياسات التي تقوم بها وزارة المالية حاليا في سبيل حشد الموارد وترشيد الانفاق وتقليص عجز الموازنة .. داعيا الاتحاد الأوروبي والدول الصديقة وشركاء الحكومة إلى مضاعفة الدعم في المجالات الإنسانية والاقتصادية.

من جانبه تحدث محافظ البنك المركزي المعبقي، حول حزمة الدعم المعلن عنه من جانب الأشقاء وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية، وتوجهات قيادة البنك المركزي في المرحلة القادمة، إضافة إلى المساعدات الفنية المطلوبة من الاتحاد الأوروبي لمساعدة البنك في تحسين سعر الصرف وتخفيف معاناة المواطنين.

الجمارك تختتم تدريب إدارة المخاطر والمشغل الاقتصادي

أكد نائب وزير المالية هاني وهاب أهمية تعزيز الإيرادات الجمركية وتدريب كوادر مصلحة الجمارك، مشيدا بجهود المصلحة في هذا الجانب.

وسلم وهاب ورئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، في ديوأن المصلحة بالعاصمة المؤقتة عدن، شهادات تقديرية للمشاركين في الدورة التدريبية حول: إدارة المخاطر والمشغل الاقتصادي.

من جانبه استعرض القباطي خلال كلمته في التكريم، أهمية برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد والميزات التي يوفرها من حيث تقليل الكلفة التشغيلية وتسريع حركة البضائع، حيث تعطى الأولوية والتسهيلات للافراج عن بضائع الشركات التي منحت لها الشهادة في كافة المنافذ الجمركية.

وتأتي الدورة ضمن جهود تفعيل مركز التدريب الجمركي بديوأن رئاسة المصلحة في عدن، والذي دشن نشاطه مؤخرا باقامة دورة لبناء قدرات الفئة الوسطى من كادر الجمارك الوظيفي، بالإضافة إلى دورة تدريبية في النظام الآلي الاسكودا .

وزير المالية يبحث مع القائم بأعمال السفير الأميركي تعزيز التعاون الثنائي

بحث وزير المالية سالم بن بريك، اليوم، مع القائم بأعمال سفير الولايات المتحدة الامريكية بالإنابة لدى اليمن كريستوفر دويتش، سبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

واستعرض وزير المالية، مستجدات الأوضاع على الساحة الوطنية..مشيراً إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التدهور الاقتصادي في ظل الصعوبات التي تواجهها البلاد.. لافتاً إلى نتائج اللقاءات مع عدد من الشركاء في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية لبحث ملفات استمرار دعم الحكومة اليمنية.

وأكد الوزير بن بريك، أن الوضع الذي تعيشه اليمن يتطلب تظافر كافة الجهود الدولية لتقديم مزيداً من الدعم للحكومة لإعانتها على الاستمرار في تقديم الخدمات وتحسين المستوى الاقتصادي وتعزيز الاستقرار.. مجدداً ترحيب الحكومة بكافة الجهود الدولية الرامية إلى الإنعاش الاقتصادي والتنموي في البلاد.

وأشار بن بريك، إلى أن الحكومة تقوم حالياً باتخاذ عدد من الإجراءات التي من شانها تحسين المستوى الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين من خلال اعداد سياسات ومصفوفات برامج ومشاريع تلبي واقع الاحتياج الفعلي للمواطنين.. داعياً المانحين والمجتمع الدولي إلى الاسهام بفاعلية في دعم تلك البرامج والمشاريع لتعود بالاثر المباشر في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين..مثمناً الدور الفعال للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في دعم الحكومة اليمنية واثر ذلك الدعم على المستوى الاقتصادي واستمراره خلال المراحل القادمة.

كما ثمن وزير المالية، جهود الولايات المتحدة الامريكية في دعم الحكومة اليمنية في كافة المجالات، باعتبارها احد الشركاء الأساسيين للحكومة اليمنية.

من جانبه اكد القائم بأعمال سفير الولايات المتحدة الامريكية بالإنابة، استمرار دعم بلاده للحكومة اليمنية وكافة جهودها في تعزيز الاستقرار وتحسين المستوى الاقتصادي.

رئيس التحرير يشارك في ورشة عمل إقليمية

شاركت اليمن في ورشة عمل إعلامية إقليمية حول الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، استمرت 3 أيام في العاصمة المصرية القاهرة.. ونظمت ورشة العمل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالتعاون مع لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCPIM & TIP)، وبتمويل من قبل برنامج التنمية الإقليمية والحماية التابع للاتحاد الأوروبي (RDPP).

حضر الورشة 25 من كبار الصحفيين يمثلون تسع دول عربية (مصر واليمن والأردن والمغرب وتونس والسودأن ولبنأن والكويت والبحرين)، ومثل اليمن كلاً من رئيس تحرير مجلة (المالية) وائل القباطي، ومساعد التواصل في المنظمة الدولية للهجرة مكتب اليمن منة الله حميد.

وأوصت الورشة بتفعيل" استخدام المصطلحات الصحيحة لتغطية موضوع الهجرة وإعداد التقارير الأخلاقية والآمنة والفعالة عن الهجرة"، وتنفيذ مبادرات بشأن الهجرة غير النظامية ومكافحة الجرائم المتعلقة بالهجرة، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع ممثلي وسائل الإعلام وتمكين الحوار حول أفضل الممارسات والخبرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وخلال ورشة العمل ناقش الصحفيون المناهج والمفاهيم المنسقة المتعلقة بالتوعية العامة بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وممارسات الهجرة الآمنة.

تحريك الدولار الجمركي.. قرار ناجح

أبو بكر الشارحي

هذا المصطلح المتداول في الادارات العامة للجمارك حول العالم يعني الصرف اليومي أو الاسبوعي أو الشهري للدولار بحسب سعر البنك المركزي للدولة.

كانت مصلحة الجمارك اليمنية تعمل به بمتوسط سعر الصرف الشهري للبنك المركزي اليمني إلى العام 2015 وكأن آخر صرف تعاملت به الجمارك هو 250.5 ريال للدولار الواحد، وبقي هذا متداول به إلى العام 2021 رغم وصول الصرف إلى 1500 ريال للدولار الواحد مما يعني أن الجمارك كانت تحصل تقريبا ما يعادل 17٪ فقط وتفقد ما يعادل 83٪ من الايرادات الجمركية المتوجب تحصيلها.

بعدها نزل الصرف إلى 1000 ريال للدولار مما يعني أن الجمارك تحصل ما يقرب من 25٪ وتفقد 75٪ من ايراداتها.

على ضوء ذلك وتجنباً للخسائر التي تتحملها الدولة صدر قرار رئاسة الوزراء بتحريك سعر الصرف إلى 500 ريال وهذا يعني أيضاً أن الجمارك مازالت تفقد 50٪ من الإيرادات.

في جمهورية مصر العربية صدر قرار بسعر الصرف للدولار الجمركي من 17 جنيه إلى 18.66 وهو أكبر من سعر صرف البنك المركزي المصري، التزم التجار حباً في بلدهم ودعماً لاقتصادهم الوطني، بينما في بلادنا تحركت الأقلام الصفراء ضد كل من يحاول تحسين ايرادات الدولة.

من المفترض أن يصدر البنك المركزي نشرة شهرية ويتم الأخذ بالمتوسط كما كأن يعمل به، إلا أن رئاسة الوزراء رأت التخفيف على المواطنين واكتفت بتحصيل نصف المتوجب تحصيله.

الرسوم الجمركية والضريبية في أي بلد لا يتم التهاون بها على الاطلاق، فهي عمود الاقتصاد الوطني وأساسه.

الرسوم الجمركية للسيارات في اليمن تتراوح بين ثلاث فئات 5٪ و 15٪ و25٪ مع خصم الاستهلاك الذي يصل إلى 80٪. بينما في دول عربية يصل إلى 300٪، وفيها يعتبر شراء السيارة حلم لا يتحقق لكثير من المواطنين.

نحن في اليمن في نعمة مقارنة مع دول عربية مثل مصر والسودأن والأردن.

هناك رسوم جمركية للسيارات لا تتجاوز ايجار شحنها إلى اليمن.

ختاماً.. يعتبر قرار تحريك الدولار الجمركي قرارا ناجحا رغم انه لا يواكب سعر صرف البنك المركزي.

الرسوم الجمركية للسيارات في اليمن تتراوح بين ثلاث فئات 5% و 15% و25% مع خصم الاستهلاك الذي يصل إلى 80% بينما في دول عربية يصل إلى 300%

وزير المالية يبحث مع مسؤولين بريطانيين وأمريكيين دعم بلادنا

بحث وزير المالية سالم بن بريك، خلال لقاء مشترك في العاصمة الأردنية عمّان، ضم نائب السفير - مدير التنمية في السفارة البريطانية لدى اليمن كريس بولد، وعبر تقنية الاتصال المرئي نائب رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والسياسية في السفارة الأمريكية لدى اليمن كريس كفولس، تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك بمختلف المجالات ولاسيّما الاقتصادية ودعم القطاعين الاقتصادي والمالي.

وتناول اللقاء بمشاركة رئيس القسم الاقتصادي بالسفارة البريطانية جوسلين والر، والمسؤول الاقتصادي في السفارة الأمريكية نار داو، وممثلين عن وزارة المالية والسفارتين البريطانية والأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية، عدداً من القضايا ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والخدمية والتنموية وأبرزها الدعم المعلن من جانب الأشقاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والموازنة العامة للدولة للعام الجاري 2022.

كما تطرق اللقاء إلى جهود عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة بدعم إقليمي ودولي، والسياسات والأولويات لمعالجة الأوضاع خلال المرحلة المقبلة، وأهمية دعم الاحتياجات المؤسسية والفنية وبناء قدرات وزارة المالية والمصالح والجهات التابعة لها. وتحدث الوزير بن بريك، حول مجمل القضايا والأوضاع على الصعيد الوطني وآخر المستجدات الاقتصادية والسياسية والأوضاع العامة .. مستعرضا أبرز الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتعزيز مواصلة النهوض بوزارة المالية والجهات التابعة لها..مؤكداً أهمية مواقف وجهود الأشقاء خصوصاً في دول الخليج والأصدقاء وشركاء الحكومة في المجتمع الدولي من خلال الإعلان عن تبني تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز تنفيذ توجهات قيادة المجلس الرئاسي والحكومة بشأن معالجة الأوضاع الاقتصادية والإدارية وتنمية الموارد العامة للدولة.

فيما جدد ممثلو الجانبأن البريطاني والأمريكي، التأكيد على مواصلة تقديم المزيد من الدعم بخصوص بناء القدرات المؤسسية والبشرية للقطاع المالي بموجب مصفوفة بالاحتياجات والأولويات.

رئيس الوزراء يناقش مع وزير المالية ترتيبات استيعاب التعهدات

أطلع رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، من قيادة وزارة المالية على الترتيبات الضرورية لاستيعاب التعهدات والدعم المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، وكذا من شركاء اليمن.

واستعرض رئيس الوزراء لدى لقائه في العاصمة المؤقتة عدن، وزير المالية سالم بن بريك وقيادات الوزارة، أوجه الدعم المعلن عنها وآليات توزيعها وفق الاحتياجات والأولويات التي تنعكس بشكل مباشر على معيشة وحياة المواطنين. كما تم مناقشة مستوى تنفيذ الخطط والاصلاحات الهيكلية في القطاعات المالية المختلفة.

حضر اللقاء امين عام مجلس الوزراء مطيع دماج ومساعدي مدير مكتب رئيس الوزراء علي النعيمي ووليد العباسي.

وزير المالية يدشن الاجتماعات السنوية بين الجانب الحكومي وصندوق النقد

دشن وزير المالية سالم بن بريك، الاجتماعات السنوية بين الجانب الحكومي وصندوق النقد الدولي، عبر تقنية الاتصال المرئي، بحضور محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، وممثلي الوزارات والجهات الحكومية المعنية وخبراء صندوق النقد الدولي.

وتهدف الاجتماعات التي انعقدت خلال الفترة من 31 مايو حتى 2 يونيو مرئيا، ومن 5 حتى 7 يونيو حضوريا في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة ممثلي وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي والنفط والصحة والبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للإحصاء وخبراء صندوق النقد الدولي، إلى مناقشة آخر التطورات الاقتصادية وتعزيز الإيرادات وتحقيق الاستقرار وتخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

وتشمل محاور وأجندات الاجتماعات، التطورات الاقتصادية، وتنمية القدرات المالية والجمركية والضريبية، وتحقيق الاستقرار بالقطاعين المالي والمصرفي، وأوضاع البنية التحتية وسوق العمل، والوضع الإنساني وتأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار السلع، وتقييم الوضع الصحي والمناخ، وتقارير ومعلومات حول الناتج المحلي وبيانات وتوقعات تضخم

الأسعار والأجور وتطورات أسعار الغذاء والوقود، وتأثير الحرب في أوكرانيا على الوضع الإنساني من خلال ارتفاع أسعار السلع العالمية وتأثيرها على الأمن الغذائي والميزان التجاري.

كما تتضمن تلك المحاور والأجندات، جهود تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي والآليات والأطر الرقابية والتنظيمية ذات الصلة بسوق العملات الأجنبية والصرافين وتقنيات النقود الرقمية والمتنقلة، وتقارير توزيع النفقات والرقابة والأولويات، وجدولة الديون الحكومية، ووضع المالية الحكومية والإيرادات والصادرات وإدارة الجمارك والسياسة الضريبية وتنفيذ الموازنة والنفقات خلال الفترة 2021 و 2022 حتى الآن، وخطط واحتياجات تنمية قدرات قطاع المالية العامة والجمارك والضرائب، وتقييم البنية التحتية والأولويات بالموانئ والطاقة والماء والاتصالات والانترنت والمواصلات والتوظيف في القطاعين العام والخاص، وكذا تقييم الوضع الصحي العام في الدولة والبنية التحتية الصحية وتوفر الأدوية.

وأكد الوزير بن بريك، حرص الدولة ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة على مواصلة عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية الشاملة لتحقيق الاستقرار في المجالات الاقتصادية والإنسانية ومعالجة أي اختلالات قد تواجه عملية الإصلاحات .. منوها بأهمية استمرار ومضاعفة الجهود الإقليمية والدولية وشركاء الحكومة من خلال تقديم الدعم المالي والفني لتحقيق الاستقرار وتخفيف المعاناة الإنسانية في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد.

بلادنا تشارك في اجتماعات وزراء المالية العرب بجدة

شاركت بلادنا في اجتماع الدورة الثالثة عشرة لمجلس وزراء المالية العرب، الذي اختتم اعماله في مدينة جدة بالسعودية.

ومثل وفد بلادنا في الاجتماع معالي وزير المالية الأستاذ سالم صالح بن بريك، حيث ناقش المجلس دور وزارات المالية في تعزيز دور القطاع الخاص، واصلاحات الضرائب.

وشدد وزراء المالية العرب على ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في كافة مناحي خدمات المالية العامة، بما يعزز من ارساء الشفافية وتبسيط الإجراءات وكفاءتها، والانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

واكد البيان الختامي للمجلس على

اهمية زيادة مساهمة المؤسسات المالية الدولية في دعم الدول العربية، لمساعدتها خلال مرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وتعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي.

وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يلتقيان وزير المالية السعودي

التقى وزير المالية سالم صالح بن بريك محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي، في الرياض وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان.

وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع الاقتصادية والمالية التي يمر بها اليمن، وسبل تفعيل التعاون بين الجانبين.

حضر اللقاء السفير السعودي لدى اليمن المشرف العام على برنامج إعادة إعمار اليمن محمد آل جابر، وعدد من المسؤولين من الجانبين.

اختتام الاجتماعات السنوية بين الجانـــــ

اختتمت في العاصمة الأردنية عمّان، جلسات الاجتماعات السنوية بين الجانب الحكومي برئاسة وزير المالية سالم صالح بن بريك، ومحافظ البنك المركزي أحمد غالب المعبقي، وبعثة صندوق النقد الدولي.

وجرى خلال الاجتماعات التي استمرت لمدة أسبوع، بمشاركة وحضور ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي ووزارات التخطيط والتعاون الدولي والنفط والمعادن والصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء وخبراء من صندوق النقد، مناقشة آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية في اليمن، والنتائج الأولية لعملية الإصلاحات الاقتصادية الشاملة الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأوضاع العامة وتخفيف المعاناة الإنسانية جراء الحرب.

كما تطرقت الاجتماعات، إلى مدى تسبب الحرب في أوكرانيا بمضاعفة الأزمة الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة نتيجة الحرب في اليمن، وكيفية مواجهة التوقعات الأممية بخصوص بلوغ نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العام الجاري لنحو 19 مليون شخص وهو ما يعادل ثلثي عدد السكان، إضافة إلى مواجهة التحديات الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع.

وأكدت الاجتماعات، أن التمويل الخارجي الكبير المعلن من جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤخرا، والهدنة الأممية في اليمن وعدة عوامل أخرى، كانت بمجملها لها آثار إيجابية من شأنها المساهمة في الاستقرار الاقتصادي وتعزيز سعر الصرف، والعمل على إعادة تأهيل البنية التحتية وانتظام دفع رواتب موظفي الدولة .. مشددة على مواصلة جهود تحسين سعر الصرف وإصلاح إدارة الموارد العامة للدولة.

وأكد وزير المالية سالم بن بريك، على أهمية الاجتماعات بين الجانب الحكومي وصندوق النقد الدولي للمضي

الموارد بلغت 3 تريليون و243 مليار ريال والاستخدامات 3 تريليون و645 مليار ريال بعجز 402 مليار ريال..

مجلس النواب يناقش مشروع موازنة الدولة للسنة المالية 2022

استمع مجلس النواب، برئاسة رئيس المجلس سلطان البركاني، خلال انعقاده بالعاصمة المؤقتة عدن، إلى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2022 من قبل وزير المالية سالم بن بريك، حيث هدفت الحكومة في بيانها المالي إلى جملة من السياسات والإجراءات العامة التي ستعمل على تنفيذها في مجال السياسة المالية والنقدية وسياسات تعزيز النمو الاقتصادي.

وبحسب البيان تقدر جملة الموارد العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 بمبلغ 3 تريليون و243 مليار ريال .

كما تقدر جملة الاستخدامات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية للعام 2022 بمبلغ 3 تريليون و 645 مليار ريال.

فيما قدر العجز في مشروع الموازنة بمبلغ 402 مليار ريال.

وقد فتح باب النقاش والمداولات حول البيان المالي من قبل أعضاء المجلس، والتي كرست حول مجمل الأوضاع العامة على الساحة الوطنية، في مقدمتها الجانب الاقتصادي والخدمي والمعيشي وما يجب أن تتضمنه الموازنة العامة لمواجهة هذه التحديات وعلى ضوء ذلك أقر المجلس إحالة مشروع الموازنة العامة للعام 2022 إلى اللجنة المشكلة من رؤوساء الكتل البرلمانية ورؤساء اللجان واللجنة المالية المختصة لإعداد تقرير إلى المجلس بهذا الشأن ومناقشته.

كما تم التصويت على الموازنة العامة لمجلس النواب لعام 2020-2022.

ـــب الحكومي وبعثة صندوق النقد الدولي

قدما نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين سعر صرف العملة .. منوها بأهمية حزمة التمويلات الخارجية خصوصا التي أعلنها الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار جهودهم المتواصلة لدعم اليمن واليمنيين بمختلف المراحل.

وأشاد بالمواقف الإقليمية والدولية تجاه اليمن عبر تقديم الدعم المالي والفني والذي يحرص مجلس القيادة الرئاسي والحكومة على استغلال ذلك الدعم بالشكل الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف المعاناة الإنسانية في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد.. داعياً دول الخليج والمجتمع الدولي إلى مواصلة ومضاعفة جهودهم لدعم الجهود الحكومية في مواجهة أي تحديات واستمرار عملية الإصلاحات الاقتصادية والإدارية الشاملة.

مجلس الوزراء يقر مشروع المـ

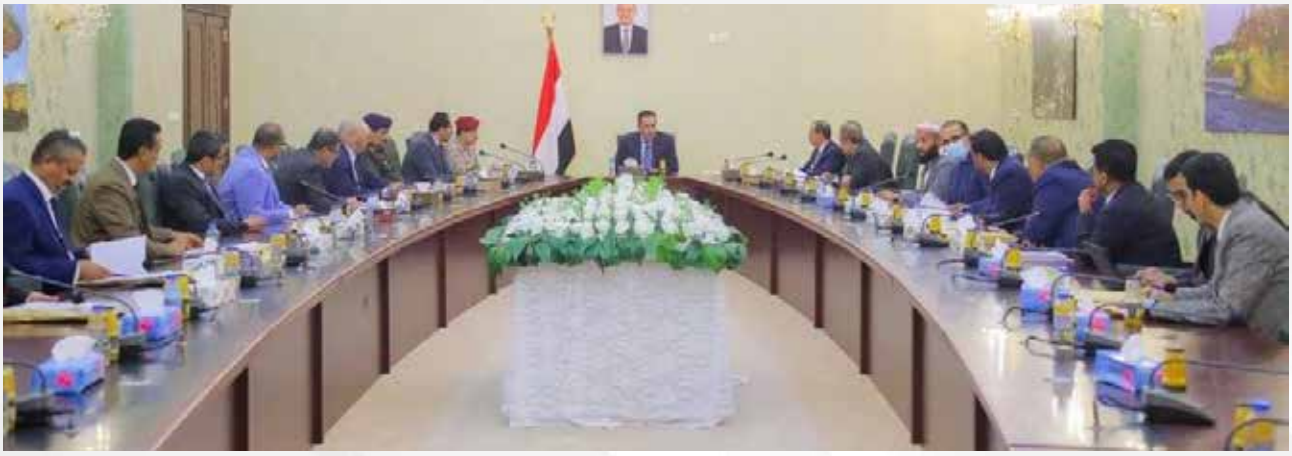

ترأس رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا لمجلس الوزراء، كرس لمناقشة المستجدات والأوضاع الراهنة في مختلف الجوانب، والبناء على التوافق الوطني الواسع للمكونات السياسية والحزبية والمجتمعية، لمواصلة العمل وبدء مرحلة جديدة تحت قيادة مجلس القيادة الرئاسي، لتحقيق تطلعات الشعب اليمني في استكمال استعادة الدولة.

وأحاط رئيس الوزراء أعضاء المجلس بالتطورات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمية، وآليات التعامل معها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة والتطلعات الشعبية الكبيرة في ظل الزخم الوطني للتوافق ووحدة الصف ضد المشروع الحوثي الإيراني.. موجها الوزارات الخدمية باعداد خطط للنزول الميداني للاطلاع على مستوى الخدمات والعمل على رفع مستواها .. مشددا على أن الخدمات في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة خلال الفترة القادمة تحظى باهتمام عالي.

وأشاد الدكتور معين عبدالملك، بتأكيد مجلس القيادة الرئاسي على أن ملف الاستقرار الاقتصادي وتخفيف المعاناة الإنسانية للمواطنين، يعتبر أولوية وطنية قصوى ويأتي في سلم أولويات الفترة القادمة، وحرص الحكومة بالتعاون مع مجلس القيادة ومؤسسات الدولة والسلطات المحلية على ترجمة ذلك إلى خطط عملية.. مؤكدا حرص الحكومة على نجاح الهدنة الأممية وانها تنظر اليها كفرصة للاتجاه نحو السلام الشامل والعادل.. مشيرا إلى الانتهاكات المتكررة لمليشيا الحوثي للهدنة وسعيها كالعادة للدفع نحو افشالها لغايات واضحة.

وأقر مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2022، المرفوعة من اللجنة العليا للموازنات العامة، وبناءا على العرض المقدم من وزير المالية سالم بن بريك. كما وافق على مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2022، وكلف وزير الشؤون القانونية بالتنسيق مع وزير المالية إحالة مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 ومشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

وفوض المجلس رئيس الوزراء ووزير المالية باعداد البيان المالي للموازنات العامة للدولة للعام المالي 2022م بما يتناسب مع الاتجاهات العامة التي تضمنتها الموازنات وبحيث يستوعب اكبر قدر من الإيضاحات لمجمل ما يمكن أن يثار من استفسارات حول الموازنات.

واستوعب مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2022 مضامين واهداف حكومة الكفاءات السياسية والقرارات ذات الصلة، إضافة إلى مضامين برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

وجدد مجلس الوزراء التأكيد على أن الحكومة ستعمل وبتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي على مواصلة جهودها في تنفيذ مهامها وواجباتها تجاه تخفيف معاناة الشعب اليمني في هذه المرحلة الاستثنائية، وتحسين الخدمات وإعادة الأمن والاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة واستكمال برنامج الإصلاحات الشامل.. منوها بما تضمنته كلمة وتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي لدى اجتماعه بالحكومة والمحافظين، وآليات ترجمة هذه التوجيهات إلى خطط تنفيذية مع السلطات المحلية بما ينعكس على حياة ومعيشة المواطنين.

وأشاد المجلس بالنجاح الذي حققته المشاورات اليمنية- اليمنية التي عقدت تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومخرجاته والتي ستكون موجهات للعمل خلال الفترة القادمة، وكذا ما سادت خلاله من أجواء إيجابية للوفاق والتوافق الوطني إدراكا من الجميع بأهمية الاصطفاف لهزيمة المشروع الإيراني في اليمن عبر وكلائه من مليشيا الحوثي والذي يمثل خطرا وجوديا أيضا على الخليج والمنطقة العربية والملاحة الدولية.. لافتا إلى أن روح التوافق والاخاء والتفاؤل الشعبي الكبير يستدعي من الجميع النظر إلى مصلحة الوطن والمواطن، والكف عن التمحور حول المصالح الذاتية.

وأكد مجلس الوزراء حرص الحكومة

ـــــــوازنة العامة للدولة 2022

على التنسيق الكامل والمشترك لاجراء الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر دولي لحشد الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد اليمني، بناءا على الدعوة الكريمة التي اطلقتها المملكة العربية السعودية الشقيقة.. مشيرا إلى أن المرحلة الجديدة تستدعي العمل في مسارين الأول استكمال استعادة الدولة والثاني إيقاف التدهور الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات وتجاوز الأوضاع المعيشية الصعبة.

وثمن المجلس الدعم العاجل المقدم للاقتصاد اليمني بمبلغ 3 مليار دولار، منها مليارين دولار مناصفة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، دعماً للبنك المركزي اليمني، ومليار دولار من المملكة منها 600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقات النفطية، و 400 مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية.. معربا عن تطلعه إلى أن تتخذ بقية دول مجلس التعاون وشركاء اليمن في التنمية من الدول الشقيقة والصديقة ، مواقف مماثلة لدعم الاقتصاد اليمني واسناد جهود الحكومة للقيام بواجباتها والتزاماتها في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

ووقف مجلس الوزراء امام استمرار الخروقات الحوثية المتكررة للهدنة الأممية منذ إعلانها في مطلع ابريل الجاري، ومتطلبات المحافظة عليها بتنفيذ مساراتها المختلفة، وفي المقدمة فتح طرق مدينة تعز المحاصرة من قبل مليشيا الحوثي منذ سبعة أعوام..

مشيراً إلى أن مليشيا الحوثي تحاول من خلال خروقاتها للهدنة الأممية وضمن عدائها الصريح للشعب اليمني في اغلاق أي نافذة أمل امام السلام، تنفيذا لاجندة ومشروع ايران.

وطالب المجلس الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن التعامل بحزم مع الخروقات الحوثية للهدنة وممارسة الضغط لتنفيذ ما عليها من التزامات بموجبها وعدم استغلالها لمزيد من التحشيد وترتيب وضعها الميداني المتهاوي.. لافتا إلى أن هذا التغاضي يهدد بانهيار وقف اطلاق النار والهدنة بشكل عام، وهو ما تحرص القيادة السياسية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة على عدم حدوثه.

وأكد الدكتور معين عبدالملك، أن الموقف المعلن من رئيس مجلس القيادة الرئاسي واضح في الحرص على السلام وانجاح جهود المبعوث الاممي، لكن في المقابل لا يمكن السكوت عن التصعيد الحوثي ومضاعفة معاناة الشعب اليمني.

واجرى مجلس الوزراء نقاشا مستفيضا حول الأوضاع الخدمية والاقتصادية والمعيشية، خاصة تحسين خدمات الكهرباء والمياه في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، واتخذ عدد من القرارات والإجراءات وفق الرؤى المقدمة من الوزارات المختصة.. وكلف الوزراء المعنيين وبالتنسيق مع السلطات المحلية سرعة تنفيذ القرارات على ارض الواقع، بما ينعكس ايجابا وبشكل ملموس على حياة ومعيشة المواطنين اليومية.

\وأشاد مجلس الوزراء بالجهود التي تبذلها السلطة المحلية بالعاصمة المؤقتة عدن والجهات الأمنية والمختصة لضبط الأمن والاستقرار، وتوفير الأجواء الملائمة لاجتماعات سلطات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية، لتحقيق تكامل الأداء وتسريع تنفيذ المهام والواجبات باتجاه استكمال استعادة الدولة وخدمة المواطنين.. مؤكدا دعمه الكامل لكل الاجراءات الايجابية المتخذة على صعيد تعزيز الأمن والسكينة العامة.

وشدد رئيس الوزراء على استمرار هذه الجهود ورفع الجاهزية واليقظة الأمنية ..

منوهاً بالتعاون القائم مع تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في العاصمة المؤقتة والمحافظات المحررة وما تقدمه من دعم لوجستي كامل للحكومة واجهزتها الأمنية والدفاعية في هذا الجانب.

وأقر مجلس الوزراء اعتماد 5 ملايين دولار كمساهمة حكومية سنوية لتشغيل مستشفى عدن العام، والذي تم إعادة تاهيله من قبل البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن، بناءا على عرض وزير الصحة العامة والسكان..

مثمنا الدعم السعودي الكبير لإعادة تاهيل هذا الصرح الطبي الاستراتيجي الهام الذي يعد الأبرز والأضخم من بين المستشفيات اليمنية.

كما أقر المجلس عدد من الخطط والإجراءات لرفع مستوى الخدمات في العاصمة المؤقتة عدن وتعزيز الوضع الأمني.. وأكد على انتظام رواتب القطاعات العسكرية والأمنية والمتقاعدين.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن هناك حزمة من الدعم للقطاعات الخدمية ستقدم من الاشقاء للمناطق المحررة والعاصمة المؤقتة عدن على وجه الخصوص .. مشيرا إلى أن التوجيهات الواضحة من مجلس القيادة الرئاسي على ضرورة انتظام عمل الحكومة والتركيز على رفع وتحسين مستوى القطاعات الخدمية والاستفادة من التزامات الاشقاء والجهات المانحة لوضع عدن العاصمة المؤقتة وبقية المناطق المحررة في مسار تجاوز الازمات المتكررة واستعادة الاستقرار الأمني والاقتصادي على وجه الخصوص.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقارير من الوزارات المعنية حول مدى تنفيذ الإجراءات للتعامل مع انعكاسات الأزمات الدولية الحالية، على الأمن الغذائي، وما تم تنفيذه لتأمين عمليات الاستيراد للقمح من أسواق بديلة، لحماية المواطنين من أي تأثيرات تضاعف المعاناة القائمة..

ووجه باستمرار العمل في تنفيذ الإجراءات وكل ما من شانه تحسين معيشة المواطنين، إضافة إلى مراقبة الأسعار للمواد الغذائية الأساسية بما يتوازى مع التحسن الذي سجلته أسعار صرف العملة الوطنية.

ووافق مجلس الوزراء على التعاقد مع شركة حضرموت الاستثمارية لتوفير طاقة مشتراة عبر وحدات توليدية تعمل بوقود المازوت بقدرة 40 ميجاوات لمواجهة العجز في الطاقة في منطقة ساحل حضرموت .. وناقش عدد من القضايا المتعلقة برفع مستوى الخدمات التي تمس حياة ومعيشة المواطنين في حضرموت واتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

مجلس النواب يوافق بالاجماع علـــ

ناقش مجلس النواب، خلال جلساته المنعقدة في العاصمة المؤقته عدن، برئاسة رئيس المجلس الشيخ سلطان البركاني وبحضور رئيس واعضاء الحكومة، برنامج الحكومة المقدم من رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك لطلب منح الثقة للحكومة على ضوء البرنامج ، كما جرى نقاش مستفيض من قبل عدد من الاعضاء وابداء العديد من الملاحظات الجوهرية.

هذا وقد تضمنت مناقشة الاعضاء وملاحظاتهم وتقرير اللجنة المكلفة برئاسة محمد علي الشدادي والتي تضمنت الآتي:

المحور الأول

1- أن تعمل الحكومة بكل الوسائل واتخاذ كافة الاجراءات لاستعادة ألدولة وإسقاط الانقلاب وحشد كل الموارد والطاقات لتحقيق ذلك .

2- تعزيز دور القوات المسلحة في جبهات القتال ومدها بكافة الأسلحة النوعية التي تمكنها من مجابهة الميليشيات الحوثي الانقلابية ودحرها.

3- على الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الأمن والاستقرار في المناطق المحررة وتشكيل غرف عمليات موحدة على مستوى المحافظات، وربطها بغرفة عمليات مركزية في العاصمة المؤقتة عدن.

المحور الثاني

1. التزام الحكومة بتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وإيقاف الإصدار النقدي.

2. على الحكومة إعادة بناء منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعادة تشكيل لجنة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وفقا للقانون الخاص بها.

3. على الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بـ:

أ. ضبط تحصيل الموارد العامة للدولة، وتوريدها إلى البنك المركزي وفقا للقانون، ووضع آلية وإجراءات صارمة لتحصيل جميع الموارد ومنع استفادة الانقلابيين من الموارد العامة للدولة في مختلف المجالات .

ب. اتخاذ الإجراءات بإغلاق حسابات الجهات الحكومية التي تم فتحها خارج البنك المركزي بالمخالفة للقانون وتوريد أرصدتها إلى البنك المركزي وفقاً للقانون.

ج. وقف الجبايات غير المشروعة، ورفع النقاط التي تقوم بهذه الجباية على امتداد الطرقات بين المحافظات الامر الذي يزيد من ارتفاع أسعار السلع وتحميل العبء على كاهل المواطنين.

د. اتخاذ السياسات و الاجراءات اللازمة لضبط اسعار صرف العملات، وإعداد مشروع قانون ينظم مهام واختصاصات سوق صرف العملات خلال فترة ثلاثة أشهر.

هـ. التزام الحكومة بمنع تحويل المرتبات لجهاز الدولة عبر محلات الصرافة.

و. على الحكومة إلزام محلات الصرافة بعدم رفع كلفة التحويلات النقدية من المناطق المحررة إلى المناطق تحت سيطرة الانقلابيين، لما لذلك من اثار سلبية جسيمة.

المحور الثالث

١. على الحكومة حماية الثروة السمكية من التفجيرات والتجريف وعدم الاضرار بالبيئة البحرية والالتزام بإنشاء معامل التجهيزات الأولية لتصدير الأسماك بما يحقق القيمة المضافة التي تحدثت عنها الحكومة.

٢. العمل على إعادة الإنتاج والتصدير في قطاع النفط والغاز بناء على رؤية وطنية تراعي التغيرات المحلية والدولية وتحقيق الاستفادة المرجوة من هذه الموارد.

المحور الرابع

1. على الحكومة الالتزام بالتنسيق مع مشروع إعادة الاعمار التي تنفذه (المملكة العربية السعودية باليمن) فيما يخص صيانة وتأهيل الطرق الرئيسية والبدء الفوري بصيانة وتوسعة طريق هيجة العبد الرابط بين محافظة تعز ومحافظتي لحج وعدن الذي يعتبر المنفذ الوحيد لتعز، واهتمام الحكومة باستكمال مشروع

ـــى برنامج الحكومة ويمنحها الثقة

الطريق المساعد لهيجة العبد (طريق الصحى - كربه سوق الربوع) كشريأن أساسي لتعز.

2. اتخاذ الإجراءات لنقل مركز الاتصالات من صنعاء إلى عدن في أسرع وقت ممكن.

3. التزام الحكومة بتحسين وتطوير خدمات الكهرباء ومكافحة الفساد في هذا القطاع:

أ. استكمال تجهيزات واحتياجات المحطة الغازية لإنتاج الكهرباء في عدن بأسرع وقت ممكن.

ب. اتخاذ إجراءات الرقابة وتركيب عدادات تبين الاستهلاك الفعلي من الوقود في محطات إنتاج الكهرباء، بما يوفر ذلك ملايين الدولارات للخزينة العامة للدولة، وعلى أن يتم ذلك خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر.

ج. العمل على التخلص التدريجي من شراء الطاقة (الكهرباء) وتوفير البدائل، نظراً لاستنزاف هذه العقود ملايين الدولارات من المال العام دون جدوى.

د. إعادة تشغيل وتطوير وتوسيع مصافي عدن، واستعادت دورها في مجال تكرير وإنتاج المشتقات النفطية واستيرادها.

هـ. إعداد مشروع قانون ينظم عمليات استيراد الوقود والمشتقات النفطية وكسر الاحتكار، والعمل على تحصيل مستحقات الدولة من الرسوم الجمركية والضريبية وفقا للقانون.

و. على الحكومة البدء في انشاء وتركيب محطة غازية بطاقة ١٠٠ ميجا وات في حضرموت، تنفيذا لتوجيهات رئاسية سابقة وتوصيات مجلس النواب في عام ٢٠١٩.

المحور الخامس

١. على الحكومة أن تولي التعليم الأساسي الاهتمام والتمويل اللازم لإعادة ملايين الأطفال إلى منظومة التعليم الأساسي وتوجيه جزء من التمويل الدولي نحو دعم التعليم في كافة المستويات ، كما تقوم الحكومة بسرعة صرف مستحقات الطلاب في الخارج بمواعيدها المحددة.

٢. إيقاف إصدار تراخيص المنظمات الدولية ولا سيما العاملة في مجالي الصحة والاغاثة في اليمن حتى يتم نقل مقراتها الرئيسية للعاصمة المؤقتة عدن.

وتشرف الحكومة اشرافا كاملا على اداء تلك المنظمات واستخداماتها وأن تحول اموالها المستخدمة عبر البنك المركزي بعدن وتوجيهها نحو الاغاثة و المسارات التنموية.

المحور السادس

-1 تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وضبط اسعار الصرف والسلع والأدوية ومحاسبة المتلاعبين بأقوات الناس وتفعيل أجهزة الدولة للمراقبة وكسر الاحتكار.

المحور السابع

-1 مكافحة الفساد بكافة انواعه وتجفيف منابعه وتفعيل كافه الأجهزة الرقابية وتطبيق الانظمه والقوانين تطبيقا صارمًا.

وعلى الحكومة أن تعمل على وضع سياسة إعلامية ممنهجة لمواجهة إعلام الانقلابيين الذي يعمق الكراهية ويفكك النسيج الاجتماعي ويستهدف الهوية اليمنية، وتوفير الإمكانيات المالية والفنية المطلوبة التي تمكن الاعلاميين من أداء رسالتهم الإعلامية على اكمل وجه.

كما اقترح مجلس النواب على الحكومة تكييف برنامجها وفقا للمتغيرات التي حدثت بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي وأولويات مهامه وأهدافه، وكذا استيعاب مخرجات المشاورات اليمنية- اليمنية التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ٢٩ مارس وحتى٧ ابريل ٢٠٢٢م، والتزام الحكومة بالنصوص الدستورية والتشريعات النافذة والقيام بحصر جميع القرارات والتعيينات الصادرة بالمخالفة للدستور والقانون في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية والبعثات الدبلوماسية الخارجية وتصحيحها، وفقا للمرجعية الدستورية والقانونية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس النواب.

ودعا رئيس مجلس النواب، رئيس وأعضاء الحكومة إلى التعامل بجدية في تحقيق هذا البرنامج والملاحظات الواردة عليه مطالباً بتقارير متكاملة تقدم إلى المجلس في جلساته القادمة..مؤكداً على أن ترفع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ووزارة الاتصالات ووزارة الدفاع تقارير خلال ثلاثة أشهر إلى المجلس.

من جانبه عبر رئيس الحكومة الدكتور معين عبدالملك عن شكره لرئيس وأعضاء مجلس النواب على هذا العمل الوطني الكبير.. مؤكداً التزام الحكومة بتنفيذ كافة ما جاء في برنامج الحكومة ومقترحات المجلس .. لافتاً إلى أن الحكومة تعمل في ظروف استثنائية وتواجه تحديات وصعوبات متعددة و تعمل جاهدة على مواجهة وحل هذه الصعوبات والتحديات.

وأشار رئيس مجلس الوزراء، إلى أنه سيوافي المجلس كل ثلاثة أشهر بتقرير يوضح فيه ما أنجزته الحكومة والصعوبات الماثلة أمامها ..مشيداً بمداخلات وتعليقات اعضاء مجلس النواب على مشروع البرنامج العام للحكومة .. مشيراً إلى أن المقترحات والملاحظات تمثل قيمة إضافية من شانها التأثير ايجابيا على الأداء الحكومي في تنفيذ مضامين برنامجها العام وتطويره بما يواكب المستجدات الراهنة.

وبعد أن استمع المجلس إلى تقرير من اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة الملاحظات الجوهرية التي طرحها الأعضاء أثناء مناقشة برنامج الحكومة وما التزم به رئيس الحكومة، طُرح على المجلس الموافقة على البرنامج ومنح الثقة للحكومة وصوت المجلس باجماع اعضاءه بالموافقة على برنامج الحكومة ومنحها الثقة.

وبشأن تشكيل اللجأن الدائمة بالمجلس، كلف المجلس هيئة الرئاسة ورؤساء الكتل البرلمانية للبت في موضوع تشكيل اللجأن بشكل نهائي، وكلف المجلس الحكومة بايلاء مدينة عدن الاولوية الأولى والاهتمام بكافة احتياجاتها وتهيئتها كعاصمة للدولة تتوفر فيها كل الخدمات والمرافق والاحتياجات الضرورية لسكانها والوافدين اليها،

وزير المالية يلتقي رئيس البنك الإسلامي ومدير الصندوق العربي

التقى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، ووزير المالية سالم بن بريك، على هامش اجتماعات الهيئات المالية العربية المنعقدة في مدينة جدة السعودية، رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد سليمأن الجاسر.

وأشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي، بمستوى التعاون مع البنك والشراكة التنموية منذ أكثر من أربعة عقود.. مستعرضاً جوانب الدعم من البنك لليمن وخاصة المشاريع الجاري تنفيذها..متطرقاً إلى إمكانية تأجيل سداد الالتزامات المتأخرة على بلادنا للبنك الإسلامي لاسيما في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة القائمة.

من جانبه استعرض وزير المالية، التطورات المالية الإيجابية وجهود الوزارة في تنمية الموارد وايرادات النفط والغاز والتي تراجعت بسبب الظروف الاستثنائية.

وأبدى رئيس البنك الاسلامي للتنمية تفهماً للوضع المالي وأخذ ذلك في الاعتبار ..مشيرا إلى دعم البنك لليمن للنهوض اقتصادياً وتنمويا.

وفي سياق متصل، التقى وزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير المالية، المدير العام ورئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدر محمد السعد.

وفي اللقاء، بحضور وكيل وزارة التخطيط لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري، أشاد وزير التخطيط بدور الصندوق العربي الرائد في التنمية الاقتصادية في اليمن والمشاريع الاستراتيجية التي يمولها الصندوق.. مستعرضاً محفظة المشاريع الجاري تنفيذها ..مؤكدا على اهمية استمرار الدعم في المرحلة القادمة في مجال إعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي.

وأشار وزير المالية إلى أن الوزارة بصدد النظر بجدية في وضع آلية لجدولة سداد جزء من التزامات بلادنا للصندوق العربي في حال تحسنت عائدات النفط والغاز في المرحلة القادمة.

وزير المالية يناقش مع الوكلاء تنفيذ آليات تطوير العمل بالوزارة

ناقش معالي وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع عدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين والكوادر بالوزارة، مستوى تنفيذ آليات تطوير أداء سير العمل وفقا لخطط وبرامج الوزارة، وبما يتواكب مع التوجهات الحكومية لتحسين الأوضاع وتحقيق التعافي في شتى المجالات.

وتطرق الاجتماع إلى تقييم الأداء العام لمختلف القطاعات والإدارات العامة بالوزارة، ومناقشة الصعوبات التي واجهت سير العمل خلال الفترة الماضية والسُبل الكفيلة بمعالجتها خلال المرحلة المقبلة.

وأشاد الوزير بن بريك، بالانضباط الوظيفي لكوادر وموظفي ومنتسبي مختلف قطاعات وإدارات الوزارة بأول أيام الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الفطر المبارك.. مشددا على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق إصلاحات المالية العامة وتحسين الموارد وفقا للوائح القانونية.

إصلاحـــات ماليـــة كبيـــرة

عـدلي جار الله

وتـيرة الاصلاحـات لا تـأتي جملـة واحـدة بـل بملامسـات جـدور المشـكل وانفـراط تلـك العقـد، إن تسـارع النمـو الاقتصـادي في أي قطـر يرتكـز عـلى ارضيـة الاسـتقرار العـام للدولـة ويسـتند عـلى الإدارة وتوجـه هـرم السـلطة الاول لحيـازة النجـاح واحتـواء جوانـب القصـور وصـولاً لتدليـل كافـة السـبل التـي مـن شـانها تطبيـع الوضـع وتحـول عجلتـه تصاعديـا مـن الاحتيـاج إلى الإنتـاج.

ووفقـاً لقاعـدة الأمـن منطـق البنـاء باعتبـاره ركيـزة التعـافي والنمـو لكافة قطاعـات الدولـة فـإن الدولـة عملـت وتعمـل بجهـود اسـتثنائية وفي ظـروف متعـددة المخاطـر لوضـع اسـس مـن شـانها حوكمـة الأداء ورفـع الجاهزيـة الإداريـة وضبـط الاجـراءات واحـكام النظـم المعمـول بهـا في كافـة وحـدات ومؤسسـات الدولـة.

لقـد تمكنـت وزارة الماليـة وبرغـم كل الصعوبـات والمعوقـات مـن الانتظـام في صرف مرتبـات الموظفـين وإطـلاق الموازنـات التشـغيلية للمؤسسـات الحيويـة وتفعيـل الصناديـق التنمويـة والخدميـة واعـادة تبويـب أوليـات الدعـم لانعـاش المرافـق الخدميـة والقيـام بالواجبـات الانسـانية تجـاه أبنـاء الوطـن.

كانـت الأخطـار والعقبـات التـي تلـت أحـداث اجتيـاح العصابـات الحوثيـة لمؤسسـات الدولـة كارثيـة..

لقـد أسـهمت في ركـود نشـاطات القطـاع الخـاص وأثـرت بشـكل مبـاشر في مضاعفـة اعبـاء الدولـة نظـراً لإنعـدام التنافـس وضعـف القـدرة الشرائية لـدى التجـار مـما اعـاق عليهـم امكانيـة تغطيـة احتياجـات المواطنـين مـن متطلبـات المـواد الاساسـية، أضـف لدلـك إنعـدام اسـتقرار العملـة المحليـة.. ولمـا مـن شـأنه ملامسـة هـده الجوانـب والعمـل عـلى معالجتهـا فقـد بـاشرت الـوزارة دون ابطـاء ممثلـة بقطـاع الوحـدات الاقتصاديـة وضـع حلـول تسـاعد أهـم الوحـدات الاقتصاديـة التابعـة للدولـة مـن التمكـن في العـودة السريعـة لممارسـة نشـاطها الاقتصـادي الانتاجـي والتـي يرفـد ارباحهـا لخزينـة الدولـة مسـاهما في توفـير السـلع الغذائيـة الأساسـية بأسـعار تنافسـية والحفـاظ عـلى الأمـن الفـدائي في جانبـه الأمـن.

إننـا اليـوم وبحمـد اللـه نشـهد وبوتـيرة عاليـة قفـزات كبـيرة في مسـيرة الاصلاحـات الماليـة والاداريـة لكافـة المؤسسـات نمهـد لـدور أكـثر فاعليـة مـن كافـة مؤسسـات الدولـة..

خطـوة تليهـا خطـوات أكـثر صرامـة تتمثـل في إنتظـام منـح اسـتحقاقات أجهـزة الدولـة وتحصيـل الجبايـة والعائـدات والـواردات وتفعيـل الأجهـزة الرقابيـة وأتمتـه الفـروع وربطهـا شـبكياً بنظـام محاسـبي وصـولا للجـودة والـرضى المجتمعـي.

إننا اليوم وبحمد الله نشهد وبوتيرة عالية قفزات كبيرة في مسيرة الاصلاحات المالية والادارية لكافة المؤسسات نمهد لدور أكثر فاعلية من كافة مؤسسات الدولة

اليمن تشارك في إجتماعات الهيئات المالية العربية بمدينة جدة

شاركت بلادنا في أعمال الإجتماع السنوي الأول للهيئات المالية العربية المنعقد بمدينة جدة السعودية بوفد تراسه وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، وضم وزير المالية سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني احمد بن احمد غالب ومدير مكتب رئيس الوزراء انيس باحارثة .

وناقشت الإجتماعات التي شارك فيها وزراء المالية والاقتصاد العرب، ومحافظي المصارف المركزية العربية، ومدراء مؤسسات التمويل العربية، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والمختصين في المجالين المالي والاقتصادي، عدد من الموضوعات المالية والاقتصادية والإنجازات والخطط والاستراتيجيات المستقبلية في مجالات التنمية المستدامة على الساحتين الإقليمية والدولية وأثرها على الاقتصادات العربية .

وتطرقت الاجتماعات إلى مناقشة الدور الرائد للهيئات المالية العربية كبنية مؤسسية لإرساء دعائم العمل العربي المشترك، وقد تناولت هذه الاجتماعات استعراض نشاط هذه المؤسسات والهيئات المالية ومجمل جوانب الدعم التنموي المقدم للدول الأعضاء بما فيها الدعم المقدم لليمن.

تحويل الدفعة الأخيرة من الوديعة السعودية إلى حساب البنك المركزي اليمني

ناقش وزير المالية سالم صالح بن بريك، مع الجانب السعودي آلية استخدام الدعم المقدم من دولتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للبنك المركزي اليمني، والمخصص لدعم استقرار العملة الوطنية والأسعار، والبالغ ملياري دولار.

وتم على هامش المباحثات، التوقيع على اتفاقية تمديد الوديعة السعودية السابقة وتحويل الدفعة الأخيرة منها والبالغة 174 مليون دولار إلى حساب البنك المركزي اليمني.

وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني محافظ البنك المركزي أحمد غالب، وعن الجانب السعودي مساعد وزير المالية عبدالعزيز الرشيد وبحضور عدد من المسئولين اليمنين والسعوديين المشاركين بالمباحثات.

اجتماع موسع لتوحيد القيمة الجمركية

دشن بديوان رئاسة مصلحة الجمارك بالعاصمة المؤقتة عدن اجتماع لمدراء التدقيق والتعديل(مسؤلي القيمة) ومسؤلي السيارات والمعدات في الدوائر الجمركية .

وهدف الاجتماع الذي ترأسه رئيس المصلحة عبدالحكيم ردمان القباطي الى الوقوف على قيم السلع المتعاملة في المنافذ الجمركية والعمل على تحديث قاعدة بيانات القيمة للسيارات والمعدات ومراجعة المنشورات والتعاميم السعرية والعمل على تحديثها وفقاً لآخر المتغيرات السعرية وكذا توحيد الاجراءات الخاصة بالقيمة الجمركية بين المنافذ.

وأكد القباطي في كلمته الافتتاحية والتوجيهية للمجتمعين ضرورة الخروج برؤية مشتركة لتوحيد إجراءات التقيم الجمركى والاجراءات الجمركية المرتبطة بعملية المعاينة والتفتيش للبضائع المستوردة ووضع المعالجات اللازمة لأية اختلالات في الاجراءات أو أي اختلافات في القيمة بين جميع الدوائر الجمركية، مشدداً على ضبط التعرفة بما ينعكس ايجابا في تحصيل الرسوم الجمركية وزيادة الايرادات العامة للدولة.

من جانبه اشار مدير عام القيمة محمد قراضة إلى أهمية توحيد إجراءات التقييم الجمركي لجميع البضائع المستورده وفقاً للأسس القانونية في جميع الدوائر مما يعزز من العدالة الضريبة في إستيفاء الرسوم الجمركية والضريبة في جميع الدوائر وإيقاف اي تناقض أو اختلاف في تطبيق القيمة للبضائع المستوردة .

الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٢

رحبت بعثة الاتحاد الأوروبي باعتماد الموازنة العامة اليمنية لسنة ٢٠٢٢ من قبل مجلس النواب يوم ٢١ أبريل. تنسجم هذه الخطوة الهامة مع التطورات الإيجابية الأخيرة في المجال الاقتصادي.

ورحب الاتحاد بالخطوات الاخيرة التي اتخذها البنك المركزي ونشجع جهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية لإعطاء الأولوية للاصلاحات الاقتصادية والمالية وتقديم الخدمات للشعب اليمني. تعتبر الاصلاحات والسياسات السليمة الموثوقة الشاملة إلى جانب تحسين الشفافية أمورا أساسية لاستعادة ثقة اليمنيين والمجتمع الدولي.

من المهم أيضا ضمأن دفع مرتبات الموظفين المدنيين بانتظام واستمرارية تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز مؤسسات الدولة. سنواصل الانخراط مع جميع الأطراف لتعزيز وحدة المؤسسات الاقتصادية والتعاون فيما بينها في جميع أنحاء البلد.

مخرجات المحور الاقتصادي والـ

تنشر مجلة (المالية) أبرز مخرجات المحور الاقتصادي والتنموي في المشاورات اليمنية- اليمنية/ التي انعقدت تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض، خلال الفترة من 29 مارس - 7 أبريل 2022.

المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تمس المواطن

1 . التضخم في الأسعار الاستهلاكية، لا سيما المواد الغذائية.

2 . ارتفاع معدل البطالة.

3 . نقص الانفاق الحكومي لا سيما في مجال دفع الرواتب.

4 . تجميد الودائع المصرفية.

5 . النقص في خدمات الكهرباء.

6 . النقص في سرعة وتغطية شبكة الإنترنت.

7 . التهديدات البيئية لا سيما تراجع المخزون السمكي، واحتمال اندلاع أزمة تلوث نفطي.

الأسباب الجذرية للمشكلات الاقتصادية الرئيسة

1. عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب استمرار الحرب، الذي قد يعود إلى وجود عدد من الجهات المحلية والدولية المستفيدة من استمرار الحرب. ويتمثل ذلك في مخالفات مزمنة في أبجديات الدستور اليمني.

2. نتيجة للسبب الجذري الأول، انتقل المصرف المركزي من جهة مستقلة تخدم المصلحة العامة، إلى جهة غير مستقلة تخضع لضغط سياسي؛ كما أن الأجهزة الحكومية انقسمت. وبالتالي أصبح الجهاز التنفيذي ضعيفا للغاية، وغير قادر على القيام بمهامه الرئيسية.

وتتضاعف هذه المشكلة لأنها تؤدي إلى فقدأن ثقة المواطن في الحكومة، ومن ثم تتراجع قدراتها.

3 . عدم الاستفادة من الموارد البشرية اليمنية بشكل كامل. ما تسبب بهجرة العقول. كما أن فئة النساء مهمشة اقتصاديا، فمساهمتها في الحياة الاقتصادية ضعيفة للغاية.

الحلول والمعالجات العاجلة

الانهيار الاقتصادي:

1 . العمل على زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام واستئناف تصدير الغاز المسال وتحصيل الإيرادات السيادية وتخصيصها لدفع الرواتب وفق آليات يتفق عليها.

2 . تفعيل أجهزة وآليات الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد والتقييم المستمر للأداء في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة.

3 . توفير منحة عاجلة على شكل وديعة للبنك المركزي لاستعادة الثقة بالعملة الوطنية وإنقاذها من الانهيار وتدعيم قدرة البنك المركزي على إدارة سعر الصرف بكفاءة.

4 . تنفيذ معالجات عاجلة لإصلاح قطاع الكهرباء واستخدام الطاقة النظيفة وإيقاف استنزاف هذا القطاع لموارد الدولة.

تنموي في مشاورات الرياض

5 . إيجاد معالجات للانقسامات القائمة ي بعض المؤسسات والسياسات النقدية والمالية والعمل بشكل عاجل على آليات للتخفيف من تأثير هذا الانقسام.

6 . إنشاء صندوق لإعادة الإعمار بموارد محلية وخارجية يبدأ نشاطه في عدن لتقديم إعانات وقروض ميسرة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

7 . إنشاء صندوق يمني خليجي تنموي اقتصادي كذراع تنفيذي وفني عبر جهاز مستقل.

القضايا المالية والنقدية

المـــوارد:

- تشغيل جميع القطاعات النفطية والغازية وبأعلى طاقة ممكنة وتصدير إنتاجها.

- التزام جميع المنافذ الجمركية البحرية والبرية والجوية بإنفاذ قانون التعرفة الجمركية وقانون الضرائب والرسوم الأخرى، وتحصيل الموارد طبقا لهذه القوانين، وتوريد جميع الإيرادات إلى حساب الحكومة العام طرف البنك المركزي عدن وفروعه.

- إلزام قيادات السلطة المحلية في المحافظات المحررة بتحصيل جميع موارد الدولة المركزية والمحلية وتوريدها إلى فروع البنك المركزي وفقا للقانون.

- إغلاق جميع الحسابات الخاصة التابعة لوزارات ومؤسسات الدولة في البنوك التجارية وشركات الصرافة ونقلها إلى البنك المركزي وفروعه طبقا للقانون المالي.

- الإسراع بتحصيل جميع ضرائب الأرباح والرسوم والضرائب المتأخرة عن جميع البيانات الجمركية المعلقة وفقا للقوانين النافذة.

الاصلاحات

- قيام الحكومة بتقديم موازنة مالية شفافة وعرضها على البرلمأن لاستكمال الإجراءات الدستورية حيالها.

- قيام الحكومة بتقديم الحسابات الختامية لموازنات الأعوام السابقة إلى البرلمأن وفقاً لما نص عليه الدستور.

- تفعيل دور جميع الأجهزة الرقابية: البرلمان/ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة/ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

- تفعيل دور اللجنة العليا للمناقصات ولجنة مكافحة غسيل الأموال وجميع الأجهزة القضائية المختصة بحماية المال العام.

- اصلاح الاختلالات المالية والإدارية القائمة في جميع مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص الإيرادية منها.

- التأهيل العاجل لمصافي عدن للاستفادة القصوى من هذه المنشأة الوطنية الهامة.

- اتباع آلية ناجعة وشفافة في استيراد المشتقات النفطية وإعادة توزيعها داخل الجمهورية.

- إعادة النظر في سياسات شراء الطاقة والوقوف على الفساد القائم في هذا الجانب والعمل على الإسراع

في تشغيل المحطات الكهربائية الجديدة وصيانة القديمة منها وتنفيذ المحطات الغازية.

- العمل على الاستفادة القصوى من القروض والمنح والهبات الخارجية التي تم التوقيع عليها في المراحل السابقة، للاستفادة منها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي التي خصصت لها، والسعي الجاد للحصول على قروض ومنح جديدة من قبل الدول المانحة.

الجانب النقدي

- ضرورة قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ومصرفية صارمة وشفافة تكفل استقرار قيمة العملة الوطنية.

- قيام البنك المركزي بممارسة دوره الرقابي الصارم على جميع الأعمال البنكية والمصرفية وإغلاق جميع شركات الصرافة المخالفة للقانون بما يضمن إيقاف التلاعب الحاصل في سوق الصرف.

- السعي الحثيث والعاجل لدى الإخوة في دول مجلس التعاون لدعم الوضع النقدي والمصرفي وذلك من خلل طرح ودائع طرف البنك المركزي لدعم العملة الوطنية واستقرار قيمتها عند المستويات المعقولة، بما يكفل تعزيز قيمة الريال اليمني يضمن رفع القدرة الشرائية للمواطن على أن تحدد أوجه الاستفادة من هذه الودائع بشكل مسبق مع المودعين وبشفافية عالية.

- عدم قيام البنك المركزي بإصدار أي طبع نقدي جديد مع ضرورة عمله على السيطرة على الكتلة النقدية الضخمة الموجودة داخل البلاد.

- قيام البنك المركزي بالرقابة والمتابعة لأي نشاط متصل بعمليات غسيل الأموال وكشفه وإحالة مرتكبيه إلى الجهات المختصة.

- إعادة فتح العلاقات البنكية والبنوك فيما اليمن ودول مجلس التعاون.

الحلول المقترحة من البنك المركزي اليمني

- دعم عاجل من الأشقاء لاحتياطيات البنك المركزي لتمكينه من السيطرة على أسعار الصرف لتمويل السلع الأساسية، وسحب فائض الكتلة النقدية من السوق وإعادة الثقة للقطاع المصرفي.

- دعم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتغطية النفقات الحتمية.

- تعزيز إيرادات الدولة من خلل إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية، وتعزيز إجراءات الرقابة على الإيرادات وتوريدها إلى البنك المركزي و فروعه.

- تعزيز الصادرات وخاصة صادرات النفط والغاز.

- إعادة الدورة النقدية للقطاع الرسمي عبر البنوك من خلال تحويل مرتبات القطاع العام عبر البنوك.

- مساعدة البنوك اليمنية على تسهيل تعاملتها مع البنوك الخارجية.

- توفير المناخ السياسي والأمني المناسب لخلق بيئة مناسبة لقطاع المال والاعمال في القيام بمشاريع استثمارية تسهم في التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

- إصلاح منظومة القضاء والأمن لتشجيع القطاع الخاص المحلى أو الإقليمي للاستثمار في المناطق المحررة، وعودة جزء من رؤوس الأموال التي غادرت بسبب الحرب.

- تحويل أموال المنظمات الإنسانية عبر البنك المركزي على أن يتم مصارفتها وفقا لسعر السوق، من ناحية أخرى يمكن الاستفادة من العملة الأجنبية في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتوفير العملة الأجنبية لاستيراد الغذاء والدواء للبلد.

- تحويل أموال برامج الدعم التنموية الممولة من دول مجلس التعاون عبر البنك المركزي واجراء العقود مع المقاولين بالريال اليمني.

- إعادة تطبيع العلاقة مع المؤسسات المالية العربية والدولية لضمأن إعادة تدفق القروض والمساعدات.

الحوكمة والبناء المؤسسي

- عودة كافة سلطات ومؤسسات الدولة: التشريعية، التنفيذية، والقضائية إلى أرض الوطن لتمارس دورها، وتفعيل كل مؤسسات الدولة.

- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

- تفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

- تفعيل دور اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات الحكومية.

- الالتزام بتطبيق منظومة التشريعات النافذة.

- تفعيل دور الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات الحكومية.

- توزيع الصلاحيات بين المركز والفروع وفقا للدستور والقانون، وتمكين السلطات المحلية من ممارسة مهامها ودورها بصلاحيات كاملة تحت رقابة المركز والرقابة الحكومية والمجتمعية المحلية.

- دعم بناء برنامج شامل لتطوير القدرات المؤسسية وخاصة المؤسسات المالية والإيرادية والاقتصادية وتعزيز معايير الحوكمة والمساءلة والشفافية.

- المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومة الشرعية يفي بناء فريق اقتصادي استشاري مهني يقدم المشورة الاقتصادية ويقترح المعالجات للمشكلات الاقتصادية ويعمل كذراع استشاري للحكومة لتطوير السياسات والرؤى الاقتصادية ويساعدها في ترشيد القرار الاقتصادي.

- تعزيز قدرات المحافظات على إعداد الخطط والموازنات وتنمية الموارد وتوفير الخدمات.

- دعم خدمات قطاع المستثمرين سواء عن طريق القوانين والأنظمة الحالية أو سن قوانين جديدة.

- إنشاء هيئة وأجهزة مراكز فكر لتنسيق آليات تحديث القوانين والسياسات لاستدامة النمو وتحديث الاقتصاد المستدام.

> ضرورة قيام البنك المركـــ
> قيمة العملة الوطنيـــ
> والمصرفية وإغلاق جميـــ

ـــــــزي باتباع سياسة نقدية ومصرفية صارمة وشفافة تكفل استقرار
ـــــــة بممارسة دوره الرقابي الصارم على جميع الأعمال البنكية
ـــــــع شركات الصرافة المخالفة للقانون

النقـــل

- تشغيل المنافذ البرية والجوية والبحرية التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية بطاقتها الكاملة، شريطة الرقابة المشددة على هذه المنافذ من استخدامها لغير الأعمال المدنية أو التهريب بمختلف انواعه.

- لأغراض تخفيض كلف النقل الخارجي إلى اليمن والاضافات التأمينية على اعتبار أن اليمن منطقة حرب، فعلى الجهات المختصة الحكومية أن تودع مبلغ تأمين لدى الجهة الدولية المعنية بالنقل البحري لرفع تلك الاضافات التأمينية على البواخر المتجهة إلى اليمن، ومساعدة دول مجلس التعاون في ذلك.

- العمل من قبل جميع المعنيين لتسهيل الاستيراد المباشر عبر الموانى اليمنية وخفض التكاليف ومدة النقل وبما لا يخل بالاشتراطات الامنية وبسيادة الحكومة اليمنية لأغراض تخفيض كلف النقل الخارجي، وفترات وصول البضائع «الحاويات» وذلك بالعمل على عودة الخطوط الملحية الدولية لنقل الحاويات إلى الموانئ الخاضعة للحكومة الشرعية.

- نقل التفتيش على الحاويات والبضائع إلى ميناء عدن وتوفير الاحتياجات البشرية والمادية لذلك.

- توحيد الإجراءات الجمركية في كل المنافذ البرية والبحرية والجوية للجميع بنسق موحد وفق قانون الجمارك ولائحته التنفيذية، وتوريد كل الإيرادات الضريبية والجمركية حصرا إلى البنك المركزي وفروعه.

- وقف كل أنواع الجبايات غير القانونية لأي جهة كانت، وتحت أي مسم.

- تشجيع الاستثمار في النقل الجوي والبري والبحري وفتح المجال للمنافسة.

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكين القطاع الخاص

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإعطائه دور اكبر في برامج التعافي واعادة الاعمار وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتطوير اطار قانوني لاستثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في مجال الكهرباء، المطارات، الموانئ والطرق وفق منظومة حوافز غير ضريبية.

- البدء في انشاء قائمة مشاريع وفق الاحتياجات بنظام PPP والبدء بالتسويق لدى الجهات الاستثمارية.

- تفعيل الهيئة العامة للاستثمار في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات الأخرى من خلال تفعيل نظام النافذة الواحدة وتفعيل قانون الاستثمار وتقديم تسهيلات.

إصلاح البيئة الاستثمارية من خلل تعزيز الاستقرار الامني والسياسي ومعالجة مشكلة الأراضي وتوفير الحماية للاستثمار.

- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة للأغراض التجارية والصناعية.

- إلغاء كافة الرسوم والجبايات غير القانونية التي تفرضها مليشيا الحوثي على القطاع الخاص وكل أشكال الابتزاز المالى والتجاري على الأفراد والشركات والتي تذهب إلى جيوب المنتفعين منهم .

- دراسة إمكانية إنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمار الاجنبي على الحدود مع السعودية وعمان .

- تحديث القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي لتعزيز التنافسية.

الشراكة الاقتصادية والتنموية والتكامل مع دول مجلس التعاون

- دعم جهود الحكومة الشرعية لبناء شراكة استراتيجية شاملة مع دول مجلس التعاون بما فيها شراكة تنموية تقوم على عدد من المبادرات والتي من ابرزها:

- دعم إعداد برنامج تأهيل اليمن والارتقاء به اقتصاديا وتنمويا وتمكينه من التكامل مع دول مجلس التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.

- تشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في اليمن في مشاريع إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

- الاستفادة من القوى البشرية اليمنية وتسهيل انتقالها إلى أسواق العمل الخليجية.

تقديم التسهيلات للمغتربين اليمنين كرافد مشترك للتنمية وثروة واعدة .

- دعم الحكومة في الاهتمام بشريحة المغتربين في المملكة والبحث عن معالجات وحلول مستدامة للمشكلات التي تواجهها بما يعزز التحالف التنموي الاستراتيجي بين اليمن ودول مجلس التعاون.

منعطف حاسم في مسار الحرب والسلام..

مجلس رئاسي من أجل اليمن

صدر الإعلأن الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 7 من شهر إبريل الماضي، وحظي قرار نقل السلطة بتأييد واسع خليجيا وعربيا وإقليميا ودولياً.

وحدد الإعلأن الرئاسي، حزمة من الاختصاصات لمجلس القيادة الرئاسي منها إدارة الدولة سياسياً وعسكرياً وأمنياً طوال المرحلة الانتقالية، واعتماد سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الدولة وأمنها وحدودها، إضافة إلى اختصاصات أخرى, كما يكون لرئيس المجلس الرئاسي حصرا صلاحيات واختصاصات تشمل القيادة العليا للقوات المسلحة، وتمثيل الجمهورية في الداخل والخارج وغيرها من الاختصاصات.

نص الاعلأن الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي

رئيس الجمهورية: استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب دستور الجمهورية اليمنية في تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة.

واستناداً على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وبمقتضى المادة التاسعة من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي نصت على ضرورة اتخاذ كافة التشريعات اللازمة لتنفيذ الضمانات الواردة في المبادرة الخليجية وأهمها تلبية طموحات شعبنا في التغيير والإصلاح، وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

وبصفتي رئيس الجمهورية اليمنية، ورغبة في إشراك القيادات الفاعلة في إدارة الدولة في هذه المرحلة الانتقالية، وتأكيداً على التزامنا بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدة

• د. رشـاد العليمي

• عيـدروس الزبيدي

• سلطـان العرادة

• طارق محمد عبدالله

• عبدالرحمن أبو زرعـة

• فرج سالمين البحسني

• عبدالله العليمي باوزير

• عثمان حسين مجلي

أراضيه، واستشعاراً للمسؤولية التاريخية والوطنية والإنسانية في الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن في كافة أراضيه، ومواجهة للأزمات الإنسانية والسياسية التي نتجت عن الحروب بين أبناء شعبنا، ولتجاوز الصعوبات والعراقيل التي وضعت أمام تحقيق شعبنا لطموحاته في بناء يمن جديد، وتحقيقاً لمتطلبات شعبنا في المحافظة على النسيج الاجتماعي ووقف نزيف الدماء، وتضميداً للجراح، وتجسيداً لأهداف ثورتي سبتمبر واكتوبر المجيدتين، وللمحافظة على وحدة شعبنا في دولة مدنية تحقق الشراكة الواسعة والتوزيع العادل للثروات، وتحمي الجميع، وتحقيقاً لجوهر مخرجات الحوار الوطني الشامل، وحرصاً منا على المحافظة على أواصر الأخوة بين كافة أبناء شعبنا، وانطلاقاً من المبادئ التي يؤمن بها شعبنا وضرورة تحقيق تطلعاته في سلام شامل ودائم، وحفاظاً منا على أمن المواطنين كافة واستقرار أمن الوطن وسلامة أراضيه، واستكمالاً لمهام المرحلة الانتقالية وتنفيذاً لتوافقات شعبنا الكريم؛ أصدرنا إعلاًن نقل السلطة بما هو آت:

مادة 1: مجلس القيادة الرئاسي

(أ): ينشأ بموجب هذا الإعلاًن مجلس قيادة رئاسي لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وأفوّض مجلس القيادة الرئاسي بموجب هذا الإعلاًن تفويضاً لا رجعة فيه بكامل صلاحياتي وفق الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

(ب): يختص مجلس القيادة الرئاسي بالإضافة لصلاحياته الواردة أعلاه بكافة صلاحيات نائب الرئيس.

(ج): يكون مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رشاد محمد العليمي وبعضوية سبعة أعضاء هم:

(1) سلطان علي العرادة. سبأ.
(2) طارق محمد صالح. الجند
(3) عبد الرحمن أبو زرعة. الحديدة.
(4) عبدالله العليمي باوزير.
(5) عثمأن حسين مجلي. صعدة.
(6) عيدروس قاسم الزبيدي. عدن.
(7) فرج سالمين البحسني. حضرموت.

(د): يكون كل عضو في مجلس القيادة بدرجة نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

(هـ): يلتزم رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي بمبدأ المسؤولية الجماعية وسعيهم لتحقيق أعلى درجة من التوافق فيما بينهم.

(و): لمجلس القيادة الرئاسي الاختصاصات التالية:

1) إدارة الدولة سياسياً وعسكرياً وأمنياً طوال المرحلة الانتقالية.

2) اعتماد سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الدولة وأمنها وحدودها.

3) تيسير ممارسة الحكومة لاختصاصاتها بكامل صلاحياتها طوال المرحلة الانتقالية.

4) اعتماد السياسات اللازمة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية.

5) تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال اعتماد السياسات التي من شأنها أن تمنع حدوث أي مواجهات مسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، وتهيئة الظروف وإتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة وطنية موحدة في إطار سيادة

القانون، وإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، ووضع عقيدة وطنية لمنتسبي الجيش والأجهزة الأمنية، وأي مهام يراها المجلس لتعزيز الاستقرار والأمن.

6) تعزيز المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق والواجبات وتحقيق الشراكة الواسعة.

(ز): يكون لرئيس مجلس القيادة الرئاسي حصراً الصلاحيات والاختصاصات التالية:

1) القيادة العليا للقوات المسلحة.

2) تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.

3) تعيين محافظي المحافظات ومدراء الأمن وقضاة المحكمة العليا ومحافظ البنك المركزي، بعد التشاور مع رئيس مجلس الوزراء، على أن يتم التوافق على الأسماء مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، وفي حال عدم التوافق يُعرض القرار وفق آلية اتخاذ القرار الواردة في الفقرة (ك) من هذه المادة.

4) المصادقة على الاتفاقيات التي لا تحتاج إلى تصديق مجلس النواب بعد موافقة مجلس الوزراء.

5) إنشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين واستدعاء السفراء طبقاً للقانون.

6) دعوة مجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

7) إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقاً للدستور والقانون مالم يرى مجلس القيادة الرئاسي بأغلبية الثلثين عدم الإعلان.

8) الدعوة إلى انعقاد الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية لمجلس القيادة الرئاسي.

(ح): حالات الشغور لرئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي:

(1). في حالة وفاة أو عجز أو استقالة رئيس مجلس القيادة الرئاسي يرأس المجلس أكبر الأعضاء سناً ويستمر رئيساً للمجلس مالم يرى مجلس القيادة الرئاسي بالتوافق أو بالتصويت بأغلبية الثلثين على اختيار رئيساً آخر من أعضائه للمجلس.

(2). تعالج القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي حالة وفاة أو عجز أو استقالة أحد أعضاء المجلس.

(ط): يحدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي أو من ينيبه مكان ووقت انعقاد الجلسات في الدعوة التي يوجهها للأعضاء، وتنعقد الجلسة بحضور الرئيس أو من ينيبه وأربعة أعضاء على الأقل، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية عقد الجلسات افتراضياً عن بعد لجميع أو بعض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي عند الحاجة.

(ي): لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس القيادة الرئاسي رفض المشاركة في اجتماعات المجلس إلا لأسباب الوفاة أو العجز أو المرض العضال أو لضرورة ملحة تمنعه من الحضور، وفي حال عدم حضور عضو المجلس لاجتماعات المجلس يسقط حقه في التصويت في الجلسة التي تغيب عنها.

(ك): تصدر قرارات مجلس القيادة الرئاسي بالتوافق، وفي حال عدم التوافق يتم العمل بالآتي:

(1). تتخذ القرارات عند التصويت عليها بالأغلبية البسيطة، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

(2). إذا تعذر وجود الأغلبية البسيطة يتم إحالة الموضوع إلى اجتماع مشترك مع رئاسة هيئة التشاور والمصالحة.

(3). تتخذ القرارات في الاجتماع المشترك لمجلس القيادة الرئاسي ورئاسة هيئة التشاور والمصالحة بالأغلبية البسيطة للحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

(4). إذا تعذر وجود الأغلبية البسيطة للحاضرين في الاجتماع المشترك يحسم رئيس مجلس القيادة الرئاسي القرار.

(ل): يصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي المراسيم والقرارات الجمهورية لإنفاذ قرارات المجلس خلال (٢٤) ساعة بعد التصويت على القرار.

(م): يعتمد رئيس مجلس القيادة الرئاسي القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريق القانوني والفريق الاقتصادي المشكلين بموجب هذا الإعلان خلال (15) يوماً من تاريخ رفع توصية الفريق القانوني بمسودة القواعد المنظمة وتصدر بقانون.

(ن): يقرر رئيس مجلس القيادة الرئاسي الإجراءات التنفيذية اللازمة لتسيير أعمال مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريق القانوني والفريق الاقتصادي حتى اعتماد القواعد المنظمة.

> **تعيين محافظي المحافظات ومدراء الأمن وقضاة المحكمة العليا ومحافظ البنك المركزي، بعد التشاور مع رئيس مجلس الوزراء**

مادة 2: هيئة التشاور والمصالحة

(أ): تنشأ بموجب هذا الإعلان هيئة تجمع مختلف المكونات لدعم ومساندة مجلس القيادة الرئاسي والعمل على توحيد وجمع القوى الوطنية بما يعزز جهود مجلس القيادة الرئاسي وتهيئة الظروف المناسبة لوقف الاقتتال والصراعات بين كافة القوى والتوصل لسلام يحقق الأمن والاستقرار في كافة أنحاء الجمهورية.

(ب): تعمل الهيئة على توحيد رؤى وأهداف القوى والمكونات الوطنية المختلفة، بما يساهم في استعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ انتماء اليمن إلى حاضنته العربية.

(ج): تتكون الهيئة من خمسين عضواً كما يلي:

1) إبراهيم الشامي.
2) أحمد القميري.
3) أحمد صالح العيسي.
4) أكرم نصيب القاضي.
5) ألفت الدبعي.
6) أنيس الشرفي.
7) بلقيس أبو أصبع.
8) جميلة علي رجاء.
9) حسين العجي العواضي.
10) حسين منصور.
11) حميد الأحمر.
12) رشا جرهم.
13) رنا غانم
14) زيد الشامي.
15) سالم ثابت العولقي
16) سلطان العتواني
17) صخر الوجيه.
18) عبدالرحمن السقاف.
19) عبدالرحمن شيخ.
20) عبدالرزاق الهجري.
21) عبدالله الكثيري.
22) عبدالله النعماني.
23) عبدالله نعمأن القدسي.
24) عبدالملك المخلافي.
25) عبدالناصر محمد الخطري.

26) عبدالوهاب معوضة.
27) عبدالواحد القبلي نمران.
28) عدنأن الكاف.
29) علي العشال.
30) علي الكثيري.
31) عبدالخالق بشر.
32) علي منصر محمد مقبل.
33) فضل الجعدي.
34) فهد دهشوش.
35) فهد كفاين.
36) قاسم الكسادي.
37) مبخوت بن ماضي.
38) محسن باصرة.
39) محمد أحمد المخلافي.
40) محمد أحمد الزويدي.
41) محمد الغيثي.
42) محمد بن عديو.
43) محمد صالح القباطي.
44) محمد علي الشدادي.
45) محمد ناجي الشايف.
46) مراد الحالمي.
47) مصطفى النعمان.
48) ناصر الخبجي.
49) نايف البكري.
50) نصر طه مصطفى.

(د): تنتخب هيئة التشاور والمصالحة رئاستها التنفيذية من بين أعضائها في أول جلسة تعقدها بناءً على دعوة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وتتكون رئاسة الهيئة من رئيس وأربعة نواب، على أن يرأس الجلسة الأولى للهيئة رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي.

(هـ): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الهيئة عند الحاجة على أن لا يزيد عدد الأعضاء عن مئة عضو.

مادة 3: الفريق القانوني

(أ): يشكل فريق قانوني من الكفاءات الوطنية المختصة لصياغة مسودة القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريق القانوني والفريق الاقتصادي المشكلين بموجب هذا الإعلان، ويتم رفعها خلال (45) يوماً من تاريخ هذا الإعلان لرئيس مجلس القيادة الرئاسي لاعتمادها وتصدر بقانون، وللفريق أن يقدم رأيه الاستشاري في شأن الموضوعات التشريعية والدستورية لمجلس القيادة الرئاسي بناءً على طلب من رئيس المجلس.

(ب): يكون الفريق برئاسة إسماعيل أحمد الوزير وعضوية كل من:
(1) أحمد زبين عطية.
(2) أحمد عرمان.
(3) غالب عبدالكافي القرشي.
(4) حمود عبدالحميد الهتار.
(5) عباس محمد محمد زيد.
(6) محمد صالح علي.
(7) محمد موسى العامري.
(8) نبيلة محمد الحكيمي.
(9) نهال العولقي.

(ج): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الفريق عند الحاجة.

(د): في حال اعتذار أي عضو من أعضاء الفريق يعين رئيس مجلس القيادة الرئاسي عضواً بديلاً عنه، وفي حال اعتذار رئيس الفريق ينتخب الأعضاء رئيساً من بينهم خلال مدة لاتتجاوز (15) يوماً، ولرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه رئيساً للفريق في حال تعذر الانتخاب.

مادة 4: الفريق الاقتصادي

(أ): يشكل فريق اقتصادي من الكفاءات الوطنية المختصة لدعم الإصلاحات الحكومية وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي فيما يخص الإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية، ودراسة التحديات الاقتصادية والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة ورسم الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية وطرح الحلول التحفيزية للنمو الاقتصادي، والعمل على زيادة إيرادات الدولة ورفع كفاءة التحصيل، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ويقدم هذا الفريق رأيه ودراساته لمجلس القيادة الرئاسي في شأن الموضوعات الاقتصادية والمالية العامة للدولة.

(ب): يكون الفريق برئاسة حسام الشرجبي وعضوية كل من:
(1) أحمد بازرعة.
(2) جلال يعقوب.
(3) جيهأن عبدالغفار.
(4) رأفت الأكحلي.
(5) سعد صبرة.
(6) شوقي هايل سعيد.
(7) علاء قاسم.
(8) عثمأن الحدي.
(9) علي الحبشي.
(10) عمر العاقل.
(11) فارس الجعدبي.
(12) محمد همام.
(13) محمد شهاب.
(14) نجاة جمعأن أمين.

(ج): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الفريق عند الحاجة.

(د): في حال اعتذار أي عضو من أعضاء الفريق يعين رئيس مجلس القيادة الرئاسي عضواً بديلاً عنه، وفي حال اعتذار رئيس الفريق ينتخب الأعضاء رئيساً من بينهم خلال مدة لاتتجاوز (15) يوماً، ولرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه رئيساً للفريق في حال تعذر الانتخاب.

مادة 5: مجلسي النواب والشورى

تستمر ولايتي مجلس النواب ومجلس الشورى في مهامهما المناطة بهما.

مادة 6: حكومة الكفاءات

يجدد هذا الإعلأن الثقة بالحكومة المشكلة بموجب اتفاق الرياض مع قيام مجلس القيادة الرئاسي باتخاذ ما يراه بموجب صلاحياته لإجراء تعديلات أو تغييرات في الحكومة، أو تشكيل حكومة جديدة.

مادة 7: الحل السياسي الشامل

يتولى مجلس القيادة الرئاسي التفاوض مع (أنصار الله) الحوثيين لوقف إطلاق نار دائم في كافة أنحاء الجمهورية والجلوس على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي نهائي وشامل يتضمن مرحلة انتقالية تنقل اليمن من حالة الحرب إلى حالة السلام.

مادة 8: إنتهاء أعمال مجلس القيادة الرئاسي

تنتهي ولاية مجلس القيادة الرئاسي وفقاً للحل السياسي الشامل وإقرار السلام الكامل في كافة أنحاء الجمهورية والذي يتضمن تحديد المرحلة الانتقالية ومتطلباتها، أو عند إجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

مجلس القيادة يؤدي اليمين الدستورية أمام البرلمان

أدى فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأعضاء مجلس الرئاسة عيدروس الزُبيدي، وسلطان العرادة، وعبدالرحمن صالح المحرمي، وطارق محمد عبدالله صالح، وعبدالله العليمي، وعثمأن مجلي، وفرج سالمين البحسني، في الـ 19 من شهر إبريل المنصرم، اليمين الدستورية، أمام مجلس النواب خلال جلسته المنعقدة في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس مجلس النواب سلطان البركاني، وبحضور رؤساء وأعضاء مجالس الوزراء، والشورى، والقضاء الأعلى، واللجنة العليا للانتخابات، ولجنة الشؤون العسكرية.

حضر أداء اليمين الدستورية، عدد من سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسفراء الاتحاد الأوروبي، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ وممثلو القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الشخصيات الإجتماعية والوجهاء.

أبرز قرارات مجلس القيادة الرئاسي

صدر، في الـ 20 من إبريل الماضي، أول قرار جمهوري عن مجلس القيادة الرئاسي، وهو القرار رقم (9) لسنة 2022 بشأن تعيين محافظ عدن وزيرا للدولة عضوا في مجلس الوزراء.

كما عقد مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس المجلس، في الـ 21 من شهر إبريل الماضي، اجتماعه الأول في العاصمة المؤقتة عدن، مع هيئة التشاور والمصالحة التي تتألف من خمسين عضوا يمثلون كافة القوى الوطنية، وتم التوافق على رئاسة هيئة التشاور والمصالحة على النحو التالي:

محمد الغيثي رئيساً، وعضوية عبدالملك المخلافي، وصخر الوجيه، وجميلة على رجاء، وأكرم العامري.

وصدر في الـ 10 من مايو الماضي، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رقم (11) لسنة 2022 قضت المادة الأولى منه بتعيين الدكتور يحيى محمد الشعيبي مديراً لمكتب رئاسة الجمهورية.

كما صدر في الـ 25 من شهر مايو الماضي، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رقم (13) لسنة 2022، قضت المادة الأولى منه بتعيين القاضي / قاهر مصطفى علي نائباً عاماً للجمهورية اليمنية.

وأقر مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 30 من شهر مايو الماضي، في اجتماع برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن بموجب المادة رقم (5) لإعلان نقل السلطة في البلاد.

وتوافق المجلس الرئاسي، على تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية مكونة من 59 عضوا برئاسة اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، واللواء الركن طاهر علي العقيلي نائبا، والعميد ركن حسين الهيال عضوا مقررا، كما وافق مجلس القيادة الرئاسي، على تشكيل لجنه لتقييم وإعادة هيكله الأجهزة الاستخبارية.

وصدر في الـ 2 من شهر يونيو الجاري، القرار الجمهوري رقم (16) لسنة 2022، قضت المادة الأولى منه بتعيين الكابتن ناصر محمود قاسم محمد رئيساً لمجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية.

أولـــويـــات المرحلـــة المقبلـــة

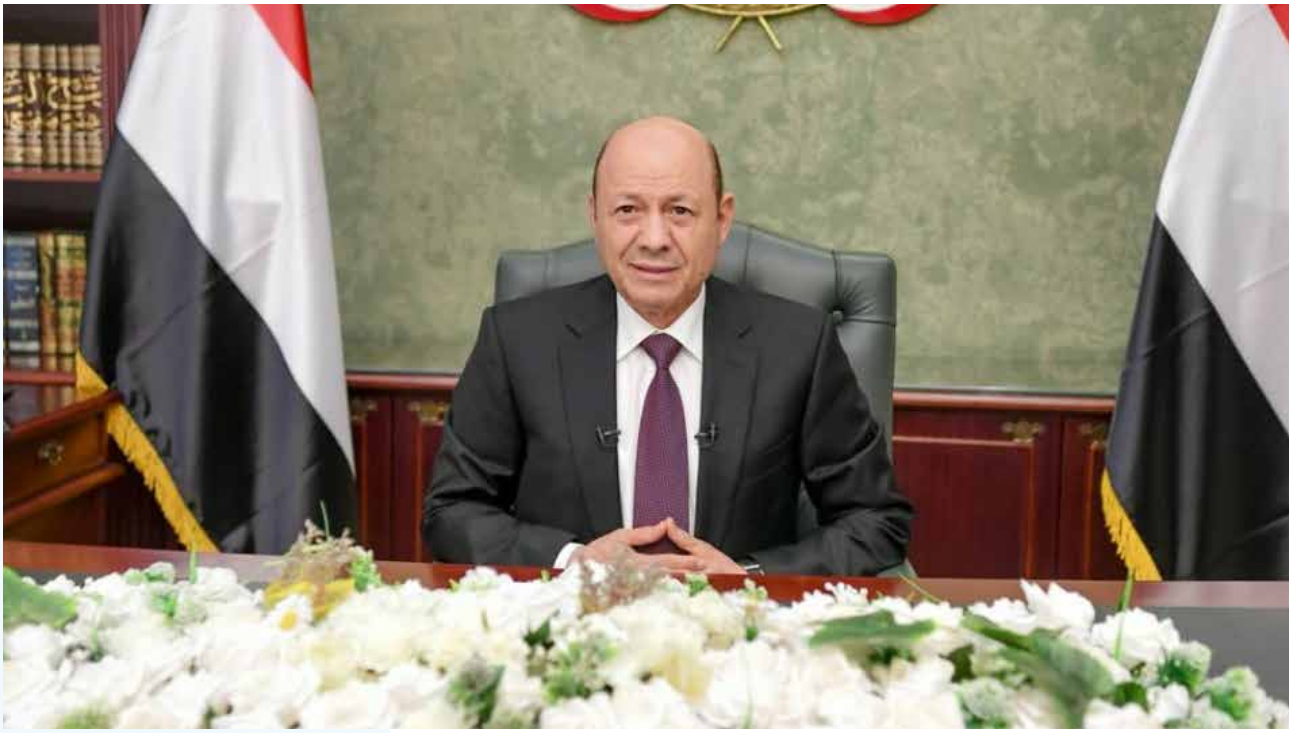

أعلن فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد محمد العليمي، أن المجلس سيمضي بروح الفريق الواحد، ويلتزم أمام أبناء الشعب اليمني شمالا وجنوبا بالسير على قاعدة الشراكة والتوافق الوطني لمواجهة كافة التحديات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها إنهاء الانقلاب والحرب، واستعادة الدولة والسلام والاستقرار ومعالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي، وإعادة بناء المؤسسات واستقرارها في العاصمة المؤقتة عدن وعلى امتداد التراب الوطني كله).

وقال فخامة الرئيس في كلمة عقب أداء اليمين الدستورية (إن المجلس سيسعى بكل جهد وإخلاص من أجل السلام وستظل يده ممدودة للسلام العادل والمستدام الذي يحافظ على الدولة ومؤسساتها الدستورية ونظامها الجمهوري ووحدتها الوطنية).. فيما يلي نص الكلمة ...

الحمد لله رب العالمين القائل: (واعتصموا بحبل اللَّهُ جميعاً ولا تفرقوا) والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين.

أيها الشعب اليمني العظيم:

أتحدث إليكم اليوم من موقعي هذا، في لحظة مليئة بالتحديات، مدركاً حجم المسؤولية الواقعة على عاتق مجلس القيادة الرئاسي وعلى عاتقي شخصياً، مستوعباً حجم الصعوبات والمهام الجسام التي تتطلب كل جهد مخلص وضمير حي ومبادرة شجاعة، وتتزود بصبر الشرفاء من رجال ونساء، وتستمد عزمهم.

وأدرك أيضا ومعي كل أعضاء المجلس صعوبة الأوضاع التي يعانيها أبناء شعبنا في كل بيت وقرية ومدينة على امتداد أرض الوطن الذي أثخنته خيارات الاستعلاء والتمرد والحرب التي فجرها الانقلابيون في 21 سبتمبر 2014، كما أننا نستوعب حجم الآمال التي تحدو أبناء شعبنا، ونثق في قدرتهم العظيمة على المقاومة والبذل والتضحية.

وغني عن الذكر أننا لسنا وحدنا وسط هذا المفترق الصعب والحاسم من تاريخ بلادنا ومنطقتنا إذ أن لنا أشقاءً بذلوا من أجل اليمن دماءهم وأموالهم، وفي طليعتهم أشقاؤنا في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

إننا نشهد اليوم مرحلة جديدة ذات طابع خاص وتحديات مختلفة نتجت كلها عن الحرب المفروضة على اليمنيين جميعا من قبل الميليشيات الانقلابية.

لقد حتمت علينا الظروف الاستثنائية أن نتولى مسئوليتنا الوطنية منطلقين من قاعدة التوافق والشراكة لبناء مستقبل يصنع السلام والخير لأبناء شعبنا بإذن الله.

ولا بد لنا هنا من أن نتقدم بجزيل الشكر للرئيس السابق الأخ عبدربه منصور هادي على أدواره البطولية والشجاعة وتضحياته الكبيرة في سبيل بلادنا. وأن نقدر له، ومعنا الشعب اليمني كله، تلك الجهود والتضحيات.. وآخرها نقل السلطة بطريقة حضارية ملهمة تتجلى فيها سمات القيادة ووضوح الرؤية، وتتغلب فيها المصلحة الوطنية على كل شيء آخر، كما نتقدم أيضاً بالشكر والتقدير للنائب السابق الأخ علي محسن صالح على كل ما قدمه باقتدار وشجاعة خدمةً لليمن وشعبه.

إخوتي، اخواتي، أبنائي وبناتي:

إن مجلس القيادة الرئاسي الذي يمضي بروح الفريق الواحد، يلتزم أمام الشعب اليمني كله شمالا وجنوبا، بالسير على

قاعدة الشراكة والتوافق الوطني لمواجهة كافة التحديات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها:

إنهاء الانقلاب والحرب واستعادة الدولة والسلام والاستقرار ومعالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي، وإعادة بناء المؤسسات واستقرارها في العاصمة المؤقتة عدن وعلى امتداد التراب الوطني كله.

إننا نقولها بكل وضوح إن المجلس سيسعى بكل جهد وإخلاص من أجل السلام وستظل يده ممدودة للسلام العادل والمستدام الذي يحافظ على الدولة ومؤسساتها الدستورية ونظامها الجمهوري ووحدتها الوطنية.

السلام الذي يعزز المواطنة المتساوية والحرية والعدالة الاجتماعية ومنظومة الحقوق والحريات.

السلام الذي يستند إلى الإرادة الشعبية الحرة ويستعيد حالة الاجماع الوطني مثلما تجلت بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتوافقات المرحلة الانتقالية التي تنظمها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية واتفاق الرياض.

ويلتزم المجلس بالإجماع الدولي حول القضية اليمنية التي تمثلها القرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦.

يا أبناء شعبنا العظيم..

إن المؤسسة العسكرية والأمنية تعتبر واحدة من أهم ركائز الاستقرار، ومهمتنا هي الحفاظ عليها افرادا ومؤسسات، وتعزيز دورها في حماية الوطن وسيادته والحفاظ على مكتسبات الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر. إنها مسئولية جماعية يجب أن نتشاطرها جميعاً كقيادة ومكونات وأحزاب سياسية.

إن تحقيق الاستقرار الأمني ووحدة المؤسسة العسكرية والأمنية هو الأساس الذي سينطلق منه مجلس القيادة الرئاسي والحكومة لمواجهة تحديات استعادة الدولة ومؤسساتها، وتحقيق السلام والاستقرار، وإننا سنولي اهتماماً خاصاً بالمؤسستين العسكرية والأمنية ورفع قدراتها وكفاءتها وتكريس سلطات إنفاذ القانون وحماية المواطن وتعزيز استقرار الدولة.

إن مجلس القيادة الرئاسي سيولي ملف مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله اهتماماً كبيراً عبر تأهيل وتطوير الأجهزة المناط بها هذه المهمة الوطنية الجسيمة ، بالتعاون الوثيق مع حلفائنا من الاشقاء وشركائنا في المجتمع الدولي، وكذلك تأمين الملاحة الدولية وحماية الشواطئ اليمنية ومكافحة التهريب.

أيها الأخوات والإخوة:

إن الملف الاقتصادي والمعيشي يمثل واحداً من أهم أولويات مجلس القيادة الرئاسي بدءاً من:

انتظام دفع المرتبات لكل موظفي الخدمة العامة، وانتظام وتحسين مرتبات أبطال القوات المسلحة والأمن ومعاشات الشهداء والجرحى، وانتظام دفع المعاشات التقاعدية، والعمل على استقرار أسعار العملة وتحصيل كافة إيرادات الدولة وزيادة الصادرات وترشيد النفقات والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار بما يؤدي إلى خفض البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي والسيطرة على ارتفاع الاسعار وتحسين الخدمات وإيقاف التدهور الاقتصادي وتحسين معيشة أبناء الشعب اليمني كافة.

وفي هذا السياق يشكر مجلس القيادة الرئاسي الأشقاء بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على المنحة العاجلة والكريمة البالغة 3 مليار و300 مليون دولار.

كذلك دعوتهم لانعقاد مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد اليمني والبنك المركزي وتوفير المشتقات النفطية.

ونوجه الحكومة للإسراع بوضع البرامج المختصة باستيعاب المنح ووضع الآليات التي تعزز الشفافية وتضمن الاستفادة الكاملة منها .

ونؤكد على أن المجلس سيشرف بصورة مباشرة على تفعيل الأجهزة الرقابية وضمأن فعالية سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة.

كما يولي المجلس ضمن أولوياته الأساسية بالغ اهتمامه بجرحى القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية، ويوجه الحكومة بإنشاء (هيئة وطنية جامعة تتولى ملف الجرحى) وتخضع للإشراف المباشر من رئاسة الحكومة ووضع سياسات وآليات واضحة للتعامل مع هذا الملف الهام وحشد الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لتوفير العناية والرعاية الكاملتين لأسر الشهداء والجرحى.

> **يولي المجلس الرئاسي ضمن أولوياته الأساسية بالغ اهتمامه بجرحى القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية**

كما يولي المجلس اهتماماً كبيراً بقضايا النازحين ويوجه الحكومة بمضاعفة الجهود لتخفيف حدة الظروف القاسية التي تطال النازحين في مختلف ربوع البلاد ويدعو الأشقاء والمجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم والاهتمام بالنازحين.

وسيركز المجلس على الشأن الاجتماعي ومعالجة آثار الحرب والحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية والثقافية، والاهتمام بالجانب الإغاثي والمساعدات الانسانية في المرحلة القادمة بما يساعد على الحد من المأساة الانسانية ويخفف من الفقر ومعالجة جوانب القصور في وصول المساعدات الإغاثية إلى مستحقيها.

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم:

إن مجلس القيادة الرئاسي وبإدراك راسخ لتاريخ اليمن وحاضره ومستقبله يؤكد أن الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكل هدفاً رئيسياً سنسعى إلى تحقيقه من خلال تأهيل اليمن وتطوير التعاون والشراكة مع دول مجلس التعاون، وصولا إلى العضوية الكاملة في المجلس.

الأمر الذي سيكون له الأثر الكبير والمثمر على أبناء شعبنا ويحافظ على بلادنا ضمن نسيجها العربي ويقيها شر التدخلات الخارجية التي تستهدف أمن المنطقة وزعزعة استقرارها وإغراقها وسط دوامات الفوضى والخراب.

ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي أن المنطلق الأساسي لعلاقاتنا الخارجية هو تلبية مصالح شعبنا اليمني، والالتزام الكامل بالمواثيق والاتفاقات والمعاهدات وسائر الالتزامات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية.

وسنسعى بكل جهد لتعزيز علاقاتنا مع المجتمع الدولي والدول العربية فاليمن جزء لا يتجزأ من النسيج العربي ملتزماً بالمصالح المشتركة وحماية الأمن القومي العربي، وسنعمل على تعزيز علاقاتنا مع شركائنا في الوجود والمصير، دول تحالف دعم الشرعية وبشكل خاص الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الذين تشاركوا معنا معركتنا الوطنية وقضيتنا المركزية المتمثلة باستعادة الدولة ومواجهة المشروع الإيراني التدميري في اليمن والمنطقة.

يا أبناء شعبنا اليمني الكريم:

من هنا من ثغر اليمن الباسم: عدن، من مدينة التنوير والحرية والسلام، أحيي حماة السلام، كل المقاتلين

الابطال من أبناء القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية.

وأحيي كل أبناء الشعب اليمني بكافة مكوناته وفئاته الاجتماعية الذين يعملون من أجل حماية النظام الجمهوري والحفاظ على مبادئ سبتمبر وأكتوبر واستعادة الدولة الوطنية.

كما أحيي كل الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسراً المغيبين بأقبية سجون الميليشيات الانقلابية بغير وجه حق، واقتطعت جزءاً غالياً من حياتهم تحت القهر والتعذيب بتهم كاذبة ونفوس مليئة بالحقد والكراهية، ونعدهم بأننا سنبذل المزيد من الجهد لإطلاق سراحهم واستعادة حرياتهم والعودة إلى أهليهم وذويهم.

إن مجلس القيادة الرئاسي إذ يدرك أن الرهأن على مستقبل اليمن هو رهأن على كل رجال ونساء شعبنا في كل شبر من أرض اليمن الحبيب وفي كل دول العالم، ورهأن على الطاقات الخلاقة الكامنة في صدور وسواعد اجيالنا الشابة والواعدة، إن المجلس إذ يدرك ذلك فإنه يؤكد أهمية تمكين المرآة والشباب وضمأن مشاركتهم في مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار وتنفيذ مهام المرحلة الانتقالية وإرساء قواعد عمل قائمة على الكفاءة والنزاهة والشفافية وتساوي الفرص.

أخواتي، إخوتي، أبنائي وبناتي:

يقدر مجلس القيادة الرئاسي جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في بلادنا والتي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانز غروندبرغ.

وكذلك جهود الأصدقاء في الولايات المتحدة الامريكية ومبعوثها الخاص السيد تيم ليندركينج، ومبعوث مملكة السويد الصديقة السيد بيتر سيمنبي.

وكافة الجهود الدولية والمبادرات العربية المخلصة وآخرها مبادرة السلام المقدمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة الهادفة إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام في بلادنا.

إننا ندعو المجتمع الدولي لمساندة هذه الجهود بالضغط على الميليشيات الانقلابية للاستجابة لدعوات السلام، بالتوقف عن منهج القتل والتدمير والخراب داخل اليمن وكذا اعتداءاتها على الأشقاء في السعودية والإمارات وتهديداتها للملاحة في البحر الأحمر منذ ما يزيد عن سبع سنوات ونصف.

وإذ يشدد المجلس على أن أسمى أهدافه هو تحقيق السلام وإنهاء المعاناة الانسانية للشعب اليمني، فإنه يجدد تأكيد رؤيته بأن استعادة الدولة ومؤسساتها وانهاء التمرد والانقلاب هو الأساس الثابت للسلام العادل والمستدام الذي يتحقق باستعادة العمل بمنظومة الحقوق والحريات والمواطنة المتساوية والحرية والكرامة والعيش الكريم.

إخوتي، أخواتي.. بناتي وأبنائي:

لقد وافقنا على مقترح الهدنة المقدم من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والتزمنا بوقف إطلاق النار واتخاذ التدابير الاستثنائية المؤقتة وعلى رأسها استثناء ميناء الحديدة من الإجراءات المعمول بها والمتفق عليها بخصوص دخول سفن المشتقات النفطية إلى كل الموانئ اليمنية، والقبول بدخول عدد من سفن المشتقات النفطية دون دفع أي جمارك أو ضرائب للدولة.

ومنذ سريأن الهدنة وصلت إلى ميناء الحديدة سبع سفن تصل رسومها الجمركية والضريبية إلى حوالي 26 مليار ريالا، ويصل إجمالي رسوم السفن ال 18 المتفق عليها في خطة الهدنة المقرة إلى حوالي 90 مليار ريال.

ومن الضروري هنا التنبيه إلى أنه بموجب الاتفاق مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، يجب تكريس كل هذه العائدات لدفع رواتب موظفي القطاع المدني في مناطق سيطرة الإنقلاب، لأن استمرار المليشيات الانقلابية في نهب الإيرادات وتسخيرها لتمويل حروبهم واعتداءاتهم المستمرة على مقدرات شعبنا أو للإثراء الخاص، لن يكون مقبولاً.

وسيتخذ مجلس القيادة الرئاسي والحكومة كل الإجراءات اللازمة لصون حقوق الدولة وحقوق الموظفين في مناطق سيطرة الانقلاب لأنها مسئوليه وطنيه واخلاقيه والتزاماً من الحكومة بمسئولياتها تجاه تخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا اليمني، فقد خاطبت الحكومة الجهات المختصة في عدد من مطارات الدول الشقيقة ومع الهيئات والجهات المحلية لترتيب الرحلات من وإلى مطار صنعاء وفقاً للآليات والإجراءات المعمول بها في مطاري عدن وسيئون بحسب ما تم الاتفاق عليه مع مكتب المبعوث الأممي، إلا أن الميليشيات الانقلابية لم تتوقف عن مهاجمة مأرب وعدد من المناطق الأخرى بل وتحشد مقاتليها ومعداتها الحربية وتقصف المدنيين في تعز والضالع وحيس وميدي وصعدة ومناطق أخرى.

كما تمتنع حتى الآن عن تسمية ممثليها في اللجنة الخاصة بفتح المعابر في تعز وفق نص مبادرة الهدنة، ولقد أكدنا منذ اللحظة الأولى للموافقة على الهدنة أنها كُلٌّ متكامل، وأن التدابير الاقتصادية والإنسانية مرهونة بالالتزام الكامل بوقف إطلاق النار ورفع الحصار الظالم عن مدينة تعز وصرف مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الانقلابين .

إن استهتار الميليشيات الانقلابية بحياة المواطنين يتطلب من المبعوث الأممي والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حازمة تضبط مسار الهدنة وتحول دون انهيارها.

ختاماً أيها الإخوة والأخوات

نتقدم بكل عبارات الثناء والشكر والعرفأن للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على استمرار دعمهما لبلادنا لمواجهة الانقلاب والمشروع الإيراني الداعم له ومشاركتنا الهم الوطني وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري والأمني والإغاثي والإنساني، وهذه المواقف ستظل حاضرة في ذاكرة الشعب اليمني.

كما أتقدم بالشكر للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على تنظيمهم للمشاورات اليمنية ـ اليمنية، ونؤكد لكل المشاركين في هذه المشاورات وللشعب اليمني كله بأن مخرجات هذه المشاورات ستكون حاضرة طيلة الفترة القادمة وسنسعى جاهدين لتنفيذها وتحويلها إلى برامج عملية تنعكس على السياسة والاقتصاد والمجتمع تلبيةً لتطلعات شعبنا في الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإنجازات تعبر عن تضحيات وصبر شعبنا اليمني وتطلعاته..

الرحمة والخلود للشهداء

الشفاء العاجل للجرحى.

التحية والإجلال لشعبنا اليمني الصامد العظيم.

> **الشكر والعرفأن للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على استمرار دعمهما لبلادنا وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني والإغاثي والإنساني**

روزنامة أنشطة مجلس القيادة الرئاسي

عقد مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 20 من إبريل الفائت، أول اجتماع له في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة، وحضور أعضاء المجلس، جرى خلاله مناقشة أولويات المرحلة المقبلة، وترجمة التعهدات التي أطلقها رئيس مجلس القيادة الرئاسي في كلمته الأولى التي ألقاها عقب أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، سواء فيما يتعلق بالمسار الاقتصادي والخدمات العامة أو الجانب العسكري والأمني والسياسي، وأهمية أن تحظى عدن بدعم كامل في مجال التنمية والاستقرار.

=كما عقد مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس المجلس، سلسلة من الاجتماعات في العاصمة المؤقتة عدن، ناقشت التحديات التي تواجه الوطن وجهود تحقيق السلام وتحسين الخدمات العامة، ومن بين تلك الاجتماعات عقد اجتماع، في الـ 24 من إبريل المنصرم، ركز على خطة تطوير عدن في كافة القطاعات وخصوصا الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والمشاريع المتعثرة خلال الفترة الماضية.

وتنص الخطة على سرعة إعادة تأهيل الطريق البحري ومصافي عدن، ومشاريع حيوية أخرى، كما أقر مجلس القيادة الرئاسي، تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الأشغال العامة والطرق والصحة والسكأن والمالية ووزير الدولة محافظ عدن، تتولى إعداد خطة لتطوير العاصمة المؤقتة عدن، وتحسين الخدمات وخصوصا الكهرباء.

وجه فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة بتقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص باعتباره شريك في عملية التنمية، وتقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص بما يمكنه من القيام بواجباته ومسؤولياته في الإسهام بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي، وتوفير احتياجات المواطنين من المواد الاساسية وبأسعار مناسبة، جاء ذلك خلال لقاء الرئيس العليمي، في الـ 25 من شهر إبريل الماضي، في العاصمة المؤقتة عدن، مع نائب رئيس الاتحاد العام رئيس الغرفة التجارية الصناعية عدن أبوبكر باعبيد، وأعضاء الغرفة.

استمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ونوابه، في الـ 26 من شهر مايو الماضي، إلى مصفوفة السياسات الحكومية، بشأن الأوضاع الاقتصادية والمالية والخدمية، والإجراءات المقترحة لتحسينها، وعرض رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، تقارير حكومته للوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والخدمية، والتحديات الماثلة أمامها خصوصا لناحية إصلاح قطاع الكهرباء والخدمات العامة، مبينا المؤشرات التفصيلية لأوضاع الاقتصاد، والمالية العامة، والخيارات المناسبة لاحتواء تداعيات الأزمة الغذائية المرتبطة بالمتغيرات السعرية العالمية.

كما استمع مجلس القيادة الرئاسي، إلى إحاطة من نائب رئيس المجلس عثمأن مجلي، حول جهود الفريق الاقتصادي الحكومي المتواجد في الرياض، بمشاركة قيادة البنك المركزي اليمني، من أجل استيفاء المتطلبات اللازمة لاستيعاب التعهدات المالية المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتسلم فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 31 من شهر مايو الماضي، مسودة القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريقين القانوني والاقتصادي، بموجب المادة الثالثة من إعلأن نقل السلطة في البلاد.

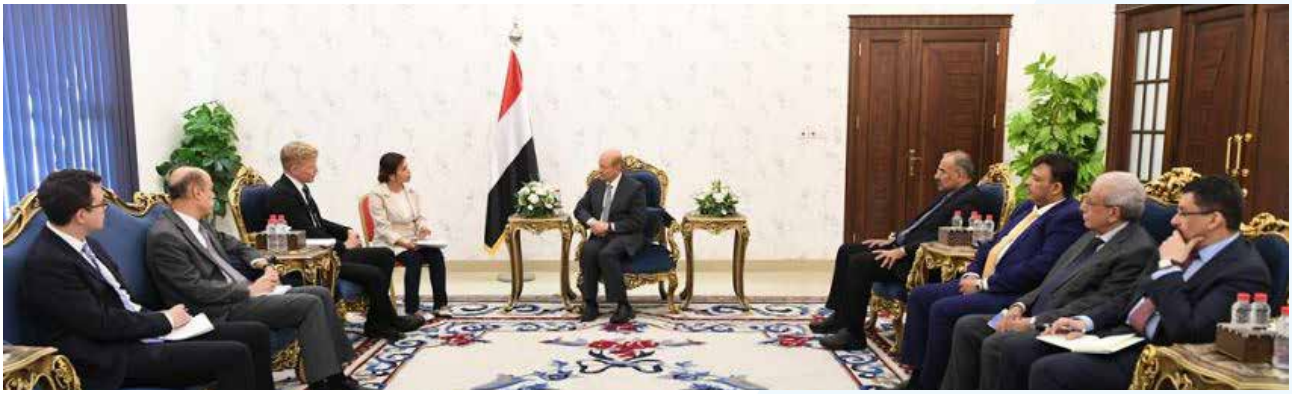

حراك دبلوماسي ينجح في تمديد الهدنة

عقد مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 2 من شهر يونيو الجاري،، اجتماعا برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس المجلس، تطرق فيه لمستجدات ونتائج الحراك الدبلوماسي الكبير في العاصمة المؤقتة عدن الذي افضى إلى تجديد الهدنة الإنسانية والتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

وكأن فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، استقبل في الـ 23 من شهر مايو الماضي، في العاصمة المؤقتة عدن، السفير البريطاني لدى اليمن ريتشارد أوبنهايم، وجرى خلال اللقاء بحث إحلال السلام والاستقرار في اليمن، والاصلاحات المرتقبة في المؤسستين العسكرية والأمنية ومكافحة الارهاب، إضافة إلى الملفات الاقتصادية والخدمية والعدلية.

كما استقبل الرئيس العليمي في الـ 23 من شهر مايو الماضي، في العاصمة المؤقتة عدن، السفير الهولندي لدى اليمن بيتر ديرك هوف، ونائبة المدير العام للتعاون الدولي بوزارة الخارجية الهولندية برجيتا تازيلار، وجرى خلال اللقاء بحث الدعم الهولندي والتعاون الإستراتيجي بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وجهود توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية بموجب اتفاق الرياض، إضافة إلى الملفات الاقتصادية والخدمية والقضائية.

كما التقى فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة، ومعه نائبي رئيس المجلس عيدروس الزُبيدي، والدكتور عبدالله العليمي، في الـ 30 من شهر مايو الماضي، مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، في ثالث زيارة له في شهر مايو إلى العاصمة المؤقتة عدن التي تشهد حراكا دبلوماسيا كبيرا.

واطلع الرئيس العليمي ونائباه، على جهود دفع مليشيا الحوثي نحو السلام الشامل والعادل وفقا للمرجعيات المحلية والإقليمية والدولية المتوافق عليها، ونتائج المرحلة الأولى من المفاوضات، حول فتح معابر تعز والمحافظات الأخرى، التي استمر فيها تعنت المليشيا الحوثية وعدم التزامها بتنفيذ بنود الهدنة المتعلقة بفتح الطرق في محافظة تعز والمحافظات الأخرى من أجل تخفيف المعاناة عن الشعب اليمني.

إلى ذلك اكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، التزام المجلس بخيار السلام العادل والشامل وفقا لمرجعيات حل الأزمة اليمنية المتوافق عليها، جاء ذلك خلال لقاء الرئيس العليمي، في الأول من شهر يونيو الجاري، مع سفراء الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، بحضور نواب رئيس المجلس عيدروس الزُبيدي، والدكتور عبدالله العليمي، وعبدالرحمن المحرمي، وفرج البحسني.

ووضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، السفراء الأوروبيين أمام مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في اليمن، والإصلاحات التي يعمل عليها المجلس، بما في ذلك الجهود الرامية إلى السيطرة على أسعار الصرف، وتحسين الخدمات، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن بموجب إعلان نقل السلطة، حاثا المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته إزاء الأعباء والتحديات الكبيرة التي يواجهها مجلس القيادة والحكومة الشرعية لتخفيف الأوضاع المعيشية، ومكافحة الإرهاب والفساد، كمدخل هام لتهيئة الظروف المناسبة لإحلال السلام والاستقرار في اليمن.

كما تسلم فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة، في الأول من شهر يونيو الجاري، بالقصر الرئاسي في العاصمة المؤقتة عدن، أوراق اعتماد السفير الأميركي الجديد ستيفن هاريس فاجن، الذي نقل لفخامة الرئيس تحيات الرئيس جوزيف بايدن وتهانيه لمجلس القيادة بتولي السلطة في البلاد، وتطرق اللقاء إلى مستجدات الوضع على الساحة اليمنية وفرص تجديد الهدنة في ظل تعنت المليشيا الحوثية عن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق الذي ترعاه الأمم المتحدة.

الرياض وإبو ظبي والكويت والمنامة والقاهرة والدوحة..

أولى محطات زيارات المجلس الرئاسي

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمأن بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في قصر السلام بمدينة جدة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمأن ولي عهد المملكة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، في الـ 28 من إبريل الماضي، فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ومعه نواب المجلس، وذلك في أول زيارة رسمية خارجية لمجلس القيادة الرئاسي.

كما زار فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ونواب رئيس المجلس، في الـ 29 من شهر إبريل الفائت، العاصمة الإماراتية أبوظبي، في زيارة رسمية استغرقت عدة أيام، أجرت خلالها قيادة المجلس الرئاسي مباحثات رسمية مع القيادة الإماراتية تتعلق بتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وإعادة الاعمار، وحشد الدعم السياسي والتنموي لليمن لمواجهة التداعيات التي افرزتها الحرب التي اشعلتها مليشيات الحوثي المدعومة إيرانياً على الشعب اليمني.

وعقد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ومعه أعضاء المجلس، في الـ 30 من إبريل الماضي، جلسة مباحثات مع أخيه ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان، تناولت جوانب علاقات التعاون الأخوية المميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين وآفاق تعزيزها وتطويرها، وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

وتوجه فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة، في الـ 6 من شهر يونيو الجاري، إلى دولة الكويت في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام، وذلك في مستهل جولة خارجية تشمل البحرين ومصر وقطر، تركز على العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الشقيقة، ومستجدات الوضع اليمني وسبل حشد الدعم للإصلاحات الجارية في البلاد.

وعقد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في الـ 6 من شهر يونيو الجاري، في الكويت، مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، جلسة مباحثات رسمية تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين، والتدخلات الكويتية المطلوبة في مختلف القطاعات الخدمية والاقتصادية.

ووصل فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة، في الـ 10 من شهر يونيو الجاري، إلى العاصمة المصرية القاهرة، قادما من مملكة البحرين ضمن جولة تشمل العاصمة القطرية الدوحة ايضا، لبحث العلاقات الثنائية، وسبل تعزيزها، والمستجدات اليمنية، بما في ذلك الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإحلال السلام، وتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني، التي تزداد تفاقما مع تعنت المليشيا الحوثية المدعومة من النظام الايراني.

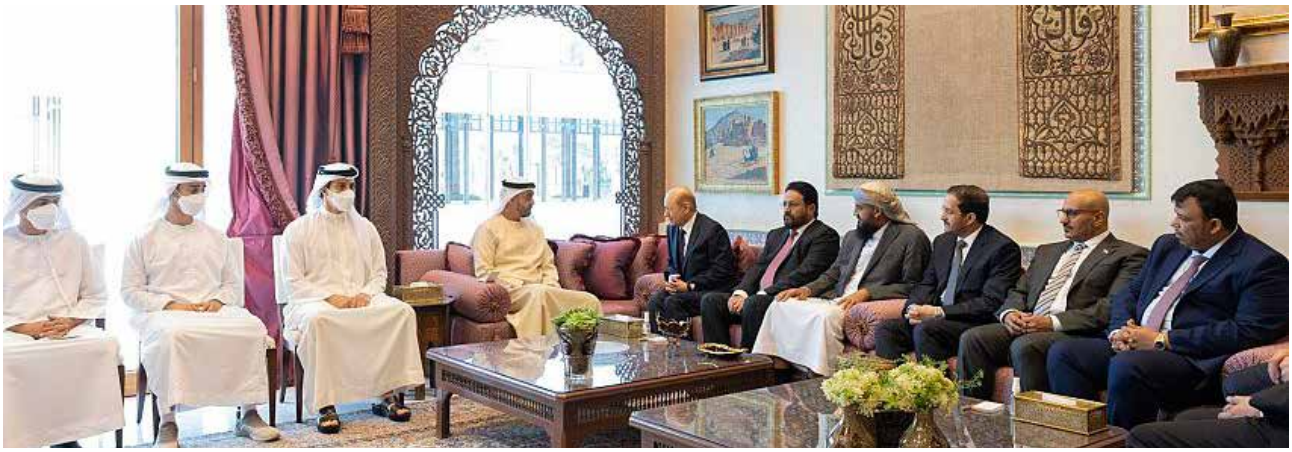

حوكمة القطاع العام من خلال عمل نظام واسلوب ادارة يعتمد على السياسات والاجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وانجاز العمليات بأسلوب أخلاقيٌ ومسؤول، لتحقيق الاهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمأن السلوك المناسب والاخلاقي للمسؤولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي والاداري. للحصول على الفوائد التالية..

حوكمة القطاع العام في ظل خطة المجلس الرئاسي والحكومة

معاذ عبدالواحد محمد الصبري*

الفوائد الاقتصادية

أ) توفير المال والوقت والجهد على جميع الاطراف المتعاملة بالحكومة.

ب) مفهوم اقتصادي (ذهاب السلعة أو الخدمة إلى العميل وليس العكس) .

جـ) توحيد الجهود بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الاجراءات في الحكومة التقليدية يتم جمع الجهود وتوحيدها بوابة الكترونية واحدة.

د) فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات نفسها.

الفوائد الادارية

أ) مفهوم الادارة الالكترونية وتنظيم العمليات الانتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والعمل بروح الفريق الواحد.

ب) القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.

جـ) تختصر الهرم الاداري التسلسلي الطويل، والاسراع في تنفيذ الاجراءات الادارية واختصارها.

د) تسهل عملية الرقابة والاشراف على اداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجأن المتخصصة وتطبيق الشفافية والافصاح.

الفوائد الاجتماعية

أ) تحفيز المواطنين لاستخدام الحوكمة الالكترونية وبالتالي ايجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.

ب) تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية كالبريد الالكتروني وغيره.

جـ) تفعيل الانشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة .

ولتحقيق الأهداف الرئيسية للحوكمة وهي:

1- الاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

2- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة غير المكلفة، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات .

3- بناء ثقافة مشاركة العاملين والمتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين.

4- بناء ثقافة تنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

5- الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم.

6- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة ادارة المؤسسة للجهات المعنية . محاربة ومكافحة الفساد بأشكاله ومما رساته .

7- ايجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الاجراءات والانظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة. تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الإدارية.

8- خلق بيئة عمل افضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة وجهات العمل الأخرى .

9- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج اعضاء الادارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة

غاية الحوكمة

وغاية الحوكمة هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

2- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

3- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.

4- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

5- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.

6- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.

7- رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية

من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق

- المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية وفق الاطار والمبادئ التالي:

1) **المساءلة Accountability:** بأنها «خطوط واضحة وفعَّالة للمساءلة) القانونية- السياسية- المالية- الإدارية(لضمأن المحاسبة المالية، والقانونية، والإدارية، والسياسية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات) القطاع الحكومي، .

2) **المشاركة Participation:** تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني فاعًلا أساسيًا في عملية التنمية، لكونها تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار.

3) **الشفافية Transparency:** توافر كل من التعامل النزية والمكتمل وما هو مطلوب من التقارير المالية هو أنها ينبغي أن تكون أمينة وأن تقدم صورة متوازنة عن حالة الأعمال، ونزاهة التقارير تعتمد على نزاهة أولئك الذين يعدونها ويعرضونها، أي تقدم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

4) **سيادة القانون Rule of Law:** ينصرف مفهوم احترام القانون إلى مدى امتثال كافة الأطراف - سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات حكومية، أو مجتمع مدني- للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح ...الخ.

5) **مكافحة الفساد Combating Corruption:** يُعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وتتعدد صور الفساد لتشمل الرشوة، الابتزاز، المحاباة، استغلال النفوذ وغير ذلك من أفعال، وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والديمقراطية.

6) **العدالة Justice:** يُقصد بها درجة تقديم الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، إلخ للخدمات على قدم المساواة، وطبقًا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص. بحيث يكون تعيين وترقية الموظفين الحكوميين بناءً على معايير الكفاءة، والجدارة والإنصاف.

7) **الانضباط Discipline:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

8) **المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility:** هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الحكومة تجاه التنمية المستدامة لمجتمعاتها)، وتحقيق الرفاهة الاجتماعية.

مكونات الحوكمة

تتطلب الحوكمة العمل على ثلاثة مكونات اساسية تترابط ترابطاً وثيقاً فيما بينها هي :

1) **الإدارة الإلكترونية e Administration** الاستثمار الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، ولتحسين وظائف عملها وكفاءتها.

2) **تقديم الخدمات الإلكترونية e Services:** الاستثمار الحكومي في مجال تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً للجميع.

3) **المشاركة الإلكترونية e Participation** الاستثمار الحكومي في تعزيز التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطن. (شكل 1).

كذلك تحتاج إلى مكونات مساعدة هي:

1) **بيئة السياسات والتشريعات:** الاستثمار الحكومي لدعم إطلاق وتنفيذ مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تساهم في التنمية وفي تعزيز السياسات والتشريعات والقواعد الناظمة للحوكمة.
- وكذلك في بناء القدرات المؤسسية الداخلية للجهات الحكومية المعنية بوضع السياسات ومراقبة تنفيذها.

2) **الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويتضمن الاستثمار في البنى التحتية لكلا القطاعين العام والخاص، وفي الربط بالإنترنت لتعزيز استخدام المواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مراكز التواصل ومنها مراكز النفاذ في المناطق النائية والمحرومة والمراكز العمومية لاستخدام الإنترنت.

3) النفاذ إلى الإنترنت: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الرقمنة واستخدام المعلومات الحكومية وكفاءتها. (شكل 2).

*نقيب المحاسبين اليمنيين

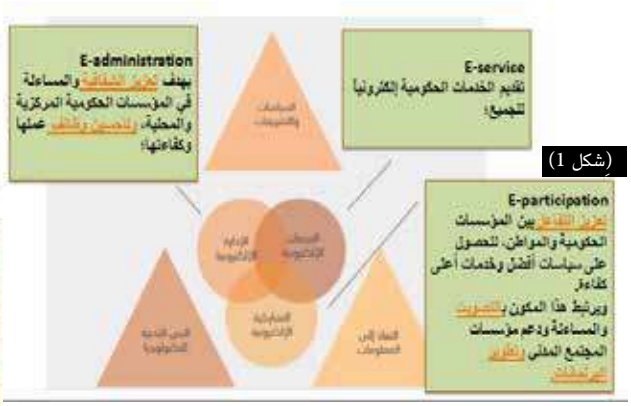

(شكل 1)

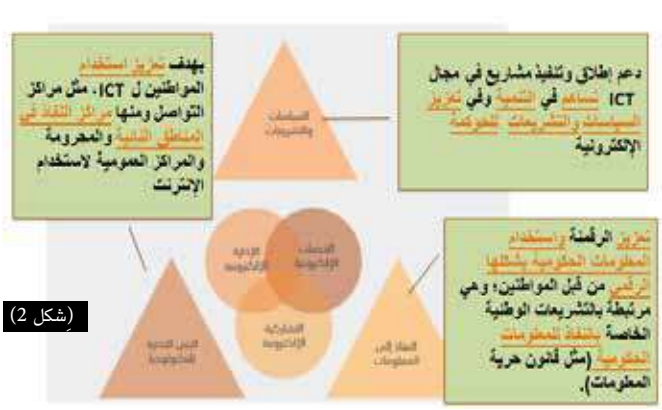

(شكل 2)

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)

تقرير بالأرقام يرصد تطورات المالية العامة..

انخفاض الديون الخارجية وارتفاع الإيرادات الضريبية والجمركية 100% خلال 2021

أظهر تقرير حكومي إن عائدات اليمن من صادرات النفط الخام سجلت ارتفاعا ملحوظا في 2021 هو الأول من نوعه منذ سنوات وبلغت 1.418 مليار دولار بالمقارنة مع 710.5 مليون دولار في العام السابق بزيادة 707 ملايين دولار أو 99.4 %.

وأضاف التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني، أن ارتفاع العائدات يرجع إلى زيادة حصة الحكومة اليمنية من إجمالي قيمة الصادرات النفطية إلى 75.1 % في عام 2021، صعودا من 60.3 % في 2020، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من العام الماضي. وهذه أول مرة منذ سنوات تتجاوز عائدات اليمن من تصدير النفط أكثر من مليار دولار منذ اندلاع الحرب قبل سبع سنوات.

ويعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن، أحد أشد البلدأن العربية فقرا، والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 70 % من الإنفاق في الميزانية.

وتراجع الإنتاج حاليا إلى 55 ألف برميل يوميا بعد أن كأن قبل الحرب ما بين 150 و200 ألف برميل يوميا، في حين كأن يزيد على 450 ألف برميل يومياً عام 2007 وفقاً للبيانات الرسمية.

انخفاض الدين الخارجي

وأكد التقرير أن ديون اليمن الخارجية انخفضت في نهاية عام 2021 بمقدار 480.4 مليون دولار عنها في العام السابق لتصل إلى 5.635 مليار دولار، بينما ارتفع صافي الدين العام الداخلي مع استمرار الحرب الدامية في البلاد للعام الثامن على التوالي.

وأفاد تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، حول التطورات المصرفية والنقدية لشهر مارس، أن آخر التحديثات في قاعدة بيانات البنك الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن أشارت إلى انخفاض الرصيد القائم للدين الخارجي بما نسبته 7.9 بالمئة في عام 2021 ليسجل 5.635 مليار دولار تمثل نحو 28.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، نزولا من نحو 35.2 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2020.

كما لفت التقرير إلى انخفاض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2021 بمقدار 86.8 مليون دولار تشمل الأقساط والفوائد المسددة وبنسبة 6.1 بالمئة ليسجل 1.334 مليار دولار.

وكانت ديون اليمن الخارجية تبلغ 7.191 مليار دولار في نهاية يناير كانون الثاني 2015 قبل اندلاع الحرب.

الايرادات النفطية

سجلت صادرات النفط الخام في عام 2021 إرتفاعاً مقداره 138.4 مليار ريال أو ما نسبته 53.4 % لتصل إلى 397.5 مليار ريال. مقارنة بانخفاض قدره 95.2 مليار ريال وبنسبة 26.9 % في عام 2020 .

وارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 35.8 % في عام 2020 إلى 36.2 % في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.0 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 1.9 % في عام 2020.

الايرادات غير النفطية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2021 بقيمة 234.8 مليار ريال أو ما نسبته 50.5 % لتصل إلى 699.4 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 108.9 مليار ريال وبنسبة 30.6 % في عام 2020.

كما انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 64.2 % في عام 2020 إلى 63.8 % في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المنح والإيرادات غير النفطية الإيرادات النفطية المحلي الإجمالي حوالي 3.6 % عام 2021.

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2021 بمقدار 290.8 مليار ريال أو ما نسبته 100.3 % لتسجل ما قيمته 580.6 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 12.8 مليار ريال وبنسبة 4.6 % في عام 2020. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 40.0 % في عام 2020 إلى 52.9 % في عام 2021.

الميزأن التجاري

انخفض عجز الميزأن التجاري في عام

2021 بمقدار 1307 مليون دولار أو ما نسبته 18.1 % ليسجل 8536 مليون دولار . مقارنة بإرتفاع قيمته 1699 مليون دولار وبنسبة 19 % عام 2020. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 43.8 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 38.4 % في عام2020 .

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 20 مليون دولار وبنسبة 0.2 % ليبلغ 8556 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 42.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 708 مليون دولار أو ما نسبته 60.1 % في عام 2021 لتسجل 1887 مليون دولار مقارنة بانخفاض قيمته 383 مليون دولار وبنسبة 24.5 % في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 9.7 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 6.3 % في عام 2020.

ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2022 بمقدار 322 مليون دولار وبنسبة 17.1 % لتبلغ 2209 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 11 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

النفط الخام والغاز

ارتفعت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2021 بمقدار 707 مليون دولار وبنسبة 99.4% لتسجل 1418 مليون دولار. مقارنة بانخفاض 390 مليون دولار وبنسبة 35.4 % في عام 2020. كما ارتفعت حصتها من إجمالي قيمة الصادرات من 60.3 في عام 2020 إلى 75.1 % في عام 2021 . وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.3 % في عام20211. مقابل 3.8 % في العام السابق.

ومن المتوقع أن ترتفع صادرات النفط الخام والغاز في عام 2022 بمقدار 304 مليون دولار وبنسبة 21.4 % لتصل إلى 1722 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار واحد مليون دولار أو ما نسبته 0.2 % في عام 2021 لتبلغ قيمتها 469 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 7 مليون دولار وبنسبة 1.5 % في عام 2020. كما انخفضت حصتها

في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 39.7 % في عام 2020 إلى 24.9 % في عام 2021. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.4 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 2.5 % في عام 2020.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2022 بمقدار 18 مليون دولار وبنسبة 3.8 % لتصل إلى 487 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 729 مليون دولار في عام 2021 لتسجل 2803 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 660 مليون دولار في عام 2020.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار وبنسبة 12.2 % لتصل إلى حوالي 3145 مليون دولار.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 1286 مليون دولار في عام 2021 لتسجل 4400 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 212 مليون دولار في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 37 % في عام 2020 إلى 42.29 % في عام 2021. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 16.5% في العام السابق.

ومن المتوقع أن تنخفض قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2022 بمقدار واحد مليون دولار لتصل إلى حوالي 4399 مليون دولار.

واردات أخرى

ظلت قيمة الواردات الأخرى في عام 2021 ثابته عند قيمة 3220 مليون دولار وهي نفس القيمة التي بلغتها في عام 2020. مقارنة بانخفاض قيمته 1634 مليون دولار في عام 2020. وانخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38.3 % في عام 2020 إلى حوالي 30.9 % في عام 2021.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات الأخرى في نهاية عام 2022 بمقدار واحد مليون دولار لتصل إلى حوالي 3221 مليون دولار.

تقليص الانكماش الاقتصادي

وفي ظل استمرار الحرب انكمش الاقتصاد اليمني في عام 2021 بما نسبته 2% مقارنة مع معدل انكماش بلغت نسبته 8.5 % في عام 2020.

وحد حظر الأوراق النقدية الجديدة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين. والذي تم تنفيذه منذ يناير 2020، من قدرة الحكومة على دفع الرواتب في هذا المجال وعقّد سير السياسة النقدية من خلال ارتفاع تكلفة التعاملات المالية وتوسيع فجوة أسعار الصرف بين أسواق المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

ومن المنتظر أن يساهم ارتفاع

أسعار النفط العالمية في تحسن مؤشرات المالية الحكومية. ومع ذلك لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة.

وأدت الحرب إلى ضعف كبير في قيمة العملة المحلية خلال عام 2021 باستثناء عام 2019 التي لعبت فيه الوديعة السعودية دوراً كبيراً في الحفاظ على استقرار نسبي لقيمة العملة المحلية. وسجل سعر صرف الريال ارتفاع متواصلاً خلال إحدى عشرة شهراً من عام 2021, ليبلغ متوسط قيمته حوالي 1700 ريال/الدولار الأمريكي.

إلا أنه استعاد عافيته في شهر ديسمبر من عام 2021. عقب إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي في 6 ديسمبر 2021، ليسجل ما قيمته 1255 ريال/ دولار أمريكي في شهر ديسمبر من عام 2021, في حين بلغ متوسطه خلال العام ذاته حوالي 1032.5 ريال مقابل الدولار الأمريكي مقابل 735.2 ريال لكل دولار في عام 2020.

وترجع الاضطرابات في أسعار الصرف بدرجة رئيسية إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

ويتطلب تحسن أسعار الصرف واستقرار الأسعار تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة, لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية.

والحد من التمويل المباشر للعجز الحكومي هي الركائز الأساسية لتعزيز السياسات المالية والنقدية الكلية التي سيتم انتهاجها.

الخطة النقدية السنوية 2022

إن استقرار الطلب على النقود في الجمهورية يساعد على تنفيذ السياسة النقدية في إطار استهداف العرض النقدي لتحقيق استقرار الأسعار. في هذا الإطار يتم استخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي بمجرد تأثرها بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني.

كما يعتمد البنك سعر صرف أكثر مرونة بالرغم من وجود أسعار متعددة كأدوات لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبغية تصميم الخطة النقدية السنوية لعام 2022 تم استخدام الفرضيات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% في عام 2022.
- معدل تضخم مستهدف في حدود 15% إلى 20%.
- حد أقصى للعجز الحكومي في مستوى 600 مليار ريال (2.8% من الناتج المحلي الإجمالي).
- إستدامة تنفيذ مزادات بيع العملة في سوق الصرف من قبل البنك المركزي بمتوسط شهري قدره 60 مليار ريال أي ما يعادل 720 مليار ريال سنوياً وذلك بإستخدام وحدات السحب الخاصة أو أية موارد أجنبية أخرى متاحة.
- تواصل الوضع الراهن من حيث سياسة سعر الفائدة.

تمشياً مع الفرضيات المذكورة، من المتوقع نمو العرض النقدي بمفهومه الواسع

والقاعدة النقدية بنسبة 18% و 15.6 % على التوالي في السنة المالية 2022. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الإصدار النقدي بنسبة 18.4%. وإجمالاً تتسق هذه التوقعات مع معدل تضخم مالي في حدود 15% إلى 20% خلال عام 2022.

وعلى هذا الأساس يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لحشد وتعبئة موارد خارجية هامة من المانحين وإستخدام مصادر تمويل بديلة غير تضخمية إلى جانب تعزيز ال موارد الذاتية من العملة الأجنبية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها

الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1) تفعيل سلسله من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الاجنبية, وتوجت تلك الاجراءات بإطلاق آليه مزادات اسبوعيه لبيع العملات ابتداء من شهر نوفمبر 2021. عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمأن الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة ونتيجة لتطبيق الاليه المذكورة أعلاه:

بلغ اجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية ديسمبر 2021 ما قيمته 5 مليون دولار امريكي. فيما سجل اجمالي قيمة العطاءات 112.3 مليون دولار لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 83.2 % من اجمالي قيمة العروض. في حين سجلت المبالغ المخصصة 110.3 مليون دولار حتى نهاية ديسمبر 2021.

وتمكن البنك المركزي من العمليات آنفة الذكر من استيعاب 129.4 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 06 من نمو القاعدة النقدية في نهاية ديسمبر 2021. ليشكل بذلك خطوه مهمه نحو إدارة فعاله للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

2) تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف إلى:

- تقليل الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية من قبل تجار ال مشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار الصرف.
- تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمأن توريد تلك الإيرادات إلى البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن.

إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها إلى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.

- تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.
- ضمأن استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.

3) اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالاتي:

- إستمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشئات الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشئات الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.
- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشئات الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشئات الصرافة.
- العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.
- إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل إلى 30 ريال عن سعر الصرف. أن ذلك الإجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لاستخدامه في مجالات أخرى.

النفقات العامة

الأرقام بالمليار ريال

إجمالي النفقات العامة	
2020	1.619.2
2021	1628.7
النفقات الجارية منها	
2020	1.594.7
2021	1.599.0
الأجور والمرتبات	
2020	698.9
2021	566.1
مشتريات السلع والخدمات	
2020	489.0
2021	632.1
مدفوعات الفوائد	
2020	67.1
2021	6207
الإعانات والمنافع الاجتماعية	
2020	302.5
2021	301.9
مصروفات أخرى	
2020	37.2
2021	36.3
النفقات الرأسمالية	
2020	24.6
2021	29.7

المصدر: البنك المركزي اليمني

قرار وزير المالية رقم (25) لسنة 2022 بشأن تحديد نسبة الإهلاك للسيارات

//قـــــــــــــــــرر//

مـــــادة (1): تعتمد نسب الإهلاك على سيارات نقل الركاب وسيارات نقل البضائع وجرارات طرق للمقطورات النصفية (رؤوس القاطرات) الخاضعة للترسيم نسبة الاهلاك بدء من السنة الثالثة 40% وصولا إلى 80% من السنة الحادية عشر إلى الثالثة عشر.

مـــــادة (2) : تعتمد نسبة الإهلاك للآلات والمعدات والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة التي تخضع لفئة رسم جمركي بواقع (5%) والخاضعة للترسيم، نسبة خصم الإهلاك من القيمة للسنة الثانية10% وتتدرج بزيادة 5% سنويا، وصولا إلى نسبة 85% من السنة السابعة عشر وما دون.

مـــــادة (3): تطبيق فئة الرسوم الجمركية وفقاً للقانون رقم (10) لعام 2012م وتحتسب ضريبة المبيعات بواقع (5%) من إجمالي القيمة + الرسوم الجمركية و (5%) قيمة مضافة وتحتسب ضريبة الأرباح بواقع (3%) من إجمالي القيمة + الرسوم الجمركية باستثناء التالي :

- الوكالات التجارية المعتمدة للسيارات والمعدات الملتزمين بتسديد ضريبة القيمة المضافة في الإدارة الضريبية المختصة ويقدم كشفاً بأسمائهم من مصلحة الضرائب إلى مصلحة الجمارك محدداً به الرقم الضريبي لكل مكلف. وتحتسب الضريبة عليهم كالتالي : ضريبة المبيعات بواقع (5%) من إجمالي (القيمة + الرسوم الجمركية) وضريبة الأرباح بواقع (1%) من إجمالي (القيمة + الرسوم الجمركية).

مـــــادة (4): يراعي عند الترسيم الأصناف التي دخلت البلاد تحت الأوضاع الجمركية المعلقة للرسوم تحصيل الغرامات المترتبة عليها المذكورة في المادة (258) من قانون الجمارك وعلى القطاع الفني بالمصلحة موافاة الجمارك الرقابية المخولة بالترسيم بالغرامات المقررة على الأصناف المحددة بهذا القرار وفقاً لاستفسارات جمارك الرقابة عبر مكاتب الجمارك بالمحافظات.

مـــــادة (5): تفرض غرامة نقدية بواقع (25%) من إجمالي الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى على الأصناف المحددة بهذا القرار التي دخلت البلاد بطريقة غير مشروعة وذلك وفقاً لنص المادة (6) مكرر من القانون رقم (10) لسنة 2012، وتورد إلى حساباتها طرف البنك المركزي اليمني طبقاً للمادة (280) من قانون الجمارك وقرار وزير المالية المنظم لذلك.

م	توضيح السنوات	فئة الرسم	نسبة خصم الإهلاك من القيمة
-1	سنة الإنتاج والسنة التي تليها	%5	لا شيء
-2	السنة الثالثة	%15	%40
-3	السنة الرابعة		%45
-4	السنة الخامسة		%50
-5	السنة السادسة		%55
-6	السنة السابعة		%60
-7	السنة الثامنة		%65
-8	السنة التاسعة		%70
-9	السنة العاشرة		%75
-10	السنة الحادية عشر الى السنة الثالثة عشر		%80
-11	ما دون السنة الثالثة عشر	%25	لا شيء

السنوات ونسب الإهلاك وفئات الرسوم المعتمدة

م	توضيح السنوات	نسبة خصم الإهلاك من القيمة	م	توضيح السنوات	نسبة خصم الإهلاك من القيمة
-1	سنة الإنتاج	لا شيء	-10	السنة العاشرة	%50
-2	السنة الثانية	%10	-11	السنة الحادية عشر	%55
-3	السنة الثالثة	%15	-12	السنة الثانية عشر	%60
-4	السنة الرابعة	%20	-13	السنة الثالثة عشر	%65
-5	السنة الخامسة	%25	-14	السنة الرابعة عشر	%70
-6	السنة السادسة	%30	-15	السنة الخامسة عشر	%75
-7	السنة السابعة	%35	-16	السنة السادسة عشر	%80
-8	السنة الثامنة	%40	-17	السنة السابعة عشر وما دون	%85
-9	السنة التاسعة	%45			

مـــادة (6): استيفاء اجور خدمات بواقع (5.000) خمسة الف على السيارات الصغيرة و (10.000) عشر الف ريال على السيارات المتوسطة والكبيرة وفقاً لنص المادة (172 و173) من قانون الجمارك رقم (14) لسنة 2010م وتعديلاته بالقانون رقم (12) لسنة 2010.

مـــادة (7): على رئيس مصلحة الجمارك الرفع إلى وزير المالية كل ستة اشهر بالمقترح والرأي اللازم حيال وضع حركة الاستيراد للسيارات والأثر المالي حيال ذلك وأثره على السياسة والاقتصاد بالتشاور مع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

مـــادة (8): على رئيس مصلحة الجمارك إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مـــادة (9): يلغى قرار وزير المالية رقم (3) لعام 2022 بشأن تحديد نسبة الإهلاك للسيارات وجرارات طرق للمقطورات النصفية والآلات والمعدات.

مـــادة (10): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويبلغ من يلزم .

تعديل رسوم النظافة خطوة مهمة لتنمية الموارد المحلية

إعداد / محمد حمود الشدادي

تُعتبر الموارد المالية للوحدات الإدارية المرتكز الرئيسي لعملية التنمية المحلية. وإن النهوض بتلك الموارد التي تعتمد عليها الوحدات في إعداد خططها وتنفيذ مشاريعها الإستثمارية يتطلب إجراء عملية التقييم المستمر للنهوض بمستوى تحصيلها.

حيث وتأتي رسوم النظافة والتحسين أحد تلك الموارد والتي حددتها المادة (10) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 2001 بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية المنصوص عليها في المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000.

وكانت أحد القضايا الحيوية التي استدعت النظر والتعديل لتلك الرسوم، نظراً لعدم إجراء اي تعديل على قيم أوعية رسوم صناديق النظافة والتحسين وقيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة منذو العام 2001 بما ينسجم مع المتغيرات الإقتصادية الراهنة وتناسب مع تكلفة الخدمة المقدمة وتآكل قيمة الرسوم المحصلة نتيجة التضخم الاقتصادي الذي تمر به البلاد من إنخفاض لسعر العملة وغيرها من العوامل والأسباب لدواعي القرار.

الأمر الذي أثر سلباً في عدم قُدرة صناديق النظافة والتحسين على الوفاء بإلتزاماتها القائمة من مرتبات للموظفين وحوافزهم والنفقات التشغيلية. بالإضافة إلى عدم قدرة تلك الصناديق على تجديد واحلال الآلات والمعدات وإجراء الصيانة الدورية لتلك المعدات، ونتيجة لذلك أصبحت صناديق النظافة تعاني من ذلك.

الأمر الذي استدعى وزارة الإدارة المحلية القيام بتقديم مشروع قرار لمجلس الوزراء بشأن تعديل قيم أوعية تلك الرسوم. والذي بموجبه أُقر تعديل قيم أوعية رسوم النظافة والتحسين وقيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة وذلك بالقرار رقم (33) لعام 2021 بشأن التعديل لتلك القيم.

وبحسب ما توصلت اليها اللجنة المكلفة بإعداد ذلك والمُشكّلة من عدد من الوزارات برئاسة وزارة الإدارة المحلية،وعضوية وزارة المالية، الصناعة والتجارة، الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، والأمانة العامة لمجلس الوزراء. وذلك بعد قيام الوزارة بدراسة المقترحات المقدمة من صناديق النظافة والتحسين في المحافظات المحررة والتشاور معها وعقد عدد من الإجتماعات ووضع القيم المناسبة لتلك الأوعية.

قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ القرار والآثار المترتبة عليه ومدى سلامة الإجراءات المتخذة من الصناديق لتوحيد إجراءات تحصيل الرسوم ومنع الإزدواجية وسلامة الإجراء حيث وظهر للوزارة بعض الإختلالات في عملية التنفيذ لبعض بنود القرار والذي تركز في البندين 5،4 من الفقرة 1 من القرار. والخاصة بالمنتجات من المصانع المحلية وعلى كل كيس من المواد الأساسية.

الأمر الذي تحتم على وزارة الإدارة المحلية القيام بإعداد آلية تفسيرية بشأن تنظيم تحصيل وتوريد رسوم النظافة والتحسين. وتوضيح لبنود وفقرات القرار وإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القرار وبالمشاركة مع وزارة الصناعة والتجارة. وذلك بعد الدراسة والمشاورات والإجتماعات المنعقدة مع الغرفة التجارية والصناعية بعدن وعدد من البيوت التجارية.

الهدف والغاية من كل تلك الإجراءات والتدابير هو الرفع من مستوى الإنجاز لإداء صناديق النظافة والتحسين كون تلك الصناديق تُعد الواجهة الحضارية للمدن في اظهارها بصورة تليق بمكانتها وثقافتها وإرثها وموروثها.

فالقيام بأعمال النظافة والتحسين والتجميل للمدن الرئيسية والتخلص من النفايات والمخلفات الصلبة من داخل الأحياء والشوارع والأسواق تُعد جهوداً جبارة يقوم بها عمال النظافة والتحسين. وذلك لخلق بيئة آمنة ونظيفة. إضافة إلى الإهتمام بأعمال التشجير وإنشاء الحدائق وصيانتها والدفع بعملية الإستفادة من الموارد المالية للسلطة المحلية التي يقوم صناديق النظافة والتحسين بمتابعتها وتحصيلها لمجابهة النفقات التشغيلية لأعمال وخدمات الصناديق. إضافة إلى كسب الصناديق لعدد من الرؤى والمشاريع والأصول والمعدات ولما يخدم الوحدات الإدارية .

ويُعد مصدر هذا القرار والآلية التفسيرية المنظمة له أمراً يستحق الإشادة والعمل به وترجمته على أرض الواقع ويتحتم على محافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلية بتنفيذ جميع بنوده وتطبيق آلياته التفسيرية وتوحيد الإجراءات بجميع الوحدات الإدارية والذي بدوره سينعكس بالأثر الإيجابي على صناديق النظافة والتحسين وتمكينها في الإيفاء بالتزاماتها والقيام بعملية النظافة والتحسين وبالشكل المطلوب وفقاً لقانون إنشائها.

قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2021 بشأن تعديل قيم أوعية رسوم النظافة والتحسين وقيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة

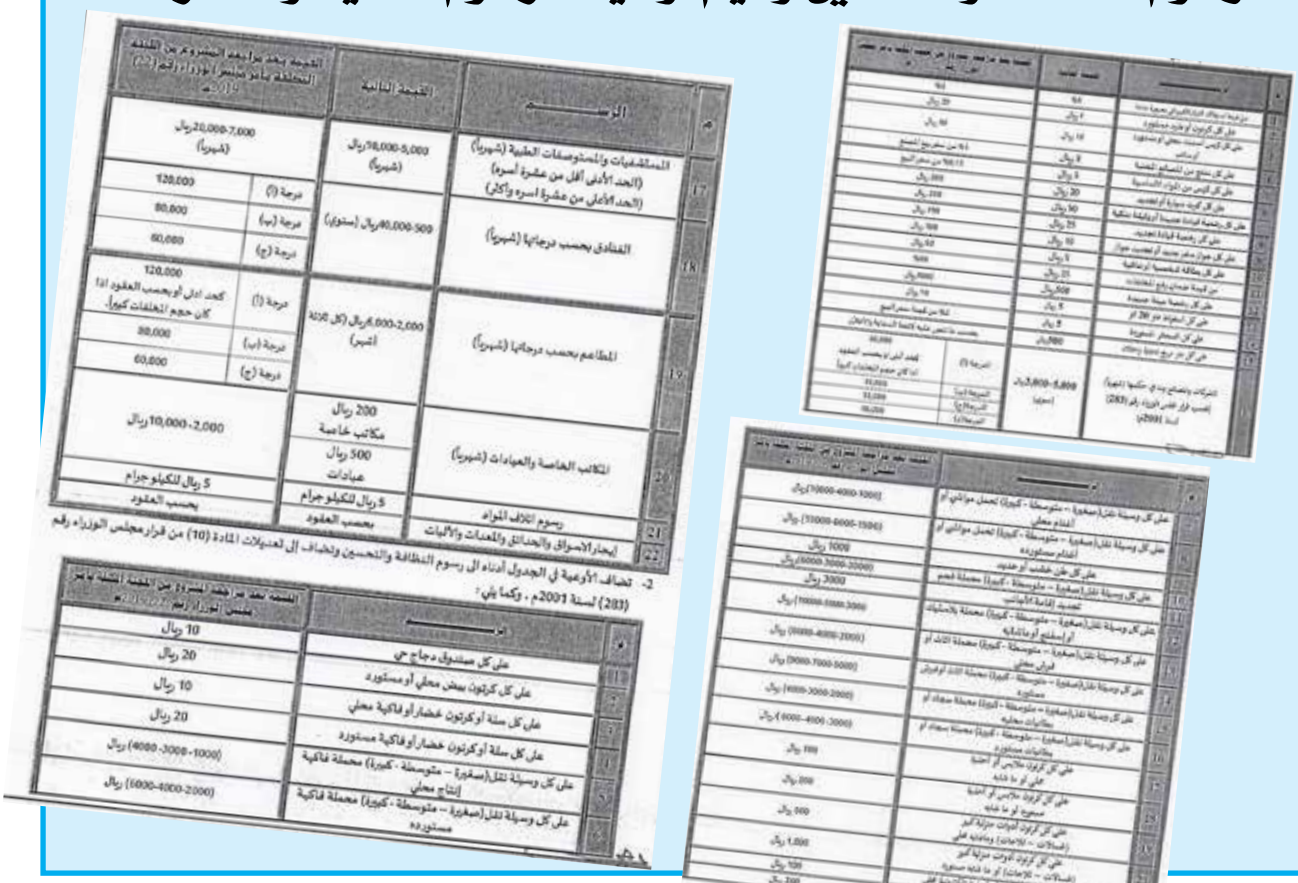

يتقدم كافة طاقم مجلة (المالية) بالعاصمة المؤقتة عدن

بأصدق التهاني والتبريكات لمعالي

الأستاذ / سالم صالح بن بريك

وزير المالية

بمناسبة حلول

عيد الأضحى المبارك

أعاده الله على شعبنا ووطننا بالخير واليُمن والبركات،،،

كل عام وأنتم بخير

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

السياسة المالية والنقدية في اليمن

تسعي أي حكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتقليل معدلات البطالة والمحافظة على ثبات الأسعار وجعل الصادرات والواردات في حاله من التوازن، وهذه الغايات تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية وهما السياسة النقدية والسياسة المالية.

ومن خلال هذه الورقة سيتم توضيح السياسة النقدية والسياسة المالية من حيث المفهوم والأهداف والأدوات وأثرها على النمو الاقتصادي ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية وأهمها التضخم ؛ كما سيتم التعرض من خلال هذه الورقة للاختلالات الهيكلية التي أحاطت بالبنك المركزي باعتباره الجهة المعنية بإدارة السياسة النقدية للبلد وعطلت أدواته وأفقدته الدور المناط به كانعكاس لحالة الحرب والصراع الدائر منذ سبع سنوات وتداعياتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية وصولا إلى تشخيص وضع السياسة النقدية في اليمن وأسباب عجز البنك المركزي في حل المشكلة الاقتصادية ومعالجة التضخم أو على الأقل التخفيف من آثارها.

طبيعة المشكلة:

تتمثل المشكلة في عجز أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في اليمن أو التخفيف من آثارها وأهم مظاهرها التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي للمواطنين.

أهمية المشكلة

تكمن أهمية المشكلة في أنها تلامس بشكل مباشر الوضع المعيشي للمواطنين ويترتب عليها تداعيات سلبية مختلفة أهمها الاختلالات الاجتماعية والإنسانية في البلد.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح الآتي:

- تحديد أسباب عجز السياسة المالية والسياسة النقدية (وزارة المالية والبنك المركزي في عدن) عن معالجة المشكلة الاقتصادية وضبط أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وكبح جماح التضخم .
- تحديد العوامل التي ساعدت سلطة الحوثيين والبنك المركزي في صنعاء على النجاح النسبي في ضبط أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية واستقرارها عند مستوى معين وكذلك فرض التداول بالعملات المهترئة التي أنتهى عمرها الإفتراضي وصلاحيتها للتداول وقد كانت في طريقها إلى الإتلاف.

أولا: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية وأدواتها إحدى الوسائل الفعالة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، والتي تم التوصل اليها من خلال المرور بتجارب عديده ومواجهة أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها إحدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة والتي تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية لإدارة التوسع والانكماش في حجم النقود والتحكم في العرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية؛ وهناك سياسة نقدية انكماشية تسعي إلى تخفيض التضخم من خلال زيادة أسعار الفائدة وخفض عرض النقود، كما أن هناك سياسة نقدية توسعية لمواجهة الركود والبطالة من خلال

تخفيض أسعار الفائدة وزيادة عرض النقود.

أهداف السياسة النقدية

يعمل البنك المركزي على تحديد أهداف السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي بالتأثير على حجم الائتمان، وذلك باختياره للوسائل المساعدة على التدخل في نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتوجيهها والإشراف عليها حيث يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من المهام البارزة للسياسة النقدية باعتبارها إحدى الوسائل المستخدمة لبلوغ الأهداف الاقتصادية وبشكل عام فإن السياسة النقدية تهدف للتأثير علي النشاط الاقتصادي والمحافظة علي استقراره والحد من مشكلة التقلبات الاقتصادية التي تصاحب التضخم، والركود، والكساد، وتتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في الآتي:-

الحفاظ على المستوى العام للأسعار واستقرار سوق الصرف الأجنبي: حيث تعد التغيرات الكبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً في الأداء الاقتصادي، ويمكن من خلال إتباع سياسة نقدية سليمة المساهمة في تحقيق استقرار نقدي عن طريق محاولة الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار خصوصا أن أي تغيير في هذا المستوى من شأنه إحداث تغيرات على قيمة العملة الوطنية على المستوى المحلي، وبالتالي فهي تسعى إلى محاولة كبح الضغوط التضخمية التي تهدد الاقتصاد عموما.

زيادة معدلات نمو التوظيف والتشغيل، وذلك من خلال تبني السياسات والإجراءات النقدية التي تساهم في تحفيز الإنتاج والاستثمار، وتلعب السياسة النقدية دور هام في توجيه الائتمأن المصرفي وحشد المدخرات نحو زيادة الانتاج.

تحقيق التوازن في ميزأن المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ من فائض أو عجز عن طريق تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من النفقات والإيرادات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا الموازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة أخرى مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

وعليه يمكن القول أن كل هدف من أهداف السياسة النقدية مكمل للآخر.

د. ناظم صالح إسماعيل

أدوات السياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الآتي:

سعر الخصم وسعر الفائدة: ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تؤثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقه طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي؛ فإنها تعمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الائتمأن أو الاحتياطات النقدية؛ وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمأن مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمأن والقيام بالاستثمار، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي. كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمأن أوفي توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمأن ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه؛ يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمأن والقروض لعملائها، وهوما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمأن والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي

يشهده الاقتصاد القومي؛ وهناك أثر آخر لأداة عمليات السوق المفتوحة هو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه الأداة، فعندما يرغب البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها، وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية، مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق الأمر الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة، وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود؛ ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع، فتنخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار. وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات والأوراق المالية .

الاحتياطي القانوني

نظراً لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمأن وقبول الودائع، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمأن لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع مقاومة الضغط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزأن المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم

> عندما يرغب البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها

أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماما، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية.

التيسير الكمي

يعتبر التيسير الكَمي أو التسهيل الكمي من أدوات السياسة النقدية الحديثة، أو السياسة النقدية غير التقليدية التي ظهرت في العام 2001م، حيث تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعّالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدماً في الاقتصاد. تهدف هذه السياسة لتنشيط الاقتصاد على المستوى القومي للوصول لعدة أهداف، منها:

- زيادة المعروض النقدي مما يحفز على الاستثمار.
- الحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة، الأمر الذي يؤدي لزيادة الاقتراض من قبل الشركات والأفراد.
- زيادة «التضخم» في حالات الركود الاقتصادي منعاً لحدوث «الانكماش» .
- التوسع في احتياطات البنك المالية.

ولعملية التسيير الكمي عيوب تظهر عندما تكون غير فعّالة ولا تحقق نتائج بل ويمكن أن تحقق نتائج عكسية مثل التضخم والفشل في تحفيز الاقتراض وزيادة الاعباء المالية على الشركات عند زيادة اقتراضها وعدم قدرتها على السداد.

عوامل نجاح السياسة النقدية

تتمثل عوامل نجاح السياسة النقدية في الإصلاحات الواجب تنفيذها في مجال النقد ومنها على وجه الخصوص:

استقلالية البنك المركزي

تدور الدراسات النظرية الخاصة بأعمال البنوك المركزية في العصر الحديث وكذلك الممارسة التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العملي حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الآثار القصيرة والطويلة المدى للتوسع النقدي وبين إغراء التمويل النقدي للإنفاق الحكومي من ناحية، وحول الصراع بين المنافع التي تعود من عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية وبين مبدأ المساءلة أمام الرأي العام لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات الهامة والحساسة فيما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى؛ إذا كانت الآراء قد انتهت إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي

أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فلا بد إذن أن يتوفر له المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف.

تقويم أدوات السياسة النقدية

لما كانت الرقابة المباشرة على الائتمأن وأسعار الفائدة قد أسفرت عن عدم الفعالية وعدم الدقة في تخصيص الموارد؛ فإن الكثير من البلدأن النامية بدأت في السنوات الأخيرة في إصلاح نضمها المتعلقة بالرقابة النقدية من أجل تحقيق استخدام أكثر نشاطا للأدوات غير المباشرة أو القائمة على السوق لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي؛ وتستخدم الأدوات النقدية القائمة على السوق للتأثير على النقود والائتمأن وأسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء تغيرات في أحوال السيولة المتعلقة بالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية. ويتطلب إصلاح أدوات السياسة النقدية بعض الوقت، وليس المتوقع تنفيذ جميع تدابير الإصلاح في وقت واحد، وهذا الأمر يتوقف إلى حد كبير على الظروف التي تواجهها السلطات والترتيبات المؤسسية القائمة، والكفاءة التي يمكن بها إجراء التغييرات التنظيمية والتشريعية، وبالتالي فالبد من إيجاد الصيغة المناسبة في ترتيب تدابير الإصلاح المالي والنقدي لكل بلد حسب الظروف؛ أيضا فإن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسايرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق؛ أما فيما يخص الأدوات المباشرة فلا يمكن إنكار قوتها وفعاليتها وفورية آثارها في مواجهة المشكلات الاقتصادية؛ وبما أن تطوير الأدوات النقدية غير المباشرة عملية معقدة تتطلب وقتا طويلا لإتمامها فيجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط المتمثلة في:

عزل السياسة النقدية عن الضغوط التي تنشأ من حاجة الحكومة إلى تمويل العجز المالي؛ أي لابد على الحكومات أن تعمل على وقف عملية التمويل بالعجز وأن تدفع الفوائد المستحقة عليها وأن تعمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وعلى تحسين أداء الدين العام وتطوير أسواق المال بغية السماح لتلبية احتياجاتها التمويلية من خلال السوق وليس عن طريق الضغط على البنك المركزي -

العمل على تحسين أداء أسواق النقد والأسواق ما بين البنوك وتحقيق التكامل فيما بينها من أجل جعل استجابة أسواق النقد بسرعة إجراءات البنك المركزي، وبالتالي ضمأن فعالية الأدوات غير المباشرة:

- العمل على خلق بنوك قوية وتعزيز المنافسة.
- تقوية الإطار الإشرافي والتنظيمي للبنك المركزي.
- تقوية القدرة التقنية للبنك المركزي فيما يخص التنبؤ بالطلب والعرض الخاصين بالمعاملات والاحتياطات المصرفية وتقدير أثرها على إجمالي الائتمأن والنقد.

إصلاح القطاع المصرفي

لقد عانى القطاع المصرفي في العديد من الدول بشكل عام من أوجه الضعف والمشاكل التي حدت من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود متأثرا بتلك الاختلالات العامة في الاقتصاد، ومن الملاحظ في هذا الصدد ضعف الوساطة المالية والدور المحدود الذي يؤديه القطاع بشكل عام؛ والجهاز المصرفي بشكل خاص في حشد المدخرات وتوجيهها إلى الأنشطة الاستثمارية المنتجة وارتبط الضعف في الوساطة المالية بصورة رئيسية بثلاثة أمور:

معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التي لم تمكن الجهاز المصرفي من حشد المدخرات المحلية بالكفاءة اللازمة.

هو تراكم الديون المتعثرة في المصارف التي أخذت في ضوء ذلك بالإحجام عن التوسع في أنشطتها الإقراضية وحصرها في نطاق محدود وبدوره أدى هذا الأسلوب إلى تركيز الائتمأن في عدد محدود من العملاء وارتفاع المخاطر المرتبطة به.

مرتبط إلى درجة كبيرة بالأمرين السابقين حيث يكمن في عدم تمكن المصارف من تطوير قدراتها الفنية وتوسع نطاق خدماتها لمواكبة التغير في طبيعة الاحتياجات التمويلية في الاقتصاد؛ ومن عوامل الضعف التي اتصف بها القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية: تدني القاعدة الرأسمالية للمصارف وضعف المنافسة فيما بينها في ضوء تركيز النشاط المصرفي حول عدد قليل منها بالإضافة إلى غياب سوق ما بين البنوك وأسواق مالية نشطة سواء لإصدار وتداول أدوات نقدية قصيرة الأجل أو الطويلة الأجل بالإضافة إلى غياب رقابة مصرفية فاعلة في المصرف المركزي وذلك بسبب ضعف الإجراءات المنظمة ونقص المعايير والإجراءات الرقابية وبالتالي غياب الركيزة الأساسية لتطوير السياسة النقدية وادارتها.

إنشاء سوق النقد الأولي والثانوي

يكتسب وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها حيث يتم من خلالها تأمين السيولة للقطاع المصرفي وتمكين السلطات النقدية من رقابة فعالة على الائتمأن والنقود في الإقتصاد؛ وتستخدم السلطات النقدية التغيرات التي تحدث في السوق النقدي كمؤشر يستدل به على آثار السياسة النقدية التي تمارسها ويسترشد به في اتخاذ القرارات المستقبلية .ويتوقف اتساع السوق النقدي على تنوع الأصول التي يتم التعامل بها فيه؛ كما تتوقف سيولتها على مدى إمكانية تحويل تلك الأصول إلى نقود عند الضرورة .وتتميز الأوراق المالية قصيرة الأجل بإمكانية التخلص منها في أي وقت وبأدنى حد من الخسائر؛ وتتكون هذه الأوراق المالية عادة من شهادات الإيداع والأوراق التجارية والقبولات المصرفية وأذونات الخزينة، وتعتبر هذه الأخيرة من أبرز هذه الأوراق التي تصدرها الحكومات لفترات معينة تتراوح من ثالثة أشهر إلى سنة على الأكثر وهي تتميز بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لخسائر رأسمالية وتستخدمها الحكومة في ممارسة سياستها النقدية لسحب أوضخ السيولة في السوق حسب ما تمليه الحاجة.

ثانيا: الإطار النظري للسياسة المالية:

تعريف السياسة المالية

هي أي قرار تتخذه الحكومة من إنفاق أو فرض ضرائب أو اقراض للتأثير على النشاط الاقتصادي ومحاولة الحكومة أيضا في إدارة الميزانية الخاصة بالدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتكون إدارة السياسة المالية من مسؤولية الحكومة وهي متمثلة في وزارة المالية .

الأهداف الاقتصادية للسياسة المالية

الأهداف الاقتصادية للسياسة المالية تتمثل في الآتي :

تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

رفع النمو الاقتصادي.

العمل على استقرار ميزانية

الدولة من خلال حفظ العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة.

تقليل الفقر وتحقيق المساواة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.

محاربة التضخم المرتفع وتشجيع النمو المستدام من خلال الأبعاد الاجتماعية مثل تقليل الفقر وتحسين البنية التحتية والتعليم.

أنواع السياسة المالية

اولاً: سياسة مالية توسعية : تعمل علي زيادة الطلب الكلي والنمو الإقتصادي من خلال:

زيادة الإنفاق الحكومي.

تقليل الضرائب.

زيادة تقديم الخدمات.

ثانيًا: سياسة مالية انكماشية

تعمل على تقليل الطلب الكلي في فترات التضخم من خلال الآتي:

تقليل الإنفاق الحكومي .

رفع الضرائب.

تقليل تقديم الخدمات.

العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

السياسة النقدية والسياسة المالية كلاهما يقام تنفيذهما عن طريق جهتين مختلفتين كما أوضحنا سابقاً، وأي تغيير يحدث في واحدة سوف يؤثر بالفعل علي فاعليه الأخرى، ويمكن أن تكون السياستين بدائل لبعضهما أو مكملتين لبعضهما أيضا، وسنقوم بتوضيح ذلك فيما يلي:

في حالة أن السياستين متكاملتين

السياستين يتحركوا في نفس الاتجاه ولهما نفس الأهداف، بمعنى أن السياسة التوسعية لسلطة معينة تقابلها سياسة توسعية للسلطة الأخرى، وأن سياسة انكماشية لسلطة معينة تقابلها سياسة انكماشية أيضا للسلطة الاخرى، على سبيل المثال: اذا قامت السياسة المالية بزيادة الإنفاق وتقليل الضرائب، فأن السياسة النقدية تزيد أيضا من عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة وكذلك العكس.

في حالة أن السياستين بدائل

هنا السياستين يتحركوا في اتجاه عكسي ولهما أهداف مختلفة، بمعنى أن السياسة التوسعية لسلطة معينة تقابلها سياسة انكماشية للسلطة الاخرى والعكس صحيح .علي سبيل المثال اذا قامت السياسة المالية بتقليل الإنفاق وزيادة الضرائب، تقوم السياسة النقدية بزيادة عرض النقود وتقليل سعر الفائدة والعكس صحيح.

متى يحدث صراع بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومتى يصبحوا بدائل لبعضهما البعض؟ .

يحدث صراع بينهما في حالة الانخفاض المفاجئ في جانب العرض وهذا يؤدي إلى إنخفاض الناتج وارتفاع الأسعار وهذا بدوره يؤدي لحدوث مشكلتين وهما التضخم والكساد , وهنا السياسة المالية تقوم بالسياسة التوسعية لزيادة الناتج , والسياسة النقدية تقوم بسياسة انكماشية لتقليل التضخم الحادث, وبالتالي السياستين يعملوا كبدائل ويتحركوا في اتجاه معاكس وبالتالي يحدث صراع بينهما لاختلاف الهدف لديهما،

لأن السياسة المالية مسؤوليتها وهدفها زيادة الناتج حيث أن تأثيرها على الناتج اسرع من تأثير السياسة النقدية عليه

بينما السياسة النقدية مسؤوليتها التحكم في التضخم ومستويات الأسعار وهو يعتبر هدفها الأساسي.

تحليل فشل السياسة المالية والنقدية في اليمن وعجزها عن معالجة المشكلة الاقتصادية

أدى تنافس فرعي البنك المركزي اليمني المستمر منذُ سبتمبر/أيلول 2016 إلى انقسام في السياسة النقدية وبالتالي تقويض استقرار العملة المحلية بشكل متزايد. ونتج عن هذا مؤخرًا انهيار سريع وتام لنظام العملة اليمنية القائم على الريال واللجوء إلى استخدام العملات الصعبة في التعاملات المالية داخل البلاد مثل: الريال السعودي والدولار الأمريكي بشكل رئيسي.

حافظ المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني والذي جرى نقله إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن على الاعتراف الدولي بمؤسساته مما سمح له بطباعة العملة والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، في حين حافظ فرعه الآخر في العاصمة صنعاء، وهي الموقع التاريخي للبنك المركزي والتي يسيطر عليها الحوثيون على نطاق صلاحيته في أكبر الأسواق الاستهلاكية والمراكز المالية في البلاد. دخلت المعركة بين البنكين المركزيين مرحلة جديدة خطيرة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019،عندما قام البنك المركزي في صنعاء بحظر التعامل بالطبعة الجديدة من الريال اليمني المطبوعة حديثًا والصادرة من منافسه البنك المركزي في عدن، ومنح البنك المركزي في صنعاء سكأن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مهلة مدتها شهر واحد لاستبدال الطبعة الجديدة "غير القانونية" إما بطبعات قديمة، أي صادرة قبل سبتمبر/ أيلول 2016،أو بالعملة الإلكترونية الجديدة التي تحاول سلطات الحوثيين تطبيقها؛ وهو القرار الذي تبعته حالة من الاضطراب.

وفيما يلي سنورد العوامل التي أدت إلى فشل السياسة المالية والنقدية في البلد عموما ثم يليها عوامل فشل السياستأن في عدن وعوامل نجاحها النسبي في صنعاء:

أولاً : عوامل فشل السياسة المالية والنقدية في البلد عموماً

الاختلالات الاقتصادية المتراكمة والعميقة التي سبق الحديث عنها والتي تدحرجت وتفاقمت ككرة الثلج خلال الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي عصفت بالبلاد في السنوات الأخيرة.

- هشاشة الجهاز المصرفي ومعاناته من اختلالات هيكليه وانشغاله بمشاكله مما حد من قدرته على المساهمة مع البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتباره شريك أساسي في ذلك وبالتالي لا يمكن أن يكتب النجاح للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار بمعزل عن القطاع المصرفي.

وجود قصور كبير في السياسة المالية وأدواتها وغياب دورها التكاملي مع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

عدم القدرة على ضبط موارد الدولة المختلفة وتوجيهها إلى البنك المركزي نظراً لانقسام البلد وتبعية المناطق لمراكز قوى مختلفة تتحكم في مواردها وتحول دون توريدها إلى وعاء مركزي واحد

إنخفاض رصيد الأصول الخارجية للبلد.

إنخفاض تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، بداية بسبب تأثير القوانين الجديدة الخاصة بالعمالة في السعودية والخليج، وكذلك تأثير إنتشار فيروس كوفيد-١٩ وانعكاساته على اقتصادات دول المنطقة التي يتواجد فيها المغتربين

اليمنيين بشكل كبير.

ثانياً: عوامل فشل السياسة المالية والسياسة النقدية في عدن

توقف صادرات النفط والغاز والتي تعتبر الروافد الأساسية للميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير احتياجات البلد وتعزيز احتياطاته من العملات الأجنبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالمقابل تزايد الأنفاق العام وتمويله من خلال وسائل تضخميه تتمثل بإصدار كميات كبيره من العملة دون معايير اقتصادية.

قلة الخبرة والتخصص المؤسسي لدى البنك المركزي في عدن وكوادره؛ وافتقاره إلى القدرة المؤسسية والتقنية للإشراف على العمليات المصرفية المحلية بسبب وجود البنية التحتية الإدارية والمعلوماتية والتقنية في البنك المركزي صنعاء وتعطل أدوات السياسة النقدية.

تحول الدورة النقدية والمصرفية من القطاع المصرفي إلى السوق الموازي المتمثل في شركات الصرافة وفقدان البنك المركزي للرقابة والسيطرة عليها.

إمعان السلطات النقدية في طباعة المزيد من الأوراق النقدية بشكل عشوائي لا يستند لأي معايير اقتصادية ولا يراعي الظروف الحالية التي تمر بها البلد.

عدم وجود أرصدة الاحتياطيات النقدية على ودائع العملاء لدى البنوك في البنك المركزي عدن أفقده أداه مهمه من أدوات السياسة النقدية للتحكم بالعرض النقدي.

وجود المراكز الرئيسية للبنوك والمصارف في صنعاء وعدم خضوعها لسيطرة البنك المركزي عدن مما أضعف البنك المركزي من تنفيذ التعليمات والمنشورات التي يصدرها لتنظيم العمل المصرفي وبالتالي فقدت فاعليتها.

زيادة العرض النقدي بشكل يفوق حاجة السوق للتداول اليومي مع انعدام الثقة بالعملة المحلية ما يفسح المجال أمام الجهات المختلفة للمضاربة بالعملة وبالتالي يشكل ضغط كبير على العملات الأجنبية ويرفع أسعارها خصوصا مع منع تداولها في المناطق التابعة لسيطرة الحوثيين مما أدى إلى تركز الضغوط التضخمية في مناطق سيطرة البنك المركزي عدن.

عدم التنسيق بين السياسية المالية للحكومة والسياسة النقدية للبنك المركزي اليمني، في ظل تضخم عجز الموازنة الحكومية وتغطيته بالسحب على المكشوف من البنك المركزي عن طريق طباعة وإصدار العملة دون غطاء كما أسلفنا .

انقسام السياسة النقدية بين صنعاء وعدن والاستخدام السياسي للتغيرات في سعر الصرف (مثل منع تداول الطبعة الجديدة من العملة من قبل سلطات الأمر الواقع في صنعاء، والخلافات حول آليات تغطية الاعتمادات المستندية من الوديعة السعودية...إلخ)، بالإضافة إلى انعكاسات الأوضاع الأمنية والسياسية على عمل البنك المركزي .

عدم التزام السلطات المحلية في بعض المحافظات بتوريد الإيرادات السيادية المركزية والمحلية إلى حساب الحكومة العام طرف البنك المركزي اليمني في عدن أو فروعه في المحافظات، والاحتفاظ بها في حسابات خاصة تتصرف بها السلطات المحلية خارج سيطرة البنك المركزي اليمني.

عدم قيام البنك المركزي اليمني بمهامه في مجال تحديد سعر الصرف وترك أمر تحديده للسوق غير النظامية مثل: محلات ومؤسسات الصرافة، مع ضعف التنسيق مع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وكذلك تخلي البنك المركزي عن توفير النقد الأجنبي لتمويل احتياجيات الاستيراد،

ثالثاً: عوامل النجاح النسبي في صنعاء لضبط واستقرار أسعار الصرف

إنخفاض الكتلة النقدية المتداولة بالعملة المحلية في مناطق سيطرة الحوثيين رغم تركز النسبة الكبيرة من عدد السكأن وكذلك النشاط التجاري في تلك المناطق بسبب منعهم التداول بالعملة الجديدة الصادرة من قبل البنك المركزي في عدن لدرجة قيام البنك المركزي صنعاء بشكل منتظم بعمليات تفتيش لخزائن البنوك والصناديق النقدية التابعة لها للتأكد فيما إذا كانت البنوك تتعامل مع العملات الجديدة من الريال التي يتم طباعتها في عدن، وفي بعض الأحيأن تتخذ إجراءات لمصادرة الأوراق النقدية الجديدة التي عثرت عليها.

وجود سلطه واحدة ساعدت على ضبط الموارد المتاحة والتي تتمثل في الآتي :

إيرادات ميناء الحديدة

● المتاجرة بالمشتقات النفطية وبأسعار عالية خصوصا مع حجم الاستهلاك الكبير الناتج عن تركز النسبة العالية من السكأن كما أسلفنا

● الرسوم الإضافية التي تفرضها على السلع في المنافذ الجمركية التي استحدثتها في المناطق المختلفه خصوصا مع تركز نسبة عالية من حجم النشاط التجاري في تلك المناطق.

● المبالغ المفروضة على القطاعات التجارية بشكل دوري.

● الضرائب المحصلة على الأنشطة التجارية وإعادة التحاسب معها عن عشرات السنوات الماضية وتعديل الأوعية الضريبية وفق آليات جديدة ساهمت في رفع المتحصلات الضريبية .

السيطرة والاستحواذ على العديد من الشركات والمؤسسات التجارية الكبيرة وخصوصا ذات الإيرادات العالية والاستفادة من مواردها.

● عدم دفع أي التزامات أو إستحقاقات رسمية لمؤسسات الدولة كمرتبات موظفي القطاع العام وغيرها من الالتزامات .

الاستفادة من تحويلات المغتربين في المناطق الواقعة تحت السيطرة والذين يمثلون نسبة أكبر كانعكاس لارتفاع عدد السكأن في تلك المناطق وبالتالي زيادة العرض النقدي من العملات الأجنبية .

● الاستفادة من تدفق معظم المنح والمساعدات من قبل المنظمات الدولية إلى مناطق سيطرتهم باعتبار حجم السكأن إضافة إلى وجود المراكز الرئيسية لغالبية المنظمات في صنعاء ما يعني تعزيز العرض النقدي بالعملات الأجنبية مما يوجد توازن خصوصا مع إنخفاض العرض النقدي من العملة المحلية كما ورد سابقا.

القبضة الرقابية والأمنية والتعامل بحزم وشدة وعدم التهاون مع أي ممارسات يمكن أن تتسبب في حدوث اختلالات في أسعار الصرف من قبل القطاعات المختلفة سواء البنوك أو شركات الصرافة أو القطاعات التجارية وقد ساعد ذلك أيضا على فرض إعادة تداول العملات المهترئة التي كانت معدة للإتلاف تفاديا لمواجهة مشكلة إنخفاض العرض النقدي من العملة المحلية عن الحد الأدنى اللازم للتداول وعدم كفايتها والآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليها .

التوصيات

إعادة توحيد البنك المركزي اليمني وانهاء انقسام السلطة النقدية: إن غياب

سلطة موحدة واحدة لتنفيذ سياسة نقدية متماسكة وتنظيم القطاع المالي على المستوى الوطني هو أخطر وأكبر تحدٍ يواجه البنوك التجارية والإسلامية في اليمن ويجب على المجتمع الدولي الضغط على جميع أطراف النزاع لتسهيل إنشاء إدارة موحدة للبنك المركزي اليمني، المنقسم حاليًا بين صنعاء وعدن.

- تفعيل كافة آليات ومكونات الاقتصاد الوطني لتصطف كمنظومه واحده لضمان تكاملها ودوران تروسها في اتجاه واحد لإعادة دوران العجلة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المتراكمة وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- ضبط موارد الدولة واستئناف توريد عائدات تصدير النفط وإيرادات الضرائب والجمارك وغيرها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي.

- سحب الفائض من المعروض النقدي لتخفيف الضغط على العملات الأجنبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض تداول الإصدارات الجديدة من العملة الوطنية في كافة مناطق البلاد دون استثناء.

- حل مشاكل القطاع المصرفي المتراكمة ومعالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها كنتيجة لحالة عدم الاستقرار منذ فتره طويله وذلك لإيجاد جهاز مصرفي قوي وقادر على القيام بدوره والمساهمة الفعالة مع السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي؛ وتتمثل أهم المعالجات المطلوبة عاجلا في التالي:-

- الإفراج عن أرصدة البنوك المجمدة لدى البنك المركزي وكذلك استئناف ترحيل أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من خزائنها إلى حساباتها لدى البنوك الخارجية.

ينبغي بذل جهود لإعادة تفعيل وظائف غرفة المقاصة الخاصة بالبنك المركزي، والتي سيُسمح من خلالها للبنوك اليمنية باستخدام أرصدتها المجمدة حالياً لتلبية الطلبات العاجلة للعملاء ودفع المستحقات الحكومية. تستلزم استعادة وظائف غرفة المقاصة أن يستأنف البنك المركزي العمل بالنظام السابق الذي تستطيع البنوك من خلاله مبادلة المدفوعات على النظام المصرفي باستخدام أرصدتها المتراكمة لدى البنك المركزي وهو ما سيسمح للبنوك بتجنب نظام المدفوعات النقدية أو الاضطرار إلى نقل السيولة النقدية بالريال اليمني بين المدن اليمنية لتسوية التزاماتها من هذه المدفوعات وتفعيل أدوات الدفع القانونية الأخرى مثل الشيكات.

وفي ضوء حاجة القطاع المصرفي للعملات الأجنبية، ينبغي أن يعمل البنك المركزي أيضاً على تحرير أرصدة البنوك من العملات الأجنبية وتسهيل طلبات البنوك لتحويل هذه الأرصدة إلى الخارج لتتمكن البنوك من تغذية حساباتها لدى البنوك المراسلة وتنفيذ المعاملات المالية وتمويل التجارة الدولية واستعادة ثقة البنوك الخارجية.

وفيما يتعلق بالأرصدة النقدية من العملات الأجنبية في خزائن البنوك يجب في أقرب وقت ممكن تنفيذ الاتفاقية المعلن عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 مع مؤسسة النقد العربي السعودي لتسهيل نقل الأموال من العملات الاجنبية التابعة للبنوك اليمنية عبر السعودية. وهو ما من شأنه تمكين البنوك من زيادة أرصدتها في البنوك المراسلة وتعزيز قدرتها على تمويل الواردات من السلع الأساسية والأدوية.

تسهيل شروط تمويل الواردات، وإنشاء نظام للمقاصة النقدية

على البنك المركزي واللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة اليمنية تعديل لوائح تمويل الواردات على الفور بشكل يسمح للمصارف باستخدام نسبة مئوية محددة من أرصدتها المجمدة، وكذلك أرصدتها النقدية، لضمان تغطية خطابات الاعتماد اللازمة لاستيراد السلع الأساسية.

الاستئناف الجزئي لدفع أعباء الدين العام المحلية: نظراً لأن البنوك التجارية والإسلامية هي من كبار المستثمرين في صكوك الدين المحلي، على البنك المركزي في عدن اتخاذ خطوات لسداد هذه الاستثمارات. يجب أن يتضمن ذلك في البداية دفعات نقدية على الفوائد المتراكمة، في حين يتوجب على البنك المركزي أن يسعى إلى دفع جزء من الدين المستحق بمجرد تحسن عجز الموازنة العامة للدولة. الأهم من ذلك أن يقوم البنك المركزي بسداد هذه الفوائد نقدًا وليس باستخدام الشيكات، من أجل زيادة السيولة في القطاع المصرفي. وهو ما من شأنه أن يسمح للبنوك بالوفاء باحتياجات العملاء النقدية وإعادة التدفقات المالية إلى الاقتصاد الرسمي.

> **ضبط موارد الدولة واستئناف توريد عائدات تصدير النفط وإيرادات الضرائب والجمارك وغيرها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي**

إعادة تفعيل آليات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب: ينبغي إعادة تنشيط وحدة المعلومات المالية التابعة للبنك المركزي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من أجل استئناف أنشطة مكافحة غسل الأموال، مع ضمان حيادها وتبادلها للمعلومات على الصعيد العالمي بما يتفق مع القانون الدولي والاتفاقات الدولية فلقد أدى تصنيف اليمن كدولة عالية المخاطر إلى عجز البنوك اليمنية عن إجراء معاملات مالية عادية مع بنوك أجنبية. وقد قلص هذا من قدرتها على تمويل التجارة الدولية، والأهم من ذلك استيراد السلع الأساسية وهكذا اضطر العملاء الذين يحتاجون إلى خدمات تحويل مالي دولي إلى سحب أموالهم من الاقتصاد الرسمي واستخدام شبكات غير رسمية للقيام بذلك. وقد أدت التدفقات المالية المتزايدة عبر هذه الشبكات غير المنظمة التي لا يمكن مراقبتها من قبل الاجهزة الرسمية إلى تمكين وبشكل كبير الأنشطة المالية الشائنة ذاتها التي هدفت السياسات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب إلى منع انتشارها.

إن من شأن إعادة تنشيط وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال أن يدشن عملية تخفيض مؤشر تصنيف المخاطر المتعلق باليمن، الأمر الذي سيسمح للبنوك باستئناف تواصلها مع النظام المالي العالمي وإعادة الدورة النقدية إلى الاقتصاد الرسمي. وهو أمر مهم أيضاً للجهود اليمنية والدولية الرامية إلى الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إعادة الدورة النقدية والمصرفية من السوق الموازي الى الجهاز المصرفي.

تفعيل أدوات السياسة المالية لتتمكن من القيام بدورها التكاملي مع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

فرص كبيرة أمام المجلس الرئاسي

باسم فضل الشعبي*

يبقى عدم تحصيل الأموال من الأوعية الإيرادية في المناطق المحررة وتوريدها للبنك المركزي بصورة كاملة إحدى أكبر المشاكل التي تواجه الحكومة وتعيق عملها.

إن الأموال المهدرة في مسارب الفساد والعبث المالي في المحافظات ومؤسسات الدولة الإيرادية خصوصاً تبدو كبيرة جداً وهي بحاجة إلى إرادة قوية وتخطيط سليم لإعادة تنظيمها وتوريدها إلى البنك المركزي تحت إشراف وزارة المالية المعنية بهذا الأمر.

تقع الآن على المجلس الرئاسي مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالبحث عن الموارد والإيرادات من الإوعية المحلية وهي كثيرة وغنية والعمل على توريدها للبنك المركزي لتساعد في تحريك عجلة الاقتصاد ودفع المرتبات بصورة عاجلة ومنتظمة.

لماذا لاتورد المحافظات المحررة أموالها للبنك المركزي في عدن؟.. لماذا لاتورد الأموال كاملة الخاصة بالمنافذ البرية والبحرية؟.. أين أجهزة الرقابة؟.. ولماذا يطلب من عدن أن تدفع رواتب الموظفين في المناطق المحررة بينما هي لا تورد شيئاً للبنك المركزي؟..

تساؤلات مهمة بحاجة لإجابات شافية من الحكومة المسؤولة بصورة مباشرة واولية عن هذا الأمر.

لقد تفاءل الناس بالمجلس الرئاسي كمن وجدوا فيه المخلص من العبث والإهدار الذي يطال المال العام منذ ثمانية أعوام خلت ولا يلوح في الأفق مخرج من هذا الأمر إلاّ بتحريك المياة الراكدة وشحذ أجهزة الرقابة ومنح الفرصة الكافية لوزارة المالية للقيام بضبط إيقاع الأمور وإصلاح الأوضاع في القطاعات المالية والإيرادية في جميع المحافظات المحررة.

الفرص كبيرة أمام المجلس الرئاسي لينجح.. وليست أولاها الشراكة بين الجنوب والشمال في السلطة، ولكن هناك أيضاً مسؤولية تترتب على التحالف العربي بضرورة دعم المجلس وإنفاذ الوعود التي قُدمت له يوم إعلانه، ومن أهمها الوديعة المالية التي يُفترض أن تضخ في أسرع وقت للبنك المركزي اليمني، لتكون هذه الفرصة في متناول المجلس الرئاسي الذي لا يستطيع بدء حراك اقتصادي إلاّ بها .

وهناك أيضاً فرص أخرى، أهمها الدعم الإقليمي والدولي المقدم للمجلس، فضلاً عن دعم القوى السياسية والتفافها خلفه، ناهيك عن الآمال الشعبية العريضة التي ترى في المجلس الرئاسي بحد ذاته الفرصة الأخيرة في تطبيع الأوضاع واستعادة الدولة المصادرة.

أملنا كبير بأن الأوضاع في طريقها للمعالجة الشاملة وكبح جماح الفساد في مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل الأجهزة الرقابية والهيئة العليا لمكافحة الفساد ليلعب كل هؤلاء الدور المناط به إلى جانب وزارة المالية في الإرتقاء بالاصلاحات المالية والاقتصادية والحد من إهدار المال العام بصورة تضرُ بالبلد وتأخر نموه وتقدمه وخروجه من شرنقة الأزمات.

*رئيس مركز مسارات

أملنا كبير بأن الأوضاع في طريقها للمعالجة الشاملة وكبح جماح الفساد في مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل الأجهزة الرقابية والهيئة العليا لمكافحة الفساد

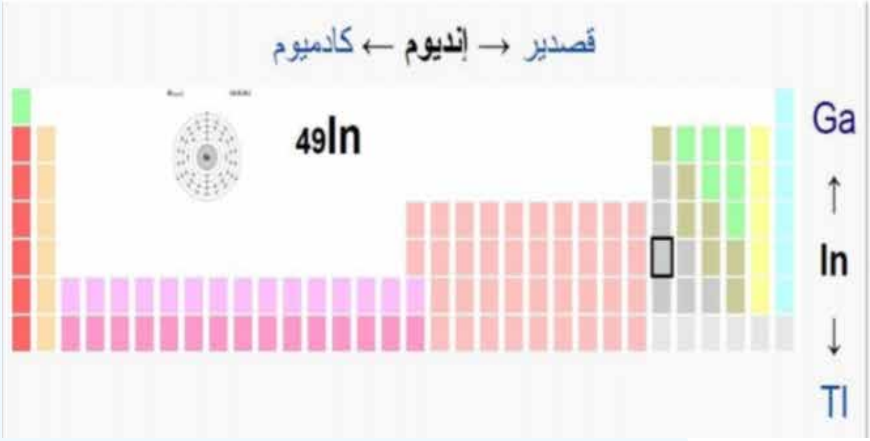

عنصر الإنديوم (Indium)
مورد هام للاقتصاد اليمني

م. بشـار الطيـب *

الإنديوم **يتميز الإنديوم بخصائص فيزيائية وكيميائية متعددة لذا يستخدم بشكل كبير في التطبيقات المختلفة مثل الطلاء وصناعة أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية (الترانزستورات والثنائيات).**

الإنتاج والإستهلاك العالمي للأنديوم

وفقاً للتقرير الصادر عن هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية لعام 2019 فإن الإنتاج العالمي للأنديوم لعام 2018 بلغ 750 طن زيادة عن عام 2017 الذي بلغ الإنتاج فيها 714 طن

تتصدر الصين الإنتاج العالمي بواقع 300 طن لعام 2018 بنسبة تقدر بـ 40% تليها كوريا بنسبة 30%.

عالمياً يستهلك الأنديوم في العديد من التطبيقات الصناعية بنسب متفاوتة ومن أهمها:

* أجهزة اللوحات مسطحة Flat panel devices .
* اللحامات Solders .
* السبائك Alloys .
* الخلايا الكهروضوئية Photovoltaic.

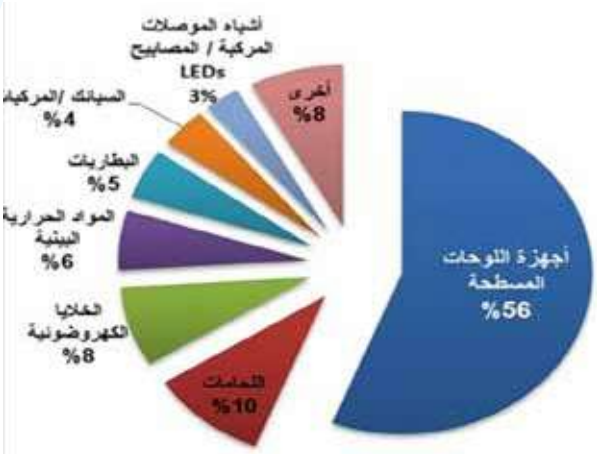

Corporation (2011), The Indium Market

العرض والطلب العالمي على الإنديوم

نظراً لتنوع الصناعات الحديثه القائمة على عنصر الإنديوم فإن السوق العالمي له يتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة 9,5%خلال الفترة من عام 2017 - 2024، ومن المتوقع أن يصل سوق الإنديوم العالمي إلى حوالي 584,9 مليار دولار في نهاية هذه الفتره، كما يتوقع أيضاً أن تكون التطبيقات الواسعة للإنديوم في صناعات أشباه الموصلات وصناعة السيارات هي العوامل الرئيسية التي تدفع نمو سوق الإنديوم العالمي خلال هذه الفترة .

يعتمد الطلب المستقبلي على الأنديوم في صناعة الطاقة الشمسية على إجمالي كمية الطاقة الشمسية الكهروضوئية المثبتة والخيارات بين تقنيات الطاقة الشمسية المنافسة .فعلى سبيل المثال . لا يعتمد الطلب على الإنديوم على تطور الطاقة الشمسية الكهروضوئية فحسب بل يعتمد أيضاً على النسبة المئوية لهذه التركيبات من تكنولوجيا GIGS . تفترض العديد من الدراسات أن غالبية منشآت الطاقة الشمسية الكهروضوئية المستقبلية ستكون من مجموعة السيليكون البلورية وهناك توقعأن لزيادة الطلب على الأنديوم، أحدهما بنسبة تصل إلى 17% والأخر بنسبة 25% في عام 2050 وهذا يعتمد إعتماداً كبيراً على التغيرات الطفيفة في اختراق سوق GIGS لصناعة الخلايا الكهروضوئية وذلك مقارنة بالإنتاج السنوي الحالي من الإنديوم والبالغ 700 طن (وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي يونيو 2017)

اليوق العالمي للإنديوم يتوفر في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ولكن يهيمن سوق الإنديوم على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوقع أن يكون هو السوق الأسرع نمواً له خلال

فترة التنبؤ . وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون تزايد عدد السكأن وزيادة الدخل المتاح وتغير مستويات المعيشة من العوامل الرئيسية وراء تزايد إنتاج المنتجات المحتوية على الإنديوم في هذه المناطق على مدى العقد الماضي كانت الصين المنتج والمصدر الرئيسي لمنتجات الإنديوم ومن المتوقع أن تكون مساهماً رئيسياً في نمو سوقه في هذه المنطقة . ومن المتوقع أيضاً أن تكون منطقة أمريكا الشمالية بمثابة السوق المستقل الثاني لمنتجات الإنديوم من خلال تصنيع أكسيد القصدير الإنديوم indium tin oxide وخاصة في الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن ذلك من المتوقع أن تكون أوروبا مؤشراً مرضياً لنمو المنطقة ووجود معامل تكرير الأنديوم في أوروبا وألمانيا .

أماكن تواجد عنصر الإنديوم في اليمن

تحظى اليمن بالعديد من البيئات الجيولوجية منها الحاوية على عنصر الأنديوم وهي الرواسب متعددة الفلزات ورواسب الزنك وسنتطرق اليهما وفقاً للبيانات المتوفرة كما جاء في دراسة تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره كالأتي:

رواسب متعددة الفلزات

تنتشر التمعدنات متعددة الفلزات في صخور حقب ما قبل الكامبري وتشمل على تمعدنات النحاس، النحاس - الزنك والنحاس - نيكل - كروم ومن أهمها :

- **راسب الحامورة:** يقع راسب الحامورة على بعد حوالي 50 كم جنوب شرق مدينة تعز على خط عرض 34 °29 13 شمالاً و 45 °16 44 شرقاً، وقدر احتياطي الخام بحوالي 4 مليون طن بنسبة 0,57%نحاس و0,39% نيكل ومن المعادن الرئيسية المتواجدة هي البنتليندايت، البيرونيت والكالكوبيريت .

- **راسب الشقات المنارة:** يقع هذا التمعدن على بعد 4,5 كم شمال غرب راسب الحامورة ويتركز في عدد من مواقع الأكسدة Gossans تتدرج أحجامها ما بين بضعة أمتار إلى 120-20 متر وقد أشارت الأعمال الجيوفيزيائية وأعمال الحفر التي أجريت في هذه المنطقة تماثلها مع التمعدن في راسب الحامورة .

- **رواسب منطقة البيضاء:** تتواجد هذه التمعدنات ضمن تتابع الصخور البركانية الحمضية والمتوسطة التابعة لحقب ما قبل الكامبري في منطقة صخور البيضاء الرسوبية .

- **رواسب منطقة الفضحة:** تقع هذه المنطقة على بعد 50 كم شمال البيضاء وتتميز بوجود تمعدنات النحاس، الفضة والذهب بدرجات متفاوتة مع صخور الأمفيبول واكتشف تواجد النحاس في مواقع مختلفة من منطقة الفضحة وهي المنضاعة الجنوبية والشمالية، بئر الطويل، شعب كبر وشعب البئر .

تحظى اليمن بالعديد من البيئات الجيولوجية منها الحاوية على عنصر الأنديوم وهي الرواسب متعددة الفلزات ورواسب الزنك

رواسب الزنك

نظراً لتواجد رواسب الزنك في اليمن فسنتطرق اليها لإحتمالية تواجد عنصر الأنديوم مصاحباً له كمعدن ثانوي وتوجد هذه الرواسب في المناطق الأتية :

- **منطقة عوتق:** وجدت تمعدنات الزنك في هذه المنطقة متمركزه في عدسات حديدية مؤكسدة واقعة ضمن نطاقات صدعية قاطعة لصخور كلسية في عصر الاليوسين بلغ متوسط نسبة الزنك فيها 4,8% كما وجدت تمعدنات أخرى للزنك ضمن مكاشف أكسدة الجوسأن Gossans ولكنها واقعة ضمن صخور العصر الجوراسي بلغ متوسط نسبتها 3,6% من الزنك.

- **جبل مرخام:** يوجد تمعدن الزنك في هذه المنطقة متركزاً في نطاق قص متوسط سمكة 30 متراً ومتوسط نسبة الزنك 2,84% كما وجدت تمعدن آخر للزنك في صخور كلس عصر الباليوسين المحشوة بالبريشيا والمتغيرة تغيراً حرمائياً

وبناءاً على ما ذكر يمكن اجراء المزيد من الدراسات والمسوحات الجيولوجية من قبل وزراة النفط والمعادن ممثلة بهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية للرواسب متعددة الفلزات ورواسب الزنك بالجمهورية اليمنية احتمالية تواجد عنصر الأنديوم كمعدن ثانوي فيها .

* مهندس جيولوجي في وزارة النفط والمعادن وحدة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية السلبية المتسارعة وانعكاساتها المتوقعة على اسعار الغذاء والطاقة وغيرها من السلع حيث بات التضخم المستورد يشكل تحدي آخر خارجي يضاف إلى ما يواجهه اليمن من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مع ازدياد حالة المجاعة الحقيقية ومستويات الفقر التي يعاني منها 80 بالمائة من السكان، في ظل تأثير وتداعيات استمرار الحرب التي تدخل الآن عامها الثامن في اليمن .

دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار النسبي لسعر الصرف

لذلك فآن الحديث اليوم لا يدور حول اولوية تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتباره شرطا ضروريا من اجل التنمية والنمو ولا عن اهمية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة التي اقرتها الامم المتحدة بتحديد 17 هدفا متنوعا امام الدول لا تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل تشمل الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحق في التنمية وتمتد حتى عام 2030.

فالحرب اخرجت اليمن من سياقها العالمي التنموي بعد أن ضربت الاستقرار وغيبت تماما امكانية وضع اهداف للنمو والتنمية. بل ابعدتها من الاجندة اليمنية على رغم أهميتها الحيوية وبذلك ارجعت الحرب اليمن في مضمار التنمية وبحسرة وأسف شديدين عشرات السنوات إلى الوراء.

في هذه الورقة نسترشد بالنظرية الاقتصادية والتأكيد على اهمية تطوير السياسات الاقتصادية الكلية بحيث تتم ضمن أطار منسق يحسن من كفاءتها وتتجه لمواجهة الأولويات الاقتصادية المرتبطة بمعيشة السكأن في حدود ما تسمح به الامكانيات والموارد المتاحة وتقتضيه الضرورة الاقتصادية.

لقد أصبح الهدف الرئيس هو أن تتموضع السياسات الاقتصادية في التخفيف من الاوضاع الانسانية الحرجة والتقليل من تدهور الدخول والحفاظ على الحد الادنى من المستوى المعيشي الذي يحفظ كرامة الانسأن ويبقيه على الحياة. وقد تبلور موضوع هذه الورقة: إثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف بالنظر إلى اهمية الاستقرار النسبي لهذا المتغير الاقتصادي الهام الذي يوصف بانه ابو الا سعار على مستوى معيشة المواطنين.

في هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى تناول المحاور الاتية:

أولا: السياق النظري والتجريبي للسياسات الاقتصادية

يؤكد الأدب النظري الاقتصادي والواقع التجريبي على اهمية إدراك الفروق وضرورة التمييز بين دور السياسة المالية والنقدية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية فالبعد التاريخي ومستوى التطور شاسع وكبير.

ويتبلور ذلك أن الدور المنوط بهذه السياسات في الدول المتقدمة يرتبط بالتعامل مع الدورة الاقتصادية « الدورة التجارية» من حيث الانتعاش أو الركود وتسعى السياستين إلى ترويضها.

وعلى النقيض من ذلك» فإن دور السياسات المالية والنقدية في البلدأن النامية يرتبط بحفز النمو والتنمية الاقتصادية. ويعكس هذا الفصل في دور السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات الكلية طبيعة الاختلاف في الموضوعات الاقتصادية عدا عن الاولويات المنتصبة امام صانعي السياسة في الدولة المتقدمة والدول النامية.

يشار إلى انه رغم أن مركز الاهتمام

الرئيسي لصانعي السياسات في البلدأن النامية يتحدد في تحقيق معدل نمو سريع وفي نفس الوقت تحقيق تغير وتطور في تركيب مصادر النمو؛ فإن الانشغال بالنمو والناتج والتغير الهيكلي ليس معزولا عن الاهتمام بتثبيت واستقرار الاسعار والموازين الخارجية.

ولذلك تظهر تجربة امريكا اللاتينية؛ انه لو تم تجاهل الضغوط التضخمية التي تنشأ خلال مسار التنمية بحيث يتاح لمعدلات التضخم بالارتفاع بسرعة؛ فانه سيتم تخصيص الموارد بشكل غير كفء؛ فسوف يؤدي هذا في المحصلة إلى اعاقة عملية التنمية. كما تظهر خبر بلدأن امريكا اللاتينية أيضاً أن معدلات التضخم المرتفعة مقابل نفس هذه المعدلات المتحققة لدى شركائهم التجاريين هي سبب رئيسي لفقدائهم قدراتهم التنافسية؛ وبالتالي اختلال موازين مدفوعاتهم.

كما تقود ازمة اسعار الصرف الناجمة عن سوء وضع ميزأن المدفوعات إلى هروب رؤوس الاموال وهو ما يؤثر على نمو الناتج.

ومن جهة اخرى فإن الدرس الأكثر اهمية لتجربة بلدأن شرق آسيا الحدية التصنيع (هونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان) وبلدأن جنوب شرق أسيا (إندونيسيا وماليزيا وتيلاند) هو أن نمو الدخل الحقيقي في الاجل الطويل والتوازن النقدية الكلي، يتم بلورته

وتعريفه بحيث يتضمن كلا من مستوى استقرار الاسعار محليا والقطاع الخارجي باعتبار كل منهما بالآخر.

ووفق ذلك فإن يمكن القول بل والمجادلة بإن اهداف مثل استقرار مستوى الاسعار وتوازن ميزأن المدفوعات والنمو الاقتصادي هي اهداف متشابكة، وأي فصل في أدوار السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو طويل الاجل؛ والتثبيت أو الاستقرار قصير الاجل هو فصل تعسفي وزائف في الدول النامية والسبب أن لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية ادوار في الاجل الطويل والاجل القصير.

ففي الاجل القصير يجب على السياسة المالية والنقدية أن تحافظ على مستويات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية: مثل معدل الفائدة الحقيقية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف بحيث تضمن تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (أو الاستثمار الإجمالي والادخار الاجمالي)؛ اما في الاجل الطويل فآن هذه المتغيرات يجب أن تعمل أيضاً على تعزيز كل من معدلات الادخار والاستثمار من اجل العمل على نمو الاقتصاد وبمعدلات أسرع.

وفيما لو فشلت السياسات المالية والنقدية في تحقيق اهداف الاجل القصير فإن التضخم الناجم ومشكلات ميزأن المدفوعات سوف تؤثر سابا على اهداف الاجل الطويل المتعلق بزيادة معدلات الادخار والاستثمار.

وبالمثل فلو استمرت معدلات الاستثمار منخفضة»؛ فإن الاقتصاد سوف يعاني دائما من موازين خارجية غير مستقرة ولهذا يمكن التأكيد أن الدور الاساسي الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في البلدأن النامية هو توفير بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: السياسات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

في الاقتصاديات المفتوحة تلعب السياسات الاقتصادية المالية النقدية وغيرها من السياسات الكلية دورا محوريا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي الذي يعد شرطا ضروريا للنمو والتنمية. حيث تعمل الدول النامية على تطوير سياستها الاقتصادية واصلاحها بشكل مستمر ودائم.

في هذه السياق يجب أن تكون السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر صرف العملة الوطنية وادارة حساب راس المال في ميزأن المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض.

ويستوجب تحقيق ذلك أن تتناغم وتتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية وليس العكس وتتجه إلى تحقيق اهداف اقتصادية حقيقية. لكن هذا يعتمد على نوع الاستقلالية التي تمنحها الدول للبنك المركزي وقد اثبتت تجربة البنك المركزي في عدن حجم تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية حيث أنه مع ابقاء الدولة على صرف رواتب موظفيها قائما في ظل الحرب حفاظا على معيشتهم هذه السياسة اجبرت البنك المركزي باعتباره بنك الدولة أن يتحول إلى مقرض للدولة ولكن من خلال مصادر تضخمية عبر طباعة النقود.

ومعروف كيف تركت هذه العملية آثاراً اقتصادية ومعيشية سلبية على المواطنين. والمفارقة انه حدث ذلك في غياب السياسة المالية ذاتها من المنظور الاقتصادي التاريخي تتمحور اهداف السياسات الاقتصادية الكلية في البلدأن النامية في تحقيق اربعة اهداف رئيسية:

- الحفاظ على مستوى قريب مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل.
- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري الكلي.
- الحد من مقدار العجز في ميزأن المدفوعات.
- تخفيض مستوى حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

د.يوسف سعيد أحمد*

تهدف سياسات صندوق النقد الدولي في الاصلاح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي على اهمية تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي. من خلال عمليات الهيكلة المالية واتباع آليات السوق عدا عن خفض دور الدولة في الاقتصاد ومنعها من الاستثمار الانتاجي وجعل دورها دور الجهاز المنظم. على أن ينهض القطاع الخاص بعملية الانتاج.

وقد التزمت الدول النامية التي لجئت إلى صندوق النقد الدولي في طلب العون في اجراء اصلاح اقتصادها متبعة أهم النقاط التالية:

- العمل على تحقيق الانضباط المالي بإزالة الدعم من الموازنة العامة.
- تغيير اولويات الانفاق العام بالانسحاب من الدعم إلى زيادة الانفاق على التعليم والصحة.
- إجراء اصلاح ضريبي ومالي واسع النطاق والعمل على ايجاد اسعار فائدة موجبة من خلال السوق وتدعيم القطاع المصرفي.
- تحرير اسعار الصرف بحيث يتم تحديدها من خلال السوق وليس من قبل الدولة.
- تحرير التجارة وانفتاح الاقتصاد على الخارج.

● عدم فرض أي قيود أمام الاستثمارات الاجنبية.

● خصخصة القطاع العام.

● تحرير الانشطة الاقتصادية من القيود والقواعد الحكومية.

● وضع الاسس والضمانات اللازمة والقوية المنظمة لحقوق الملكية وتفعيل دور القانون.

لقد اجرت اليمن اصلاحات اقتصادية ومالية تحت اشراف مؤسستي الصندوق والبنك الدوليين بدءا منذ عام 1995 . أدت الاصلاحات إلى أحداث استقرارا ماليا نسبيا في المؤشرات الاقتصادية الكلية لكن بدعم قطاع النفط المولد للثروة. غير أن اليمن وكبلد مستورد لمعظم احتياجاته بما في ذلك سلع الغذاء الاساسية والدواء فإن سياسات الاصلاح الهيكلي لم تحرز تقدما حقيقيا على صعيد النمو والتنمية. لذلك ظل الاقتصاد اليمني اقتصادا هشا معرضا للانزلاق ويعتمد على العوامل الخارجية.

تركزت سياسات الاصلاحات المالية في مواجهة التضخم وتحسين استقرار سعر الصرف لكنها لم تؤد خلال السنوات الماضية إلى تقليل مستويات الفقر بل ازدادت مستوياتها كنتيجة للإصلاحات والتي عمدت إلى رفع الدعم ولم تؤدي في الوقت نفسه إلى توليد الوظائف وهذا جعل مستوى البطالة في اليمن فوق 40 %.

لكن هذا لن يتأتى من دون تجسير وردم فجوة الموارد الخارجية والمحلية. وهذا أيضاً لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بتطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي الصناعية والزراعية والنهوض بقطاع التعليم. بحيث تؤدي هذه السياسات إلى تحقيق نجاحا في تعزيز مصادر النمو؛ وتحدث تغييرا في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي الذي ظل ولازال يعتمد على عوامل تأتي من خارجة وعلى مصدر وحيد ممثلاً بإنتاج وتصدير النفط الذي ظل أيضاً تاريخيا هو القطاع الرائد في الاقتصاد وكمصدر للموارد العامة منذ اكتشاف النفط في ثمانينيات القرن الماضي على الرغم أن القطاع الزراعي هو من يشغل النسبة الاكبر من الوظائف.

ولذلك هذه هي القضية الرئيسية التي يجب أن تنتصب امام صانعي السياسة مستقبلا. ومفادها ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية تؤدي إلى احداث تغيير في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادره. أي لابد من تحقيق النمو والتنمية من خلال زيادة حجم المعروض من السلع الصناعية والزراعية القابلة للتداول التي تلبي الحاجات المحلية أولاً وتعمل ثانياً على زيادة حجم الصادرات الوطنية إلى الخارج هذا وحده من سيقلل حجم الاختلالات العميقة في ميزأن المدفوعات والتي جعلت من سعر الصرف محددا رئيس يا تابعا في بلد يستورد كل حاجاته تقريبا من الخارج.

ثالثا: السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ومحورية سعر الصرف في ظل الحرب

يعرف سعر الصرف الاسمي بانه هو السعر الذي تتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر في لحظة زمنية معينة. ويتم تحديده عبر آلية العرض والطلب في اسواق الصرف للدول التي قامت بتحرير اسعار صرف عملاتها الوطنية. أو مباشرة من خلال قرار لسلطات النقدية في البلدأن التي تمارس تدخلا كبيرا في اسعار الصرف. ويعد سعر الصرف أحد أهم الأسعار في أي اقتصاد حيث عبرة يتم التأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وله تأثير على ربحية الصناعات التصديرية» وتكلفة السلع والخدمات المستوردة.

كما أن سعر الصرف هو الاداة التي تربط بين أسعار الاصول والسلع والخدمات وعومل الانتاج في الاقتصاد الوطني لليمن مثلا واسعارها في الدول الأخرى ولذلك يعد استقرار سعر الصرف امرا حاكما ومحوريا في تحديده قدرة المتعاملين في الاقتصاد على اتخاذ القرارات الاقتصادية حاضرا ومستقبلا سواء تعلق الامر بالاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار أو الانتاج والتصدير والاستيراد وبالتالي في تحديد مدى استقرار الوضع الاقتصادي الكلي.

في سبتمبر عام 2016 وبعد عامين من بدء الحرب اصدر رئيس الجمهورية القرار الرئاسي رقم 16 بنقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن وتعيين مجلس ادارة جديد للبنك.

وفي ضوء ذلك اتخذت السلطة النقدية الجديدة قرارا نص على اعتماد البنك المركزي نظام تعويم سعر الصرف الحر وجعل آلية العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي هي المحدد لسعره. دون تدخل من السلطات النقدية. هذا القرار كأن تحصيل حاصل كما يقال للأسباب التالية :

- جاء قرار تعويم سعر الصرف تعويما كاملا نتيجة ومحصلة لفقدأن البنك المركزي لاحتياطياته النقدية في صنعاء والتي بلغت 5.2 مليار دولار مع نهاية عام 2014.

حينها وفي غياب أي احتياطيات نقدية خارجية كأن من الصعب بل ومن المستحيل المحافظة على نظام سعر الصرف المعوم المدار الذي اتبعه البنك المركزي منذ بدء تطبيق الاصلاحات المالية والاقتصادية اعتبارا من عام 1996 مع غياب الخبرة البشرية.

- جاء قرار انتقال البنك المركزي وانطلاق عمله من عدن في غياب البنية المؤسسية البشرية والمادية ومن المستلزمات ذات الطبيعة التكنولوجية.

- القرار جاء في ظل صعوبة التنبؤ بشأن امكانية تقديم دعم فوري لتعزيز احتياطيات البنك المركزي الخارجية من قبل دول التحالف ويرجع ذلك أن قرار نقل البنك المركزي لم يكن منسقا أو مدروسا مع الجهات الخارجية الداعمة ولا حتى المحلية.

- جاء القرار في ظل غياب كيأن الدولة بعد انتقالها من صنعاء ممثلا بوزاراتها وكوادرها البشرية ومؤسساتها الفعالة بما في ذلك وزارة المالية والتي كانت تفتقر للمباني والمقرات والكفاءات البشرية في عدن.

لكل هذه العوامل فقد كانت أقصر الطرق امام قيادة البنك المركزي هو اعتماد نظام سعر الصرف المعوم الحر.

وقد كأن القرار قرارا صائبا في ذلك الوقت مع حاكمية الظروف وفي ظل البيئة الاقتصادية والسياسية والادارية السائدة وأي مجادلة بالقول بعدم صوابية اعتماد نظام تعويم سعر الصرف الحر هي مجادلة زائفة .

في هذا السياق من الضروري أن يفهم إلى أن نظام سعر صرف العملة المحلية هو اولا واخيرا هو اداة اقتصادية يتم توظيفها لتحقيق اهداف اقتصادية مختلفة ومتنوعة. وسواءً كأن هذا النظام ثابتا أو معوما أو بين البين. فإن الأهم أن يتوائم نظام سعر الصرف مع الاحتياجات الوطنية، وسواءً أيضاً كأن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مقدر بقيمته الحقيقة أو أعلى منها أو أقل منها حسب اختيار السلطات النقدية؛ فإن الأهم أن يتسم هذا السعر بالاستقرار النسبي وبالتحرك

البطيء في أي اتجاه ولكن بصورة تسمح باستقرار الحسابات المستقبلية للاستثمارات أو الاقتراض بالعملات الاجنبية واتخاذ القرارات الاقتصادية ويحافظ على دخول كافة الفئات.

الافراط في طبع النقود وانفلات السياسة النقدية

وكما اوضحنا سابقا لقد جاء انتقال البنك المركزي واعتماد سعر الصرف المعوم الحر في ظل غياب الظروف والشروط الاقتصادية والمالية المناسبة الذاتية والموضوعية ومنها غياب السياسات المالية.

ومع غياب الموارد العامة الضريبية والجمركية وموارد انتاج وتصدير النفط تاثرا بالحرب والتي كأن يفترض أن تغذي حسابات الحكومة لدى البنك المركزي فقد مثل ذلك تحديا اقصاديا وماليا كبيرا امام الدولة. ولذلك شكل اعتماد الدولة على طبع النقود من خلال الاصدار التضخمي والاقتراض من البنك المركزي في تمويل رواتب واجور موظفي الدولة مع انكشاف احتياطيات البنك المركزي الخارجية وكانه حلا لابد منه وكأن هو كذلك.

لكن هذا الحل كأن يجب أن يكون مؤقتا غير استمرار الوضع الاقتصادي المتردي وبقاء العوامل السلبية على حالها المرتبطة بالبيئة الاقتصاد اصبح طبع النقود حلا دائما ومع الافراط في طبع النقود والادمأن عليه فقد ادى ذلك إلى جعل السيولة وحجم المعروض النقدية ينمو بنحو خمسة اضعاف ما يسمح به الاقتصاد الحقيقي .

مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع معدلات تضخم الاسعار والاضرار بدخول ومعيشة وعوائد كافة الفئات دون استثناء لكن كأن في مقدمة الذين تضرروا من انهيار القوة الشرائية للعملة وارتفاع المستوى العام للاسعار هم اصحاب الدخول الثابتة والفئات الاخرى الضعيفة اقتصاديا.

ومع انفلات السياسات المالية والنقدية وغياب الدولة ومؤسسات الفاعلة وغياب الاستقرار الأمني خاصة في العاصمة عدن التي شهدت أكثر من مواجهة مسلحة وكنتيجة للتشابكات السياسية والأمنية السلبية مع استمرار الحرب وانقسام النظام المالي بين عدن وصنعاء فإن هذه الاوضاع مجتمعة ادت إلى خلق وتوليد فئات طفيلية تجارية ومالية جديدة عمدت على الاثراء من خلال المتاجرة والمضاربة بسعر الصرف واجراء عمليات غسل الاموال مع تربع حالة الفوضى والانفلات.

ووحدها الوديعة السعودية البالغة اثنين مليار دولار التي قدمت في عام 2018 هي التي هدأت من وتيرة معدلات التضخم في هذا السياق كأن البنك المركزي بعد نقله إلى عدن مباشرة مع تسيد ازمة السيولة الشديدة قد باع 100 مليون دولار للسوق من اجل توفير الاوراق النقدية لمواجهة صرف روتب موظفي الدولة.

واستقر الحال مع الوديعة لكن مع انتهاء استغلال الوديعة السعودية في الاعتماد المستندية لاستيراد الغذاء مع استمرار غياب الموارد فقد ادى ذلك إلى انهيار اسعار صرف الصرف ووصول سعر مبادلة الريال مع الدولار الواحد فوق مستوى 1700 ريال في نهاية 2020 وهذا ادى إلى فقدأن النقود لقيمته بأكثر من 300 % وكأن انهيارا مروعا للعملة الوطنية ولمعيشة المواطنين .

تحسن السياسات النقدية والمالية

في يناير 2022 صدر قرار رئاسي بتعيين مجلس ادارة جديدة للبنك المركزي واستقبل هذا القرار من قبل السوق ورجال الاعمال بالاستحسأن والتفاؤل وانعكس ايجابيا على تعزيز ثقة المتعاملين بالبنك المركزي.

في ضوء هذه التطورات الايجابية شهدت اسعار الصرف تحسنا نسبيا. خاصة وأن ذلك ترافق مع توقع تجديد الوديعة السعودية بوديعة خليجية يحدث ذلك مع قيام قيادة البنك المركزي بتعزيز علاقتها مع المانحين الخليجين والمؤسسات الدولية المانحة وقد تم ذلك اعتمادا على ما تحظى به من سمعة دولية جيدة لدى هذه الجهات.

وقد جاءت هذه التطورات الايجابية في علاقة البنك المركزي خارجيا على أثر شكوك حول حدوث فساد في معاملات البنك المركزي لناحية استغلال الوديعة السعودية ومؤكد انها اثرت سلبا على سمعة البنك المركزي داخليا وخارجيا وأن كأن قد جرى دحضها في تقارير امية لاحقة ومع هذه التطورات الايجابية المتفائلة تحسن استقرار سعر الصرف نسبيا وأن كأن يحوم عند مستوى غير مرغوب شعبيا فوق مستوى 1200 ريال لكل دولار.

لكنه على أي حال يعد تحسنا بالمقارنة بمستوى 1700 ريال لكل دولار الذي سجله سعر الصرف مع نهاية 2021.

قيام البنك المركزي بمواصلة تنظيم مزادات بيع الدولار للتجار عبر البنوك التجارية الذي كأن قد بدء به البنك المركزي منذ نوفمبر 2021 خاصة مع تميز المزاد بالشفافية الذي يدار بالاستعانة بشركة المزادات الدولية « انفنتيف» مثل أحد عوامل الاستقرار النسبي لسعر الصرف الذي تحقق في الشهرين الماضيين منذ بداية 2022 ويواصل استقراراه.

يحدث ذلك بالترافق مع قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية نشطة في حدود ما تسمح البيئة الاقتصادية والسياسية الحاكمة. وبالتزامن مع اتخاذه اجراءات وضوابط غير مسبوقة تجاه شركات ومحلات الصرافة المضاربة بسعر الصرف المتخذ بموجب قانون الصرافة.

وهذا لوحده مثل عامل مهم في أحداث الاستقرار النسبي لسعر الصرف لكن يتعين على البنك المركزي اعطاء اهتماما اكبر لدعم البنوك التجارية وتقديم التسهيلات اللازمة لها خاصة بالنسبة للبنوك التي ابدت موافقة مبدئية على نقل مراكزها المالية إلى عدن وتلك التي تمارس مهامها من العاصمة عدن.

في نفس السياق يتعين الاهتمام بتعزيز الدور السيادي للنقود المحلية حيث يتعين على أثر التحسن النسبي في استقرار العملة وضع قرار مجلس الوزراء موضع التنفيذ فيما يخص منع اجراء التعاقدات وعمليات المبادلات بالنقد الاجنبي سعيا لرفع دور الريال السيادي وهذه المسؤولية بقدر ماهي مسؤولية البنك المركزي والحكومة فهي أيضاً مسؤولية المؤسسات الأمنية والنيابة هذا الامر يجب أن ينفذ على ارض الواقع خاصة بعد حصول البنك المركزي على الوديعة الثانية المتوقعة.

وعموما هذه التطورات الايجابية على صعيد السياسة النقدية وما ينتظرها من اعمال فقد تزامنت أيضاً مع تحسن ملحوظ في السياسة المالية لناحية اتخاذ اجراءات نشطة لمتابعة تحصيل موارد الدولة الضريبية والجمركية والقيام بعدد من الاجراءات التي تندرج ضمن مسؤولية وزارة المالية لتحسين كفاءة عمل المؤسسات الايرادية. جاء ذلك مع

تقديم وزارة المالية الموازنة العامة للدولة لمجلس الوزراء والبرلمأن وأيضاً على أثر توقع زيادة الموارد الجمركية في اعقاب رفع قيمة سعر الدولار الجمركي من 250 إلى 500 ريال وهو القرار الذي اتخذ في عام 2021 وواجه معارضة شديدة من قبل الغرف التجارية والصناعية اليمنية.

والجدير بالذكر فإن مجلس الوزراء اتخذ عدد من القرارات التي تنظم الاستيراد ولناحية منع استيراد بعض السلع الكمالية بما في ذلك السيارات المستعملة ولو تم منع استيراد السيارات الجديدة أيضاً فإن مثل هذا القرارات لو وجدت طريقها للتنفيذ فأنها ستخفض إلى حد كبير من مستوى الطلب على الدولار بدافع الاستيراد في السوق المحلي وهذا بدورة سيسهم في تعزيز استقرار سعر الصرف.

الخلاصة

لا توجد دولة نامية في العالم في البلدأن الأكثر فقرا تعاني من عدم توفر شروط وظروف عوامل الاستقرار الاقتصادية والأمني» ومن تردي الوضع الانساني» وارتفاع مستوى حالة الفقر والجوع؛ مثلما هو الحال في اليمن مع استمرار الحرب التي دخلت عامها الثامن في اليمن.

لكن هذا الوضع الهش لا يعود فقط لما تسببه الحرب من تعظيم وتعميق في مستوى الاختلالات الاقتصادية والمالية ولكن أيضاً له اسبابه التاريخية يعود لفشل سياسات الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها اليمن منذ عام 1995 في التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي. فعلى رغم نجاح الاصلاحات في تثبيت الاسعار واستقرار الموازين الخارجية لكنها ظلت مدعومة بإنتاج وتصدير النفط.

فقد عجزت هذه السياسات في تحفيز النمو واحداث تغيير في تركيب ومصادر النمو في الناتج المحلي الاجمالي وإحداث نمو يتفق مع حاجات السكان. بل أن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة وفقا لروشتة مؤسستي «الصندوق والبنك الدولي» عاظمت من مستوى الفقر في اليمن كتأثير جانبي لرفع الدعم.

ومثلما ناقشت الورقة اهداف التنمية الاقتصادية في البلدأن النامية فإن الورقة بينت الفروق الجوهرية بين عمل السياسات المالية والنقدية في البلدأن المتقدمة بالمقارنة مع البلدأن النامية واوضحت أن مرد ذلك يعود لفارق مستوى التطور واختلاف الموضوعات والاولويات الاقتصادية بين البلدأن المتقدمة والنامية.

اكدت الورقة على أهمية الربط المحكم في اداء السياسات المالية والنقدية في البلدأن النامية بين انجاز اهداف التثبيت والاستقرار قصيرة الاجل والاهداف طويلة المدى المتصلة بالنمو والتنمية طويلة الاجل. وهذا مالم تحققه السياسات الاقتصادية في اليمن والكثير من البلدأن النامية.

كما ناقشت الورقة مفهوم واهمية اسعار الصرف والدور المحوري الذي يلعب استقرار اسعار الصرف كأهم متغير اقتصادي وسعري هام في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية.. واوضحت الورقة الدواعي والاسباب التي حذت بالبنك المركزي في قرارة باعتماد نظام سعر الطرف المعوم الحر عقب نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016 وجادلت الورقة أن قرار التعويم الحر كأن قرارا صائبا في ذلك الوقت لانعدام شروط وظروف الاستمرار في اعتماد سعر الصرف المعوم المدار الذي كأن متبعا في اليمن.

كما ناقشت الورقة اجراءات البنك المركزي وسياسته النشطة في اعقاب صدور قرار تعيين مجلس ادارة جديدة للبنك المركزي يناير 2022 ونجاحها في تحقيق استقرار نسبي في اسعار الصرف.

وأن كأن السعر يحوم فوق مستويات مرتفعة افرزتها اسعار السوق غير المنضبطة. هذا الاستقرار في سعر الصرف وحتى وأن كأن غير مرغوب شعبيا فانه يشكل استقرارا ويعود إلى عوامل متعددة.

منها تعزز ثقة المتعاملين بالبنك المركزي؛ ومواصلة قيادة البنك المركزي تنظيم بيع مزاد الدولار للتجار عبر البنوك التجارية وبصورة شفافة؛ وتاثير الاخبار الايجابية بشأن توقع حصول البنك المركزي على وديعة سعودية اماراتية لتدعيم احتياطياته النقدية؛ وإلى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي ضد المضاربين بسعر الصرف. في هذا السياق اوضحت الورقة العوامل الايجابية التي تمثلت بتفعيل وزارة المالية سياساتها الايرادية واعداد موازنة عامة للدولة.

عدا عن اجراءات مجلس الوزراء لتنظيم الاستيراد ولقد اكدت الورقة ضرورة مواصلة البنك المركزي تدعيم دور البنوك التجارية وتمكينها من اداء دورها بعيدا عن التجاذبات؛ ضرورة تعزيز الدور السيادي للعملة الوطنية؛ ومنع التعامل في الدولار والريال السعودي في التعاقدات والمعاملات الاقتصادية الداخلية بعد تحقيق استقرارا كبيرا ومستدام في سعر الصرف واهمية مواصلة سحب فائض السيولة.

مع متابعة الإجراءات بحق الشركات والمحلات المضاربة وكبح عمليات غسل الاموال. ويكتسب مواصلة البنك المركزي عرض الدولار وبيعة عبر هذه الوسيلة الشفافة من المزادات أهمية كبيرة.. حتى مع وجود وديعة خارجية.

واكدت الورقة على الحاجة إلى تنسيق السياسات النقدية والمالية؛ وضرورة انسياب الموارد العامة الضريبية والجمركية وموارد النفط والغاز إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي وفي نفس الوقت العمل على تحسين كفاءة الايراد والانفاق العام. والذي عبرة فقط سوف يتوفر شروط وظروف بزوغ حل مستدام للاستقرار النسبي في سعر الصرف وهو وحدة أيضاً الذي سيوفر ظروف مواتية لاستمرار صرف رواتب موظفي الدولة بعيدا عن الإصدار التضخمي.

مع ضرورة مواصلة العمل في تحسين البيئة الاقتصادية والأمنية لما لذلك من أهمية للوصول إلى تحقيق الاهداف قصيرة الاجل ممثلا باستقرار الاسعار.

*أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

From the aforementioned measures, the Central Bank was able to absorb 129.4 billion YRls, equivalent to 0.6% of the growth of the monetary base at the end of December 2021. This constitutes an important step towards effective liquidity management using market-based monetary policy tools.

2- Updating and implementing a new mechanism for banking oil derivatives, a mechanism that was approved by the Prime Minister. This mechanism was prepared in accordance with controls and procedures aimed at:

- Reducing pressure on the foreign exchange market by traders of oil derivatives, and thus stabilizing exchange rates.
- Collecting all customs and tax revenues of oil derivatives that are imported and distributed in all governorates of the Republic, along with ensuring that those revenues are supplied to Central Bank of Yemen – the main office in Aden. In addition, banning the import of oil derivatives and preventing their entry into Yemeni ports if they do not comply with the new mechanism.
- Activating the banking mechanism to provide hard currency to restore the monetary circulation in the banking system.
- Ensuring that all money laundering and anti-terrorism requirements for oil derivatives transactions are met.

3- Taking many actions to control the foreign exchange market in several stages, as follows:

- Continuing to implement periodic and organized inspection campaigns in cooperation with the security and Public Fund Prosecution on all exchange companies and establishments in liberated governorates.
- Banning banks, exchange companies and establishments from carrying out internal money transfers in foreign currencies and limiting them to local currency only.
- Regulating the work of remittance networks in money exchange companies and establishments by not dealing with unlicensed networks while expanding the scope of powers required in the near term to implement the system of networking remittances between the Central Bank and exchange companies and establishments.
- Work is currently under way to establish a unified financial remittance network for all liberated areas.
- Stop granting the governorates share of oil sales in hard currencies. Instead, the exchange is made in Yemeni rial, at a marginal rate of up to 30 rials over the exchange rate. This measure will contribute to provide foreign exchange for use in other fields.

Overhead

Numbers are in billions of riyals

Total overhead	
2020	1.619.2
2021	1628.7
Current Expenses	
2020	1.594.7
2021	1.599.0
Wages & Salaries	
2020	698.9
2021	566.1
Purchases of Goods & Services	
2020	489.0
2021	632.1
Interest Payments	
2020	67.1
2021	6207
Social Benefits & Benefits	
2020	302.5
2021	301.9
Other Expenses	
2020	37.2
2021	36.3
Capital Expenditures	
2020	24.6
2021	29.7

Source: Central Bank of Yemen

compared to an increase of 12.8 billion YR, or 4.6% in 2020. Their contribution to total public revenues also increased from 40.0% in 2020 to 52.9% in 2021.

Trade Balance

The trade balance deficit fell in 2021 by $1307 million, or 18%, to record $8,536 million, in comparison with an increase of $1699 million, or 19% in 2020. The ratio of the trade balance deficit to GDP was about 43.8% in 2021, compared to 38.4% in 2020.

The trade balance deficit is expected to increase in 2022 by $20 million, or 0.2% to reach $8556 million. It is expected to reach 42.7% of GDP in 2022.

Exports

The total value of exports increased by $708 million, or 60.1%, in 2021 to record $1887 million, compared to decrease of $383 million, or 24.5% in 2020. Their ratio to the GDP reached 9.7% in 2021, compared to 6.3% in 2020.

The value of exports is expected to rise, by the end of 2022, by $2,209 million. It is also expected to reach 11% of GDP in 2022.

Crude oil and gas

Crude oil and gas exports increased by $707 million, or 99.4% to record $1418 million in 2021, compared to a decrease of $390 million, or 35.4% in 2020. Their share in total value of exports increased from 60.3% in 2020 t0 75.1% in 2021. Furthermore, their ratio to GDP was 7.3% in 2021, compared to 3.8% in the previous year.

Crude oil and gas exports are expected to rise in 2022 by $304 million, or by 21.4%, to reach $1722 million. Their ratio is expected to reach 8.6% of GDP in 2o22.

Non-oil Exports

The value of non-oil exports increased by $1 million, or 0.2% in 2021 to reach $469 million, compared to an increase of $7 million, or 1.5% in 2020. Their share in total exports of goods and services decreased from 39.7% in 2020 to 24.9% in 2021. Moreover, their share in GDP reached 2.4% in 2021, compared to 2.5% in 2020.

The value of non-oil exports is expected to increase in 2022 by $18 million, or by 3.8%, to reach $487 million. It is expected to reach 2.4% of GDP in 2022.

Annual Monetary Plan 2022

Money supply, in its broadest sense, and monetary base are expected to grow respectively by 18% and 15.6% in the financial year (FY) 2022. Furthermore, money issuance is also expected to grow by 18.4%. These expectations are consistent with an inflation rate in range of 15% to 20% during 2022.

Depending on this basis, it is required from the government to make great efforts to mobilize important external resources from donors and to use alternative non-inflationary sources of financing, along with enhancing the internal resources of foreign currency.

Monetary Policy Actions in Currency Market

Despite the force majeure conditions that the national economy due to the continuation of the war, the Central Bank continued to implement the measures taken with regard to its monetary policy to enhance its role in maintaining the general level of policy and the stability of exchange rates. The most of important of which are:

1- Activating a series of measures and reforms to help restore stability in the foreign exchange market. These measurers culminated in launching a weekly auctions mechanism for the sale of currencies starting from November 2021 through the electronic global platform (Refinitive) to ensure transparency and competitiveness in line with the standards regulating the free market. As a result of the implementation of the mechanism mentioned above:

The total offers submitted by the Central Bank since the starting point of the auctions until the end of December 2021 amounted to 5 million US dollars. The total value of the bids amounted to $112.3 million, representing 83.2% of the total value of the offers. Whilst the allocated amounts reached to $110.3 million dollars until the end of December 2021.

A Report Monitors Public Finance Developments..

Foreign Debt Reduction; Tax and Customs Revenues Increased by 100% During 2021

The first of its kind in years, a government report has showed that Yemen revenues from crude oil exports recorded a remarkable increase in 2021 amounting to 1.418 billion dollars, compared to 710.5 million dollars in the previous year, an increase of 707 million dollars, or 99.4 %.

The report, issued by the Central Bank of Yemen, added that the increase in revenues is due to the increase in the share of Yemeni government from the total value of oil exports to 75.1% in 2021, up from 60.3% in 2020. The rise in oil prices in global markets in the second half of the last year helped in improving the revenues increase, as well.

It is the first time in years that Yemen oil export revenues have exceeded one billion dollars since the outbreak of the war 7 years ago.

The oil and gas sector is the most important source for most revenues in Yemen, which is considered one of the poorest Arab countries. It depends on crude oil exports to finance 70% of public budget expenditures.

According to official data, the production has currently declined to 55 thousand barrels per day instead of between 150 and 200 thousand barrels per day before the war. In 2007, it was more than 450 thousand barrels per day.

External Debt Reduction

The report confirmed that Yemen external debt decreased at the end of 2021 by 480.4 million dollars compared to the previous year to reach 5.635 billion dollars. Whist the net internal public debt rose as a result of the continuous war in the country for the eighth year in a row.

A report on banking and monetary developments for March, issued by the Central Bank of Yemen in the temporary capital Aden, stated that the latest updates in the World Bank database for the position of Yemen external public debt indicated a decrease in the outstanding balance of external debt by 7.9% in 2021 to record 5.635 billion dollars. It represents about 28.9% of gross domestic product (GDP), down from about 35.2% of GDP in 2020.

The report also pointed out that the debt balance of the International Development Agency decreased in 2021 by 86.8 million dollars, including paid installments and interests, and by 6.1% to record 1.334 billion dollars.

Yemen foreign debt amounted $7.191 billion at the end of January 2015, before the outbreak of the war.

Oil Revenues

Crude oil exports recorded an increase of 138.4 billion Yemeni rials (YRls), or 53.4% to reach 397.5 billion YRls, in 2021 compared to a decrease of 95.2 billion YRls, or 26.9% in 2020.

Their contribution to total public revenues increased from 35.8% in 2020 to 36.2% in 2021, compared to 1.9% in 2020.

Non-oil Revenues

Non-oil revenues increased in 2021 by 234.8 billion YRls, or 50.5% to reach 699.4 billion YRls, compared to an increase of 108.9 billion YRls, or 30.6% in 2020. However, their contribution to total public revenues decreased from 64.2% in 2020 to 63.8% in 2021. Moreover, their ratio to GDP and non-oil revenues formed about 3.6% in 2021.

Tax Revenues

Tax revenues, including customs duties, increased in 2021 by 290.8 billion YRls, or 100.3% to record 580.6 billion YRls,

يتقدم موظفو مصلحة الجمارك بالعاصمة المؤقتة عدن
باصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء
ومعالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك - وزير المالية
وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة حلول

عيد الأضحى المبارك

أعاده الله على شعبنا ووطننا
بالخير واليُمن والبركات،،،

كل عام وأنتم بخير

عنهم:
عبدالحكيم ردمان القباطي
رئيس المصلحة

الجمارك اليمنية
YEMEN CUSTOMS

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية
mof-yemen.net
Al-Maliah
مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد